جمهورية جزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

استراتيجية ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

دراسة حالة –ولاية برج بوعريريج–

من إعداد الطالبتين:

- قاسمي وهيبة
- سليماني صفاء سيرين

لجنة المناقشة	
الأستاذ(ة): صغور فريد	رئيسا
الأستاذ(ة): فارس إيمان	مشرفا
الأستاذ(ة): بلعربي غنية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) الآية07 سورة إبراهيم.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله).

لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد حتى إذا رضيت، لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على جميع نعمك كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لما وفقتنا إليه.

يا رب شكرك واجب محتم ها أنا ذا بالشكر أتكلم

عدا الحصا بعرض السماء مقدارها يرضيك أني بعد شكرك مسلم

مالي أرى نعم الإله تحيطني من كل جنب ثم لا أتكلم

دعني أحدث بالنعيم فإنني ممن يقر ولست ممن يتكلم

نشكر الله غز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا البحث كما نتقدم بالشكر الجزيل، الى كل من قدم لنا يد المساعدة في إتمام هذا البحث المتواضع ونخص بالذكر الاستاذة "فارس ايمان" التي لم تبخل علينا بعطائها العلمي وأراءها وأفكارها ونصائحها من خلال مراحل البحث منذ أن كان فكرة حتى صار مذكرة، كما لا ننسى أساتذتنا الكرام بجامعة محمد البشير الابراهيمي وكذلك عمال مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية برج بوعريريج، ونحن نكن لهم فائق التقدير والاحترام ونشكرهم جزيل الشكر على ما قدموه لنا طوال فترة الدراسة.

.... فحياتنا ألم يغطيها أمل يحققها عمل ونهايتها أجل ولكل امرئ جزاء بما عمل....

إهداء

قال الله تعالى:" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعلى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ". الآية 19 من سورة النمل.

فالحمد لك حتى ترضى، والحمد لك إذا رضيت، والحمد لك بعد الرضا أن وفقتني لإتمام هذا العمل المتواضع أهدي ثمرته إلى: الذي تاهت الكلمات في وصفه وعجز اللسان في ذكر مآثره إلى سندي وعوني وقدوتي إلى النور الوضاء مصدر فخري وذخري إلى ذلك الينبوع الذي اغترفت منه الحنان إلى الذي يعجز اللسان والقلم على خطه في الكلمات إلى من جعل نفسه شمعة تحترق من أجل أن ينير دربي إلى من تعب وشقي من أجل راحتي وسعادتي اليك يا **أبي العزيز الغالي** أسال الله أن يحفظك ويرعاك .

لي نور العيون ...ورمش الجفون والسر المكنون والحب المجنون في القلب المفتون والعقل الموزون وأصدر الحنون، إلى بلسم الشافي والقلب الدافئ والحنان الكافي، إلى التي حاطتني بسياج حبها إلى أروع ام في الوجود **أمي الحبيبة** أسال الله أن يطيل في عمرك.

إلى النجوم التي أهتدي بها وأسعد برؤيتهم **إخوتي** و**أختي** كل باسمه .

إلى عائلتي الثانية **زوجي** و**أهله** كل باسمه.

الى أستاذتي ومؤطرتي التي كانت بمثابة أخت لنا.

إلى **أعمامي** و**عماتي**، **أخوالي** و**خالاتي** وكل من تجمعني معهم صلة الرحم والقرابة .

إلى من هم كالنور للعين زملائي وأصدقائي الذين كانوا لي نعم الصحبة، إلى من شاركتني هذا الجهد صديقتي وأختي العزيزة الغالية **وهيبة**.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع إلى كل من لم يجد اسمه فغضب، إلى كل عزيز لم يذكر اسمه في هذا الاهداء فاسمه منقوش في قلبي لا يحتاج إلى النقش بقلم قد يزول حبره، إلى كل من أدركه القلب ولم يدركه القلم، إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة عملي وفقهم الله في مشوارهم وسدد خطاهم....

صفاء سرين

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما تبارك اسمه وجل جلاله

¤فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24) سورة الإسراء

صدق الله العظيم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الوجود

إلى من سهرت وتعبت كثيرا على راحتي، إلى من فرحت لفرحي وحزنت لحزني

إلى التي وهبت فلذت كبدها كل العطاء والحنان وصبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية، وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في عملي

إلى من علمتني أنه "أن تموت طالبا للعلم خير من أن تموت قانعا للجهل"

إن أهديتها كنوز الدنيا ما وفيتها حقها

"أمي" أطـــال الله في عمرها

إلى الذي احمل اسمه بكل فخر... إلى الذي تمنيته أن يشاركني سعادتي... أهديه هذا العمل

"أبي" رحمة الله عليه

إلى من هم ملاذي ونصف عمري أخوات وأخي... إلى خطيبي وعائلته كل باسمه الذين ساندوني وشاركوني الفرحة في كل لحظة في حياتي

إلى أقاربي وصديقاتي

...كل التحية لأستاذتي ومؤطرتي التي كانت بمثابة أخت لنا ...

إلى أختي ورفيقة دربي وزميلتي في هذا العمل"صفاء"

...إلى جميع زملاء دفعة ماستر اقتصاد نقدي وبنكي 2019-2020...

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بالدعاء

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل القبول والنجاح

وهيبة

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى ابراز استراتيجية ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، وقد استند تقييم هذه الاستراتيجية على استغلال القدرات والامكانيات السياحية اللازمة للنهوض بهذا القطاع، ولتحقيق الهدف تم إبراز دور القطاع المساهم في التنمية الوطنية سواء اقتصاديا، اجتماعيا، أو بيئيا ومدى أهمية تعاون مختلف الجهات الفاعلة للوصول للاستدامة، فتم تقسيم هذه الدراسة إلى جزئيين جزء نظري ولآخر تطبيقي، حيث توصلنا من خلال الجزء النظري إلى أن السياحة تتمتع بخصائص استراتيجية تجعلها تعد جزءا هاما من النشاط الاقتصادي المعاصر، كما تعتبر أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دفع عجلة النمو وترقية المجتمع، ولتحقيق التنمية السياحية بأسلوب الاستدامة لابد من القيام بعملية توزيع المهام بين كافة الجهات سواء كانت أجهزة قطاع حكومي أو خاص.

وباعتبار ولاية برج بوعريريج ولاية من ولايات الهضاب، خاصةً منها الشرقية فتوصلنا من خلال الدراسة التطبيقية أنها لا تستفيد كثيرا من المؤهلات السياحية رغم توفرها على هياكل قاعدية وبنى تحتية جيدة، فهي تتوفر على العديد من فرص الاستثمار السياحي المتنوعة، غير أن بالمقابل هناك عدة عقبات يتعين تجاوزها من أجل إيجاد مناخ مناسب للنهوض بالاستثمارات السياحية للوصول للتنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، قطاع سياحي، استراتيجية.

Abstract:

The objective of the study is to highlight the promotion strategy of the tourism sector as a tool for sustainable local development, and the evaluation of this strategy is based on the utilization of the tourism capabilities and capabilities needed to promote this sector ,to achieve the objective, the role of the sector as a contributing sector to national economic, social or environmental development was highlighted and the importance of the cooperation of various actors in order to achieve sustainability was emphasized,the study was divided into two parts, a theoretical and a practical part, where we found through the theoretical part that tourism has strategic characteristics that make it an important part of contemporary economic activity, It is also an effective tool for sustainable development by advancing growth and community promotion, and for sustainable tourism development, the process of distributing tasks among all parties, whether governmental or private, must be undertaken,

As the state of Bordj Bou Arreridj is a state of the highlands, particularly the eastern one, we arrived through the application study, they do not benefit greatly

from tourism qualifications, although they are provided with good infrastructure, as they have many opportunities for diversified tourism investment, but there are several obstacles that need to be overcome in order to create an environment conducive to promoting tourism investments to achieve sustainable local development.

Keywords : Development, sustainable Development, Tourism sector, Strategy.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداءات	
تشكرات	
الملخص	
فهرس المحتويات	**VI–II**
قائمة الجداول	**VIII**
قائمة الأشكال	**X**
قائمة المختصرات	**XII**
مقدمة	**أ–ح**
الجزء الأول: الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة وآثارها التنموية	**33–7**
تمهيد	**8**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة	**9**
المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة وأسباب انتشارها	**9**
الفرع الأول: التطور التاريخي للسياحة	**10–9**
الفرع الثاني: أسباب انتشار السياحة	**11–10**
المطلب الثاني: مفهوم السياحة وخصائصها	**11**
الفرع الأول: مفهوم السياحة	**12–11**
الفرع الثاني: خصائص السياحة	**12**
المطلب الثالث: أنواع السياحة وتصنيفها	**13**
الفرع الأول: تصنيف السياحة وفقا لمعيار الغرض من السياحة	**15–13**
الفرع الثاني: تصنيف السياحة وفقا لمعيار العدد	**15**
الفرع الثالث: وفقا لفترة الإقامة	**16–15**
الفرع الرابع: وفقا للعمر	**16**

الفرع الخامس: وفقا للنطاق الجغرافي	**16**
المبحث الثاني: آثار السياحة على مختلف الجوانب والمجالات	**18**
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة	**20-18**
الفرع الأول: خلق مناصب الشغل	**19-18**
الفرع الثاني: الأثر على تحسين ميزان المدفوعات	**19**
الفرع الثالث: الأثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية	**20**
الفرع الرابع: الأثر على تنمية بعض المرافق الأساسية	**20**
الفرع الخامس: الأثر على الأنشطة الاقتصادية الأخرى	**20**
المطلب الثاني: أثر وأهمية السياحة على الجانب الاجتماعي والثقافي	**22-21**
الفرع الأول: الآثار الإيجابية	**22-21**
الفرع الثاني: الآثار السلبية	**22**
المطلب الثالث: الآثار البيئية للسياحة	**24-23**
الفرع الأول: الآثار الإيجابية	**23**
الفرع الثاني: الآثار السلبية	**24-23**
المبحث الثالث: مقومات السياحة والعراقيل التي تواجهها	**24**
المطلب الأول: عوامل الجذب والاستقطاب السياحي	**27-25**
الفرع الأول: العوامل الطبيعية المؤثرة في النشاط السياحي	**26-25**
الفرع الثاني: العوامل البشرية المؤثرة في النشاط السياحي	**27-26**
المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه السياحة	**29-27**
الفرع الأول: المشاكل التي تواجه السياحة	**28-27**
الفرع الثاني: الأزمات والعوائق التي تواجهها السياحة	**29-28**
المطلب الثالث: الهيئات والمنظمات المهتمة بقطاع السياحة	**32-29**
الفرع الأول: المنظمات والهيئات الدولية	**31-29**
الفرع الثاني: المنظمات والهيئات السياحية الإقليمية	**32-31**
خلاصة الفصل	**33**

الفصل الثاني: السياحة وتحديات دفع التنمية المحلية المستدامة	**54-34**
تمهيد	**35**
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	**36**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة ومفهومها	**39-36**
الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	**38-36**
الفرع الثاني: المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة	**39-38**
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	**41-39**
الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة	**40-39**
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة	**41-40**
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	**43-41**
الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية التنمية المستدامة	**41**
الفرع الثاني: الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة	**42**
الفرع الثالث: الابعاد البيئية للتنمية المستدامة	**43-42**
المبحث الثاني: مفاهيم التنمية المحلية المستدامة	**43**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة	**45-44**
الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية	**44**
الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية المستدامة	**45-44**
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لاستراتيجية التنمية المحلية المستدامة	**46-45**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة	**47-46**
الفرع الأول: التحديات الاقتصادية	**46**
الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية	**47-46**
الفرع الثالث: التحديات الإدارية	**47**
الفرع الرابع: التحديات السياسية	**47**
المبحث الثالث: التنمية السياحية كعنصر من عناصر التنمية المحلية المستدامة	**47**
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية وأنواعها	**49-48**

الفرع الأول: مفهوم التنمية السياحية	**48**
الفرع الثاني: أنواع التنمية السياحية	**49-48**
المطلب الثاني: مبادئ التنمية السياحية وأهدافها	**50-49**
الفرع الأول: مبادئ التنمية السياحية	**50-49**
الفرع الثاني: أهداف التنمية السياحية	**50**
المطلب الثالث: أشكال التنمية السياحية ومراحل إعدادها	**52-51**
المطلب الرابع: متطلبات ومعوقات التنمية السياحية	**53-52**
الفرع الأول: متطلبات التنمية السياحية	**52**
الفرع الثاني: معوقات التنمية السياحية	**53-52**
خلاصة الفصل	**54**
الجزء الثاني: الجانب التطبيقي	
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول واقع التنمية السياحية المحلية المستدامة لولاية برج بوعريريج	**82-55**
تمهيد	**56**
المبحث الأول: التخطيط الاستراتيجي لقطاع السياحة في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025	**57**
المطلب الأول: تعريف ومراحل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق(2025) sdat	**58-57**
الفرع الأول: تعريفه	**57**
الفرع الثاني: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2025	**58-57**
المطلب الثاني: استراتيجية التنمية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2025 SDAT)	**64-58**
الفرع الأول: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة (SDAT)2025	**61-59**
الفرع الثاني: مخططات إنعاش السوق السياحية الجزائرية التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025	**64-61**

المطلب الثالث: معيقات تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 وبعض الحلول	**66-64**
الفرع الأول: معيقات تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025	**65-64**
الفرع الثاني: الحلول المقترحة	**66-65**
المبحث الثاني: الاستثمار السياحي بولاية برج بوعريريج	**67**
المطلب الأول: لمحة عن ولاية برج بوعريريج	**72-67**
الفرع الأول: بطاقة فنية لولاية برج بوعريريج	**69-67**
الفرع الثاني: مؤهلات الولاية	**72-69**
المطلب الثاني: واقع الاستثمار السياحي بولاية برج بوعريريج	**80-72**
الفرع الأول: واقع منشآت الإيواء بالولاية	**80-73**
المطلب الثالث: آفاق الاستثمار السياحي بالولاية	**81-80**
الفرع الأول: مشاريع الاستثمار السياحي الخاص	**80**
الفرع الثاني: بالنسبة للحظيرة الفندقية	**81-80**
الفرع الثالث: الاجراءات المتخذة من اجل اعادة بعث الاستثمار السياحي بالولاية	**81**
خلاصة الفصل	**82**
خاتمة	**86-84**
قائمة المراجع	**94-88**
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عرض بالأرقام لخطة الأعمال لآفاق 2015	59
02	المشاريع الفندقية قيد الانجاز بالأقطاب السياحية للامتياز	60
03	القائمة الاسمية للمؤسسات الفندقية المشكلة للحظيرة الفندقية لولاية برج بوعريريج	73
04	تطور عدد الفنادق والاسرة ومناصب الشغل خلال الفترة (2016-2019)	73
05	تطور عدد الوكالات السياحية والاسفار بولاية برج بوعريريج خلال 2017-2020	75
06	احصائيات الصناعة التقليدية والتشغيل	75
07	عدد الحرفيين وتوزيعهم على الدوائر خلال فترة 2018-2019	77-76
08	أهم منبعين في إقليم الولاية	79-78
09	قائمة الجمعيات الناشطة في القطاع السياحي	80

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم أنواع وتصنيفات السياحة	**17**
02	مراحل إعداد sdat 2025	**58**
03	موقع ولاية برج بوعريريج على الخريطة	**68**
04	مدرج توضيحي لمداخيل السياحة من خلال هياكل الايواء في الولاية	**74**
05	نسبة التشغيل في مجال الصناعة التقليدية	**76**
06	توزيع الحرفيين على دوائر برج بوعريريج	**77**

قائمة

المختصرات

قائمة المختصرات

OCDE	L'Organisation de coopération et de développement économiques
WTO	World Trade Organisation
UNCED	United Nations Conférence on environnement and Développent.
SDAT	Le Schéma directeur d'aménagement touristique.

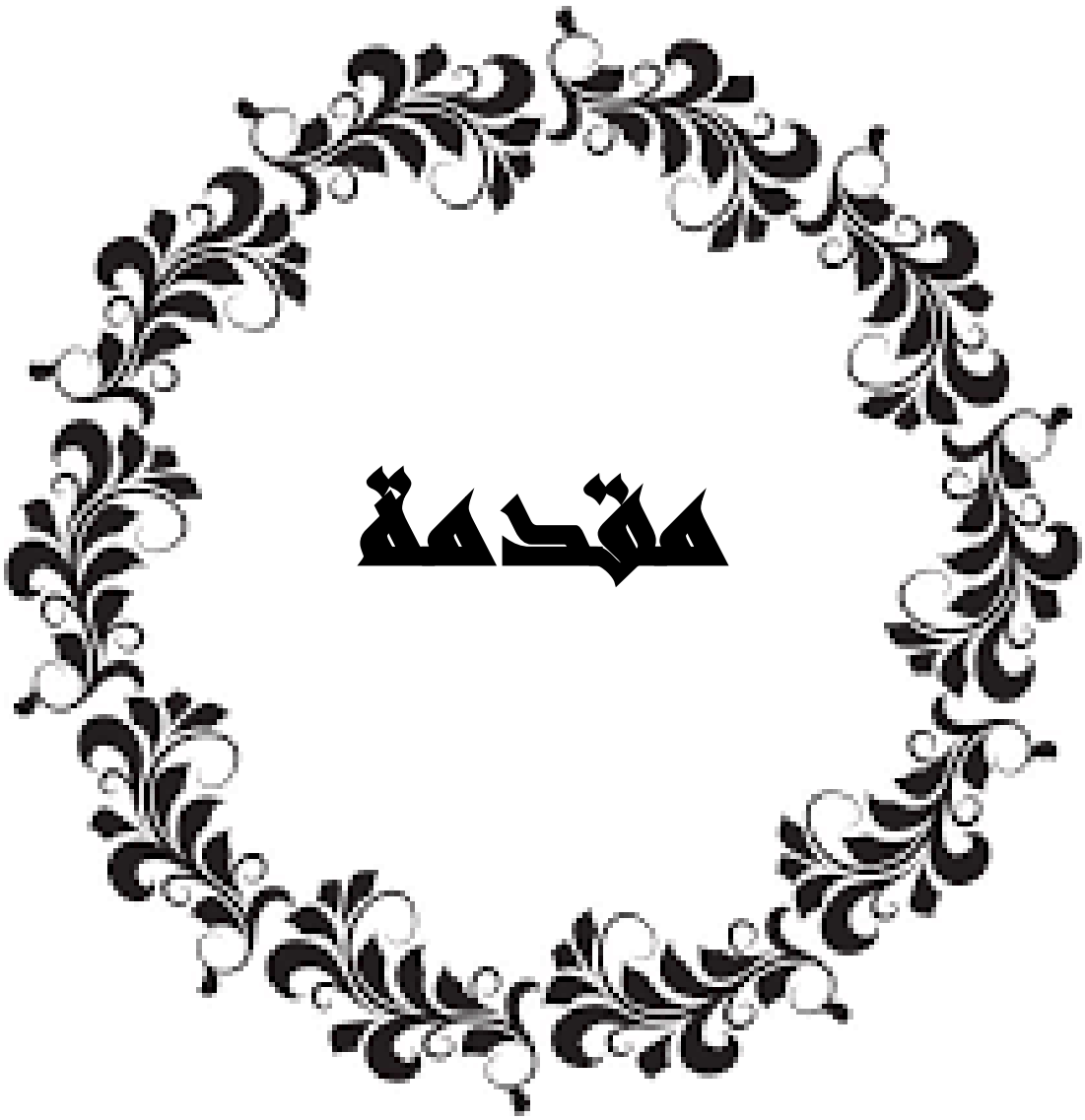
مقدمة

مقدمة

أصبح القطاع السياحي في الوقت الحالي ذلك القطاع الذي تراهن عليه العديد من الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالسياحة اليوم لم تعد مجرد نشاط ترفيهي للإنسان الذي ينحصر بين المأكل والمشرب والتنزه، بل أصبحت تمثل صناعة تصديرية قائمة بذاتها، إضافة إلى ذلك الدور الفعال الذي تلعبه في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ولا جدال في أن هناك علاقة وثيقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية بمفهومها العام، فقد اهتمت البلدان المتقدمة بتطوير وتحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة مثل النقل، الاتصالات، المياه، الكهرباء والخدمات الصحية.

كما قامت هذه البلدان بتوفير أسباب الجذب السياحي الإضافية لتلبية احتياجات مختلف فئات السياح، وبفضل الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة وترويجها، ازداد عدد السياح الوافدين إليها، فالصناعة التصديرية تضع على أساسها بعض الدول استراتيجيات تنموية، فالتطورات التي عرفها مفهوم التنمية بشكل عام و التي نتج عنها ظهور مفهوم التنمية المستدامة جعل من العمل على تحقيق تنمية محلية تراعي بدورها مبادئ الاستدامة تحديا كبيرا لا يأتي إلا من خلال توظيف الطاقات المحلية في مختلف القطاعات توظيفا امثلا ومستداما ،ولعل السياحة وسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة لتوفر ملايين فرص العمل باعتبارها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة مما جعل الكثير من دول العالم تولي اهتماما خاصا لهذا الميدان، حيث عمدت إلى تخصيص رؤوس أموال ضخمة للاستثمار فيه، فأصبحت السياحة في الآونة الأخيرة مجالا للتنافس الشديد بين الدول. أما البلدان النامية ورغم تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح، لاسيما من حيث مواقع السياحة الثقافية وأسعارها المنخفضة، إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لايزال أدنى بكثير من إمكانياتها، لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيوداً كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ونقص الكوادر البشرية المتخصصة.

والجزائر بحكم انتمائها لمجموعة البلدان النامية تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان، فلقد سارعت خلال السنوات القليلة الماضية لتطوير وتنمية القطاع السياحي في إطار الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لتنويع الاقتصاد الوطني، حيث يعد هذا القطاع مصدرا هاما للعملات الأجنبية ولفرص العمل ومن ثم تأكد بوضوح أثرها العام على التنمية المستدامة كما يساعد قطاع السياحة على تطوير جميع القطاعات المترابطة والمتشابكة معه، خاصة قطاعات البنية التحتية، ونظرا للمزايا التي يحققها هذا القطاع إلا أنه لازال يعاني العديد من المعوقات وبالرغم من موقعها

الاستراتيجي ومساحتها الشاسعة التي اكتسبت تنوعا جغرافيا ومناخيا وبيولوجيا، الأمر الذي يتطلب السعي الجدي لتوفير بيئة سياحية ملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال الذي يعود بالنفع على الاقتصاد.

وعلى الرغم من التجربة السياحية الرائدة لبعض الدول العربية فبتطوير ونمو القطاع السياحي، إلا أن قطاع السياحي في الجزائر مازال يراوح مكانه وذلك لغياب الثقافة السياحية، وضعف الترويج والتسويق السياحي للمنتج السياحي الجزائري، بالإضافة إلى قلة الاعتمادات المالية المخصصة له وانتهاج سياسيات سياحية غير واضحة المعالم.

إشكالية البحث:

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن تطوير واستغلال القدرات والإمكانيات السياحية في ترقية القطاع السياحي بما يساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة في ولاية برج بوعريريج؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية :

1- ماهية السياحة؟ فيما تتمثل الآثار التنموية المختلفة للسياحة؟

2- ما هي التحديات التي واجهت التنمية المحلية المستدامة؟

3- هل بإمكان السياحة في ولاية برج بوعريريج أن تحقق التنمية المحلية؟

الفرضيات:

ولمعالجة بحثنا سنقوم بصياغة الفرضيات التي تعتبر أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة والتي تبقى دائما قابلة للاختبار والمناقشة وتتمثل في:

1- يعتبر القطاع السياحي قطاع اقتصادي تنموي، وهو مرتبط بدرجة الأولى لتنمية على المستوى المحلي.

2- ان اهم التحديات التي واجهت التنمية المحلية المستدامة هي الاقتصادية والسياسية.

3- تعتبر السياحة في ولاية برج بوعريريج قطاعا مهمشا تماما من كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

1- الأهمية البالغة للقطاع السياحي والتطور والنمو السريع الذي يعرفه على المستوى المحلي والدولي وآثاره التنموية؛

2- قلة البحوث والدراسات الأكاديمية التي تناولت مبدأ الاستدامة على القطاع السياحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية، وهو ما يجعل من الموضوع مجالا للدراسة وإنتاج المعرفة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي أصبح يمثل بديل اقتصادي مهم، من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني من خلال توفير إيرادات مهمة للعملة الصعبة، وبالتالي أصبح محل اهتمام جميع الأطراف، وهذا بالنظر إلى ما تنفرد به بلادنا من مميزات سياحية هامة، كما تبرز أيضا من خلال العناية الكبيرة التي توليها الدولة الجزائرية لتنمية هذا القطاع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة كيفية تقديم القطاع السياحي على مستوى الوطني والمحلي بما يتماشى مع متطلبات التنمية المحلية المستدامة، وهو من شأنه أن يرصد النقائص المسجلة ومحاولة استدراكها مستقبلا، لذا تركز هذه الدراسة على جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- إيضاح إسهامات القطاع السياحي المستدام في تحقيق التنمية المحلية؛
- تبيين أهمية تعاون مختلف الجهات الفاعلة في القطاع السياحي للوصول للاستدامة السياحية؛
- إبراز دور القطاع السياحي كقطاع مساهم في التنمية الوطنية سواء اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية؛
- إبراز المقومات السياحية التي تتوفر عليها الولاية؛
- توضيح مبدأ الاستدامة للنشاط السياحي لولاية برج بوعريريج من وجهة نظر السكان المحليين.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في التعريف بمختلف المصطلحات والمفاهيم السياحية والمنهج التحليلي فيما يخص تحليل العلاقة الترابطية بين مختلف عناصر الموضوع، ، وكذلك بالنسبة للدراسة التطبيقية.

الدراسات السابقة:

بغرض استكمال الجانب النظري للدراسة وبهدف ترصيد محتوى الدراسة والفرضيات، تم الاطلاع على المجهودات السابقة للباحثين في هذا المجال ويمكن الإشارة لها كالاتي:

1- عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2005.

تناولت هذه الدراسة مختلف الجوانب السياحة للجزائر وتونس والمغرب، وأهم التطورات التي طرأت على القطاع السياحي. حيث لخصت الباحثة في النهاية إلى أن السياحة علاقة وطيدة بالتنمية في أي مجتمع كان متقدما أو ناميا؛

2- بزة صالح، **تنمية السوق السياحية بالجزائر-دراسة حالة مسيلة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006.

توصل الباحث إلى أن الجزائر رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات إلا أنها لم ترق المستوى المطلوب ولم تستطع احتلال مكانة مرموقة ضمن السوق السياحية على المستوى الوطني والمحلي.

3- هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006.

تطرق الباحث إلى مختلف المقومات السياحية بالجزائر، وحصرت مختلف الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، كما قدمت حلولا واقتراحات للنهوض بالقطاع السياحي؛

4- عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر (2009-2010)**، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات بجامعة الحاج لخضر باتنة، تتناول خلفية عن السياحة وأثارها المختلفة كما تطرق إلى التنمية السياحية المستدامة والسياحة الدولية وتطورها كما تطرق إلى واقع السياحة في الجزائر، أما الفصل الأخير وما قبل الأخير فتطرق إلى التنمية السياحية لكل من مصر وتونس وتقييم هذه التجارب، وقد توصل إلى ضعف الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي بالجزائر مقارنة مع كل من مصر وتونس؛

5- محمدي عز الدين، **أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة حالة الجزائر(2012)**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية جامعة الجزائر، تناول فيها الباحث أهمية النشاط السياحي الاقتصادية والاجتماعية حيث ركز في الإشكالية على المساهمة التي يقدمها القطاع السياحي في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد تطرق البحث إلى أهمية وآثار النشاط السياحي، وتطور السياحة المنتهجة في الجزائر منذ1962 مرورا بالإصلاحات الاقتصادية إلى المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2025 وموقعه من تجارب الدول المجاورة

هيكل الدراسة:

لغرض الإحاطة بمعظم جوانب الدراسة فقد تم تأطير ثلاثة فصول فصليين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي:

-سنتناول في الفصل الأول الخلفية النظرية حول السياحة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة وهذا بالتطرق إلى تعاريف السياحة وآثارها على مختلف الجوانب والمجالات وكذا مقوماتها والعراقيل التي تواجهها في ثلاثة مباحث

-في حين جاء الفصل الثاني تحت عنوان "السياحة وتحديات دفع التنمية المحلية" من خلال معرفة ماهية التنمية المستدامة، تم في بدايته التطرق إلى ماهية التنمية المستدامة، أبعادها ومبادئها، أما المبحث الثاني تمثل في الاستراتيجية التي يمكن إتباعها لتحقيق التنمية المحلية والتحديات التي تواجهها، أما بالنسبة للمبحث الثالث فيتضمن الأهداف التنموية للسياحة كمقوم من مقومات تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالإضافة إلى أشكال التنمية ومراحل إعدادها

-أما الجانب الخاص بالتطبيقي أي الفصل الثالث سنتناول دراسة حالة حول واقع التنمية السياحية المحلية المستدامة لولاية برج بوعريريج من خلال مبحثين وبالنسبة للمبحث الثاني فيحتوي على واقع وآفاق الاستثمار بالولاية

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسياحة

وآثارها التنموية

تمهيد

تلعب السياحة في الوقت الراهن دورا مهما في الاقتصاد العالمي نظرا لما تحققه المبادلات السياحية من نتائج معتبرة مقارنة بغيرها من القطاعات أو تفوقها، حيث تحتل مكانة واسعة في اقتصاديات العديد من الدول خاصة التي تفتقر إلى مقومات اقتصادية أخرى، إذ أصبحت صناعة مركبة وأحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها مشاريع التنمية وتطوير مواردها الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن.

فالسياحة صناعة تصديرية تضع على أساسها بعض الدول استراتيجيات تنموية، خاصة أنها لم تعد وليدة للرغبة الذاتية لدى الأفراد بل أضحت ظاهرة إنسانية واجتماعية، نتيجة لذلك أصبح اهتمام الحكومات منصَّبا على التنمية وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة بسبب تضمنها لمختلف عناصرها الأخرى من تنمية اقتصادية، اجتماعية وبيئية، فأصبحت السياحة وسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة، لتوفر ملايين فرص العمل باعتبارها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة، مما جعل الكثير من دول العالم تولي اهتماما خاصا لهذا الميدان، حيث عمدت إلى تخصيص رؤوس أموال ضخمة للاستثمار فيه، فأصبحت السياحة في الآونة الأخيرة مجالا للتنافس الشديد بين الدول.

لذا فإن الفكرة الأساسية للفصل الأول هي إلقاء الضوء على هذا مفهوم هذا النشاط وتطوره عبر الزمن وإبراز آثارها على مختلف الجوانب بالإضافة إلى عوامل جذبها وذلك ضمن ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة.

المبحث الثاني: آثار السياحة على مختلف الجوانب والمجالات.

المبحث الثالث: مقومات السياحية والعراقيل التي تواجه

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة

عرفت السياحة منذ العصور القديمة أهمية لدى معظم الدول وحظيت باهتمام معظم الباحثين خاصة، وهنا أصبحت تشكل قاطرة للتنمية وعامل من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، فنظرا لأهمية هذا النشاط وقبل التطرق إلى مفاهيم نسلط الضوء على نشأة السياحة وتطورها التاريخي كذلك إلى أهم أنواع السياحة السائدة والخصائص التي تتميز بها وكذا أهميتها وعوامل انتشارها وتوسعها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة وأسباب انتشارها

أولا: التطور التاريخي للسياحة

لقد مرت السياحة بمجموعة من المراحل بدءا من مرحلة العصور القديمة والوسطى وصولا إلى السياحة في العصر الحديث حيث سنتطرق بنوع من التفصيل في كل مرحلة من خلال تشخيصها على النحو الآتي:

1- مرحلة العصور القديمة: تبدأ هذه المرحلة منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض حتى 1840م، حيث كانت وسيلة الانتقال المتاحة آن ذاك هي الوسائل البدائية من انتقال على القدمين أو باستعمال دواب الحمل للسير في الطرق البرية أو بالقوارب والسفن الشراعية الصغيرة في المساحات المائية.

وكانت أهداف انتقال البشر في هذه الحقبة هو الانتقال بهدف التجارة وزيارة الأماكن المقدسة مثل زيادة مكة المكرمة وانتقال أبناء الملوك والأمراء للدراسة والتعليم في المراكز العلمية العالمية في لندن وروما وباريس وكذلك انتقال أبناء الأغنياء للتمتع بالطبيعة الساحرة والمصايف ولمشاتي والبحار والشلالات وزيارة عجائب الدنيا السبع مثل هرم خوفو وحدائق بابل المعلقة وتمثال زيوس ومقبرة موزوليس.

ولا يوجد من هذه العجائب السبع الآن سوى هرم خوفو الكبير وكانت مقاصد مصر واليونان من أكثر المقاصد التي يزورها السائحون لزيارة هياكلها ومعابدها. [1]

2- مرحلة عصر الآلة والثورة الصناعية(1840-1914): حيث تميزت هذه الفترة بظهور الآلة وتطورها وتقدم وسائل المواصلات وانتشارها وانتشار طبقة الحكام والأغنياء الذين يملكون الإمكانيات المادية، وبدء تنظيم عمليات انتقال البشر كما ظهرت وسائل نقل جديدة مثل القطار والسيارة وتطورت وسائل النقل البحري، كما نظم توماسكيد رحلات طويلة في بريطانيا حيث وصل إلى بلاد الشرق.

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر، 2016، ص20.

وبهذه الرحلات بدأت المفاهيم الجديدة للسياحة الحديثة، حيث قام المنظم الرحلة بمسؤولية تدبير وسائل السفر البرية والبحرية والانتقال من الدول إلى أخرى وتدبير وسائل الإقامة والنقل داخل الدول التي تتم زيارتها.[1]

3- مرحلة العصر الحديث: وبدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن ظهرت الطائرة واستخدمت في الأغراض الحربية ثم دخلت في مجال النقل البشري والتجاري، وجرى تطور هائل لاستخدام السيارة، كما ظهر علماء ومتخصصون في النشاط السياحي في الدول المتقدمة واخضعوا هذا النشاط للعلم والدراسة وخصصوا له الكليات والمعاهد التي وصلت إلى أكثر من 1000جامعة وكلية على مستوى وبدأ وضع إطار عملي للسياحة فقد أصبحت صناعة وعلما.[2]

فظواهر الانتقال البدائية في الحقبة الأولى أصبحت هي التي تمثل أنواع السياحة الحديثة (دينية، علاجية، ثقافية، رياضية وترفيهية).

ثانيا: أسباب انتشار السياحة

من بين الأسباب التي أدت إلى توسع في انتشار السياحة ما يلي[3]:

1- الانتقال من الريف إلى المدينة أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات في المدينة وانخراط الناس في الأعمال المكتبية الخاضعة إلى الروتين واستعمال الفكر والعقل بدلا من القوة الجسمانية كما في الريف وهذا بدوره أدى إلى ضرورة التمتع بإجازة سنوية والهروب من جو الروتين والعمل وزحم المدينة؛

2- تقليل ساعات العمل نتيجة دخول الآلات والماكينات الحديثة أدى إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت فرص السفر متوفرة؛

3- التمتع بالإجازات مدفوعة الثمن بعد إحداث العديد من قوانين العمل والتنظيم والتشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية المدفوعة الثمن؛

4- زيادة وحدات الإنتاج أدى إلى حصول فائض في الإنتاج وبدء التجار والصناعيين في البحث عن أسواق جديدة لتصريف بضائعهم وهذا يحتاج إلى السفر؛

5- انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار السلام بين العالم؛

6- تطور وتقدم وسائل الاتصالات الحديثة والتي ساهمت بشكل فعال في السياحة والسفر إذ يستطيع الشخص أن يسافر إلى ابعد دولة في العالم ويستطيع من غرفته في الفندق أن يدير أعماله ومصالحه في أي عالم باستعمال أجهزة الحاسوب والتلفزيون والفاكس؛

---

[1] مرجع نفسه، ص20-21.

[2] مرزوق عايد، **مبادئ السياحة**، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الإمارات، 2011، ص10.

[3] خليل محمد سعد، **إدارة السياحة**، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2017، ص ص23 -24.

7- التقدم العلمي في مجالات الطب والمعالجة الأمراض والقضاء على الأوبئة ساعد على زيادة السياحة وعدم خوف السواح من تعرضهم إلى الإصابة بالأمراض؛

8- تطور البنية التحتية في العالم وزيادة طرق المواصلات وسهولة الحصول على سيارة حديثة أمنية أدت إلى سهولة الانتقال من مكان لآخر.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة وخصائصها

تختلف تعاريف السياحة من مفهوم لآخر نظرا لتطورها من فترة لأخرى واختلاف وجهة نظر الباحثين، فهناك من ينظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية ومنهم من يرى أنها ظاهرة اقتصادية وهو ما جعلنا نتطرق إلى مجموعة من التعاريف التي أطلقت على السياحة والخصائص التي تتميز بها.

أولا: مفهوم السياحة

لقد تنوعت التعاريف بشأن السياحة نظرا لاختلاف الباحثين واختلاف معايير التمييز بينها وبالتالي سنلقي الضوء على بعض التعاريف منها:

اقتصاديا هي مصطلح قديم بمفهوم جديد، دخل عالمنا الحديث وتطورت مع الزمن لتصبح قطاعا مهما في البنية الاقتصادية للدولة الحديثة، له مردوده في الدخل القومي وتوضع له الخطط والمشاريع لزيادة عدد الوافدين سنويا[1].

حيث عرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة بأنها "اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح"[2].

وتعرف بأنها "عبارة عن نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير مختلف الخدمات المتعلقة بهذا النشاط"[3].

ويعتبر المجلس الفرنسي الأعلى السياحة على أنها "تشمل جميع الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية الناتجة عن التنقل خارج مكان الإقامة ليلة واحدة على الأقل، وذلك لغرض الترويح عن النفس والأعمال التي يزاولها، والعلاج والمشاركة في الأنشطة المهنية والرياضية أو الدينية"؛[4]

ويعرف بعض الباحثين العرب أيضا السياحة على أنها "مجموعة العلاقات والخدمات الناتجة عن إقامة الشخص المؤقتة في بيئة جديدة ومتميزة، بعيدا عن مقر إقامته المعتاد بغرض إتباع حاجاته طالما كانت هذه الإقامة لا تحقق له ربحا ماديا، هذا يعني أن السياحة نشاط إنساني متعدد الجوانب يتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين السائح

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار جامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص19.

[2] فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص ص 33-34.

[3] أدهم وهيب مطر، **التسويق الفندقي-مبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة-**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، جرمانا الشرقية، ط1، دمشق، 2014، ص17.

[4] عصام حسن السعدي، **إدارة مكاتب وشركات وكلاء السياحة والسفر**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2009، ص15.

الذي يوجد بصفة مؤقتة فقط في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وتتضمن كذلك العديد من الخدمات المقدمة للسائح"؛[1]

كما تعرف بأنها نشاط ينتقل من خلاله الفرد مسافة لا تقل عن 50 ميل، باستثناء النشاط الذي ينطوي على ذهاب الفرد إلى مكان عمله، أما فترة المكوث أو المصاريف المترتبة على الانتقال من مكان إلى آخر فلم تأخذها مفوضية السياحة الأمريكية بعين الاعتبار ثم جاء مكتب الإحصاء السكاني الأمريكي، ليزيد المسافة إلى 100ميل، مضيفا إلى ذلك شرط مكوث المسافر ليلة أو أكثر بعيدا عن مسكنه؛[2]

ونختم التعاريف بالقول بأن السياحة ظاهرة اجتماعية تشمل سفر أو تجوال شخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان إلى آخر في نفس البلد أو خارج حدوده لمدة لا تقل عن ليلة واحدة ولا تزيد عن سنة، وذلك لغرض الترويح والاستجمام أو لأغراض أخرى.

ثانيا: خصائص السياحة

من خلال مفهوم السابق للسياحة يمكن استنباط خصائصها منها والتي تتمثل فيما يلي[3]:

1- تعتبر السياحة ظاهرة انتقال وقتية، يقوم بها عدد كبير من أفراد دول مختلفة يقيمون فيها إلى أماكن أخرى داخل بلادهم أو إلى بلاد أخرى؛

2- يتطلب انتقال الفرد من خلال السياحة فترة زمنية تختلف طولا أو قصرا وفقا لرغبات السائح، كما تتوقف على عوامل أخرى مثل مقدرة السائح على الإنفاق، وقوانين الدولة، وتأثير عوامل الجذب السياحية، وتكاليف الإقامة والمعيشة في الدولة المضيفة؛

3- يعد السائح في الدولة المضيفة مستهلكا، تؤدي أنماطه الاستهلاكية المختلفة إلى زيادة مستوى دخل الدولة

4- يقصد من السياحة إشباع الاحتياجات السيكولوجية، فتكون بغرض الاستجمام والترفيه أو أغراض أخرى غير الاكتساب المادي؛

5- تتميز السياحة كصناعة تصديرية، بأنها تمثل إنفاق المستهلك الذي يأتي جالبا بالأموال لينفقها في الدولة المضيفة، فيزيد رصيد الدولة من العملة الأجنبية؛

6- ينظر إلى السياحة على أنها وسيلة تواصل واتصال ثقافي، وعامل قويا للتفاهم والصداقة بين الشعوب.

---

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص35-36.

[2] إبراهيم خليل بظاظو، **الجغرافيا السياحية-تطبيقات على الوطن العربي-**، دار الوراق لنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2010، ص25.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، **اقتصاديات السياحة -مقدمة في اقتصاديات السياحة الفصل الأول-**، دار الوفاء للنشر، بيروت، لبنان، 2012، ص ص13-14.

المطلب الثالث: أنواع السياحة وتصنيفاتها

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات المختلفة فهناك السياحة الدينية والعلاجية وغيرها لهذا فقد تم تصنيف السياحة وفقا لكل نوع وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: تصنيف السياحة وفقا لمعيار الغرض من السياحة

حسب هذا المعيار تصنف إلى:

1- السياحة الثقافية: التي تمثل أهم مجالات السياحة التقليدية وهي كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة والانفعالات، من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية أو التراث روحي مثل حفلات تقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية.

أي أنها تهدف إلى إشباع حاجة ورغبة معرفية، تكمن في توسيع حلقة المكتسبات والمعلومات التاريخية والحضارية لدى السياح، ويعتمد هذا النوع على إقامة نشاطات وتظاهرات ثقافية داخل المناطق المستضيفة كالندوات الثقافية والمعارض الخاصة بالكتب والمسابقات الثقافية (الشعر، القصة، المسرح، الموسيقى، الفنون التعبيرية المختلفة)، فضلا عن تلك الأنشطة المرتبطة بالمعالم التاريخية والحضارية المتوفرة[1]؛

2- السياحة الترفيهية: تعد السياحة الترفيهية النوع الأكثر انتشارا مقارنة بالأنواع الأخرى، وهي" كل نشاط استجمامي يمارسه السياح خلال إقامتهم بالمواقع السياحية أو بالمؤسسات السياحية، مثل حظائر التسلية والترفيه والمواقع الجبلية والمنشئات الثقافية والرياضية[2]".

وهو نمط يلجا إليه السائح غالبا للخروج من نمط الحياة الروتينية الذي يعيش ويعمل فيه، إلى مكان آخر يقضي فيه إجازته قصد استعادة نشاطه، والاستجمام من عناء العمل، والتمتع بالراحة الذهنية، ولفكرية في أماكن خلوية أو مناطق خضراء، أو شواطئ البحار والبحيرات أو المناطق الجبلية أو المنتجعات السياحية المختلفة ذات الجو الملائم؛

3- السياحة الاجتماعية: حيث تقوم هذه السياحة بتشجيع أبناء الوطن المهاجرين للخارج، وأبنائهم المقيمين معهم للعودة للوطن مرة أخرى عن طريق السياحة لزيارة أقاربهم وعائلاتهم والتعرف على أوجه التغيير التي حدثت في الوطن، ويطلق البعض على هذه السياحة اسم "سياحة الأصول العرقية أو سياحة الجذور" أي أنها تهدف إلى تجديد الصلة بين السائح وأقاربه، وتعميق الإحساس بالانتماء إلى أرض الوطن الأم؛

---

[1] مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص29.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر بتاريخ 19 فيفري 2003، ص06.

4- السياحة الدينية: يقوم هذا النوع أساسا على العاطفة الدينية، والرغبة في إشباع تلك العاطفة، فهي النشاط التي يقصد من خلاله السائح زيارة الأماكن المقدسة والدينية للأداء بعض الوجبات الدينية، أو للتبرك بالتواجد في تلك المناطق، حيث أن ظروف بعض الدول وتراثها الديني يساعدها أن تكون مقاصد سياحية دينية، فالاهتمام بمناطق المزارات الدينية، وتزويدها بالتسهيلات الداعمة للنشاط السياحي من شأنه أن يحفز الطلب عليها[1]؛

5- السياحة العلاجية: تعد السياحة العلاجية أحد أهم أنواع النشاط السياحي في كثير من دول العالم المتقدمة سياحيا، ومصدرا مهما من مصادر الدخل السياحي خاصة إذا توفرت فيها مقومات السياحة العلاجية والتي يمكن تحديدها فيما يلي[2]:

أ. توفير المياه المعدنية ذات التركيبة الصحية؛

ب. توفير الرمال ذات المنفعة الطبية؛

ت. توفير الجو الصحي المستقر؛

ث. الإمكانيات المادية لإقامة التجمعات الصحية.

وقد أصبح قطاع الخدمات السياحية العلاجية من القطاعات المهمة داخل الاقتصاديات المحلية، وذلك نظرا لما يحدثه من تغيير وما يخلقه من آثار على النسق العام للدولة، وكثيرة هي الفوائد التي انعكست بصورة أو بأخرى على مستويات الرفاه، والمعيشة، والصحة للسكان المحليين، وعليه تهتم الدولة السياحية المعاصرة بخلق ميزة تنافسية في هذا النوع نظرا لأن متوسط إنفاق السائح الذي يأتي للاستشفاء يفوق متوسط إنفاق السائح العادي نظرا لخصوصية الدافع ومدة الإقامة التي يمكن أن تطول؛

6- سياحة المشتريات: وهي أحد أنواع البرامج السياحية الشديدة النشاط، حيث تقوم الدول بإعداد مناطق تجارية مناسبة لتصبح بذلك سوقا رائجة ورخيصة تعرض فيها المنتجات بأقل التكاليف لجذب السياح المهتمين باقتناء منتجاتها؛

7- سياحة المؤتمرات: نمط من السياحة يستقطب حركة ضخمة من السياح المهتمين بحضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات العلمية أو المهنية أو السياسة، إضافة إلى مختلف المجالات الأخرى المماثلة. ويتطلب هذا النوع من السياحة الاهتمام بإقامة قاعات للمؤتمرات وتقديم كل التسهيلات والخدمات التي تلزم المؤتمرات الحديثة والتي يحضرها العديد من الأفراد؛

---

[1] هبة كافي مصطفى يوسف كافي، **جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية**، دار الجامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 34.

[2] المرجع نفسه، ص ص 34-35.

8- السياحة الرياضية: تهدف السياحة الرياضية إلى إشباع رغبات السائحين في ممارسة رياضتهم المفضلة، سواء أكانت تحتاج إلى استغلال عناصر طبيعية مثل التزلج وغيرها. أو تلك التي تتطلب إمكانيات مادية خاصة مثل الملاعب والصالات الرياضية...الخ؛

9- السياحة الصحراوية: هي نمط سياحي يقوم على استغلال المساحات الصحراوية وما تحتويه من سحر للطبيعة بغية إطلاق برامج سياحية تستهوي طبقة كبيرة من الأفراد، أي أنها كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على استغلال قدرات طبيعية وتاريخية وثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف؛

10- السياحة الفضائية: لم تعد آثار الأرض ومناطقها الخلابة قادرة على إشباع رغبات البشر والترويح عنهم خصوصا لذوي الثروات الطائلة، وكل الإشارات تدل على أن هذا النوع من السياحة يقتصر على طبقة محددة لأجل غير مسمى حيث يمتاز هذا النوع بخيالية نفقاته الذي يمكن أن تتجاوز الرحلة فيه 200 ألف دولار للراكب الواحد.

جميع الأنواع المذكورة لا تعني بالضرورة أنها كل أوجه السياحة الممكنة، فهناك أنماط أخرى على غرار سياحة المهرجانات والحوافز والأعياد والحفلات الموسيقية وغيرها، إضافة إلى أن السائح يمكن له الاستفادة من عدة أنواع في نفس الوقت، والدخول في تجارب مختلفة إذا توفرت له المقومات اللازمة.

ثانيا: تصنيف السياحة وفقا لمعيار العدد

حسب هذا المعيار نقسم السياحة إلى[1]:

1- سياحة فردية: هي سياحة يقوم ا شخص واحد لزيارة بلد ما أو مكان ما دون الحاجة إلى التخطيط لتنظيم فعاليات هذه الرحلة، وتعتمد مدة إقامته على مستوى استمتاعه لمكان؛

2- سياحة جماعية: أو سياحة الأفواج حيث تنظم الشركات السياحية رحلات جماعية وتقوم بترتيب برمج خاص لكل رحلة وبسعر محدد ويحاول منظم هذه الرحلة أن يشبع رغبات جميع أفراد الفوج.

ثالثا: وفقا لفترة الإقامة

حيث تقسم إلى:

1- سياحة موسمية: ترتبط السياحة الموسمية بموسم معين، وقد تطرق القران لها بقوله تعالى {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ(2)} سورة قريش، والكثير من سكان كندا أو شمال أمريكا ينتقلون إلى الولايات الجنوبية في موسم الشتاء البارد خاصة ولاية فلوريدا للتمتع بموسم دافئ بعيد عن قساوة البرد؛

[1] السياحة الموسمية وأثرها على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر مديري المكاتب السياحية، أطلع عليه يوم27أفريل 2020، في الموقع: www.philadelphia.edu.jo

2– سياحة عابرة: وهي سياحة لا يخطط لها ولا تتمتع بتنظيم مسبق حيث تحدث بصورة فجائية، وتحدث عادة عند انتقال السياح برا بالحافلات السياحية أثناء توجههم إلى الموقع السياحي المقصود.

رابعا: وفقا للعمر

حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية[1]:

1– سياحة فئة الصغار: ويرتبط بالأطفال حيث يكتسبون من خلالها مجموعة مهارات وسلوكيات ومعارف لازمة لنضوجهم، وتأخذ شكل معسكرات صيفية أو رحلات التعرف على الطبيعة أو الأماكن التاريخية؛

2– سياحة فئة الشباب: تمتاز هذه النوعية من السياحة بالبحث عن الإثارة والحياة الاجتماعية المتجددة وتكوين الصداقات، وعادة تقوم بها الجامعات من خلال الشركات السياحية؛

3– سياحة فئة الناضجين: **و**تتميز بكونها سياحة الاسترخاء من عناء العمل والإرهاق طوال العام، وهي تركز على الاستمتاع بالشواطئ الدافئة أو هدوء الصحاري أو حياة الأرياف والتعرف على تقاليد القديمة؛

4– سياحة فئة المتقاعدين: ويتميز بالبحث عن الاستجمام والراحة والهدوء ويتم اختيار الأماكن التي تبعد عن المدن المزدحمة والحياة الصاخبة، وهذه الفئة من السياح غالبا ما تتكون من الزوج والزوجة والأبناء.

خامسا: وفقا للنطاق الجغرافي

حيث ينقسم إلى[2]:

1– السياحة الداخلية: تعني تلك الزيارات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولتهم؛

2– السياحة الإقليمية: وهي السفر بين دول المتجاورة حيث تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الأفريقية؛

3– السياحة الدولية: وهي النشاط المتمثل في الانتقال والإقامة عبر حدود الدولة والقارات المختلفة.

وبالتالي يمكننا تلخيصها في الشكل الموالي:

---

[1] خديجة عزوزي، **التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانات والافاق–دراسة حلة ولاية قالمة–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2014، ص 33.

[2] محمد الصيرفي، **مهارات لتخطيط السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 49-57.

الشكل رقم (01): أهم أنواع وتصنيفات السياحة

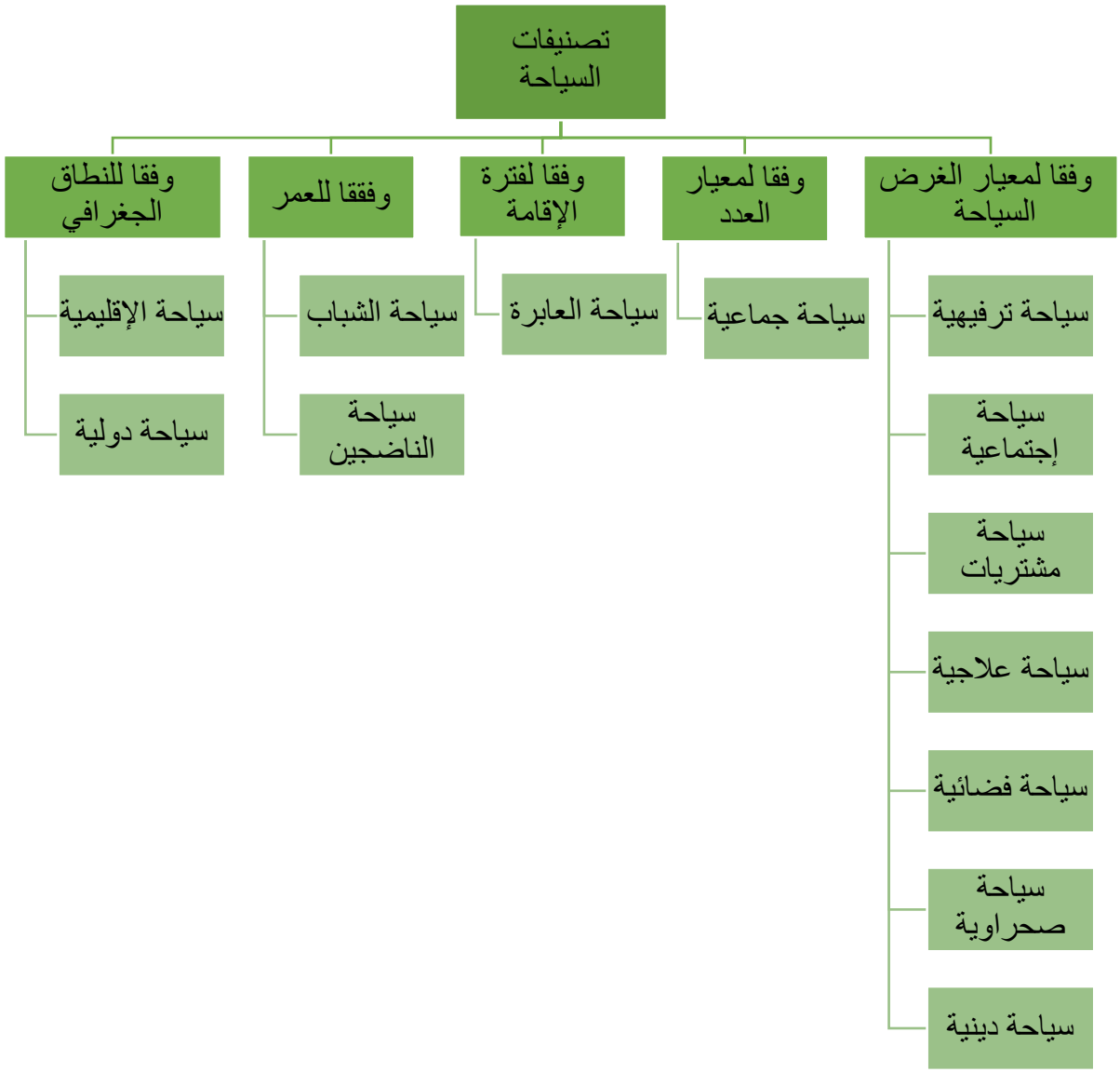

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا للمعطيات والمراجع السابقة.

المبحث الثاني: أثار السياحة على مختلف الجوانب والمجالات

تعتبر السياحة نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك بل إن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج ويشتري مجموعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا في الواقع يولد أنماط من المنافع والتكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك. ويمكن إبراز دور السياحة من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها: ميزان المدفوعات، تشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه، الاستثمار في البنى التحتية.[1]

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة

أولا: خلق مناصب الشغل

مما لاشك فيه ان القطاع السياحي يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد و متشعب النشاطات و الفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الأخرى فهي تساهم بطريقة مباشرة أو مباشرة في خلق العديد من المناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية أو المرافق المكملة لها لأنه بمجرد انشاء فندق سياحي يسع ل 200 سرير و مطعم و مقهى ب 300 مكان أو مقصد يتم بدورها خلق 60 منصب عمل دائم داخل هذه المرافق بهدف القيام بتقديم الخدمات الفندقية و القيام بالصيانة و التسيير و الحراسة و الإدارة من جهة أخرى فان عملية انجاز فندق مثلا بجميع مراحله تتطلب العديد من الموظفين و الباحثين و الخبراء و العمال البسطاء و ذلك من الدراسة الأولية إلى عملية الإنجاز إلى عملية التهيئة و عملية التأثيث و التجهيز الداخلي للفندق، و هذا ما يؤدي إلى إتاحة فرص العمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتجات القطاعات الأخرى لقطاعي النقل أو الصناعة، و عليه فان السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى التي تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي على سبيل المثال الفنادق من الدرجة الممتازة تتطلب عمالة بنسبة عاملين اثنين مقابل كل غرفة فندقية تنشا في بلد ما توفر منصب عمل أكثر كذلك سيارة أو الحافلة تستعمل في عملية النقل تتطلب على الأقل شخصين، إضافة إلى المناصب التي تلحقها وكالات السفر، و المطاعم هي الأكثر احتياجا إلى اليد المؤهلة من الطباخين و مقدمي الطلبات.

[1] محمد فوزي شعوبي، **السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية1974-2002**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007، ص 21-22.

كما تلعب الحرف والهوايات دورا هاما في السباحة حيث تجلب مداخيل معتبرة عن طريق بيع التحف والهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون، أما الهوايات مثل المسرح الغناء والرقص الشعبي فهي وسيلة فعالة لجلب السواح إلى البلد وكذلك خلق مناصب شغل جديدة.[1]

مما سبق يمكن استنتاج أن للعمل السياحي أنواع هي:

-العمل غير المباشر: وهو مجمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بشكل أو بآخر من القطاع السياحي مثل البناء، التأثيث، هياكل القاعدية.... الخ؛

-العمل المباشر: وهو مجمل مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الإيواء، المطاعم، وكالات السياحة، التنظيم السياحي.... الخ.

ثانيا: الأثر على تحسين ميزان المدفوعات

تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.[2]

وتعرف صادرات السياحة بأنها إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف يأخذ الإنفاق عدة أشكال أهمها:

-الإقامة في الفنادق؛

-استخدام وسائل النقل؛

-الإنفاق على المشتريات السلعية؛

-رسوم التأشيرات المفروضة على السياح.

وعلى أية حالة فقدوم الزوار الأجانب يسهم في تنشيط ميزان المدفوعات في البلدان التي تستضيفهم بما أنهم يدخلون إلى هذه البلدان عملات أجنبية، كما أن تنقل المواطنين المقيمين بالخارج في إطار السياحة يؤدي إلى ترويج العملات ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، ويمثل النشاط السياحي موردا هاما للعديد من الدول ومن بين الدول التي تسجل ميزان سياحي إيجابي بلدان (**OCDE**)* منها الولايات المتحدة الأمريكية ب43 مليار دولار تليها اسبانيا ب35 مليار دولار، فرنسا ب13 مليار دولار ومن البلدان الأقل تطورا تركيا حيث سجل ميزان المدفوعات السياحي 11 مليار، ايطاليا8.8مليار، تايلاند ب6.3 مليار دولار.

[1] علي موفق، **أهمية السياحي في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 21.

[2] آسيا محمد امام الانصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2002، ص32.

***OCDE: L'Organisation de coopération et de développement économiques**

ثالثا: الأثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

تساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة كما يلي[1]:

1- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء فنادق)؛

2- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد؛

3- فروق تحويل العملة؛

4- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية بالإضافة إلى النفاق على الطلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى؛

5- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

رابعا: الأثر على تنمية بعض المرافق الأساسية

يظهر هذا الأثر بوضوح في الدول النامية التي لم تصل فيها المرافق الأساسية إلى مستواها المناسب، نظرا لانخفاض مستوى المعيشة وتنميتها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ولذلك فان تقدم السياحة وما يترتب عنها من دخل سريع بالعملات الصعبة يزيد من قدرة الدولة علي زيادة الاستثمارات في البني التحتية والمتمثلة في المطارات، الطرق، الموانئ وغيرها، وهذا بدورها يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء.

خامسا: الأثر على الأنشطة الاقتصادية الأخرى

إن الإنفاق السياحي لا يؤثر بطريقة مباشرة فقط بل يساعد على العديد من الأنشطة الأخرى التي تزود النشاط السياحي بالسلع و الخدمات، كما تؤدي السياحة إلى تطوير و تنمية المناطق المعزولة نتيجة الاستثمارات التي تصحب دخول المشروعات السياحية، الأمر الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل، كما أن الدراسات تشير إلى أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانيتهم للإنفاق على المشتريات من الدول التي يزورونها حيث يعتبر هذا الإنفاق تصدير للمنتجات الوطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي حيث كلما زادت حركة السياحة كلما ارتفعت حصيلة هذا النوع من التصدير.[2]

---

[1] موسى سعداوي، حكيم بوجطو، **أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة،2010، ص5.

[2] أحمد قايد نور الدين، **الأهمية والاثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة–حالة الجزائر–**، الملتقى الوطني حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية السياحة، جامعة بسكرة،28-29 أوت، 2010، ص 4.

المطلب الثاني: أثر وأهمية السياحة على الجانب الاجتماعي والثقافي

قد يؤدي التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي واختلاط السكان بالسائحين ذوي اللغات والثقافات والعادات والديانات المختلفة إلى انعكاسات إيجابية كما قد تكون لها آثار سلبية.

أولا: الآثار الإيجابية:

من الآثار الإيجابية ما يلي:

1- التوازن الاجتماعي: حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر؛

2- النمو الحضاري: نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية، وذلك تعتبر السياحة سببا رئيسيا من أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية الأثرية والطبيعية.

كما تمثل وسيلة حضارية اجتماعية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم المختلفة فعن طريقها تحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية حيث تنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية والفنون والآداب ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة اليها فتؤثر فيها ثقافيا وتتأثر هي أيضا بما في الدول السياحية من ثقافة وحضارة وبذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع.[1]

3- التبادل الثقافي: يعد الوعي بالتبادل الثقافي أحد أهم التأثيرات الإيجابية للسياحة حيث يعمل على تنمية التفاهم بين الشعوب والذي أصبح الآن فرصة متاحة لتبادل المعرفة والأفكار كما أن أبناء هذه الشعوب المضيفة يتعرفون على العادات وسلوكيات الزائرين ولذلك تتقارب المسافات الاجتماعية بينهم وهذا بدوره يعمل على دعم التراث الإنساني واتساع الحلقة الحضارية على مستوى العالم، ولم تصبح السياحة إشباعا للفضول وحسب وإنما تعمل على اكتساب الاحترام والتعاون وتبادل المعارف والقيم الثقافية.

4- الاهتمام بالتراث: تؤدي السياحة إلى الاهتمام بالقيم الجمالية والمعالم الفنية في الدول المستقبلة للسياحة، ويكون ذلك من خلال الفنون والمهارات الخاصة بهم مثل الرقص الشعبي والاحتفالات الخاصة لأعياد والمناسبات وحفلات الزواج لإضافة إلى إحياء بعض العادات الدينية وأنشطة أوقات الفراغ التي تجذب السياح لمشاهدة ذلك حيث ينتقل التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة، فالسمات الثقافية لها قدرة هائلة على الانتقال.[2]

---

[1] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص40.

5- تحسين الخدمات: يساهم الدخل المتأتي من السياحة ورسوم دخول السياح إلى المناطق المحمية في تحسين الخدمات التعليمية والصحية بالنسبة للمجتمعات المجاورة، ولكن هذه التحسينات قد تأتي كلها على المدى البعيد مما يساهم في إزالة التهديدات الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات كالفقر والبطالة والأمية ومن ثم فإن مثل هذه التحسينات قد تساهم في زيادة جاذبية المنطقة وزيادة عدد الزوار الذين ساهموا بدورهم في زيادة عوائد المنطقة من السياحة وبالتالي زيادة التحسينات.

ثانيا: الآثار السلبية

على الرغم من وجود آثار إيجابية للسياحة على الناحية الاجتماعية والثقافية فهي لها آثار سلبية على البلد المضيف وهي كالتالي[1]:

1- التحولات الاجتماعية: إن النشاط الاقتصادي يتطلب الاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة وتنميتها وأعدادها لاستقبال السائحين بما في ذلك أماكن الإقامة المختلفة ويتولد عن ذلك قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بصورة سريعة ومفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق تختلف عن موروثاتهم الحضارية والاجتماعية مما يؤدي إلى تحولات وتغيرات جذرية في هذه المنتجات.

2- انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والثقافي: تعاني الدول من انخفاض مستويات المعيشة ونقص الإمكانيات المتاحة في الوقت الذي توفد إلى وصول الدول أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية مما يؤدي الى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة وان كانت بوسائل غير مشروعة، فتظهر عند كافة الوسطاء والمستغلين للسائح في مختلف المجالات والمروجين لبعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل: التسلية والترفيه والمتعة.

3- التصادم الثقافي: تتعارض وتختلف الأفكار والأساليب الغالبة في المجتمع والقادمة من الخارج نتيجة لسلوك بعض السائحين وتصرفاتهم التي لا تعبر بالضرورة عن أسلوب حياتهم اليومية في بلادهم وإنما ذلك راجع لأسباب منها الميل إلى حب المغامرة وحب الاستطلاع الأمر الذي يؤدي إلى إثارة وضيق أفراد البلد المضيف ورفضهم للسياحة.

[1] وفاء زكي إبراهيم، **دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية**، مصر، 2006، ص184.

المطلب الثالث: الآثار البيئية للسياحة

أولا: الآثار الايجابية

كأي قطاع اقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية ومن الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية وتتمثل السياحة في مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال انتقالهم المؤقت إلى مناطق غير أماكن سكنهم الدائم ويمكن تلخيص الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة فيما يلي[1]:

1- تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية؛

2- إن التراث التاريخي والثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح كما يشجع الحكومات المحافظة على معالمه ولذا فان كثير من الدول تبذل جهودا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية الجمالية وخاصة ذات الأهمية والفنية؛

3- يعتبر النشاط السياحي وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة ونشر التوعية بين السياح وأصحاب المشاريع والحكومة وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية؛

4- توليد الأموال تساهم في المحافظة على البيئة وبذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية.

ثانيا: الآثار السلبية

إن وجود الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة لا يمنع من وجود بعض الآثار السلبية وهي:

1- أثر السياحة على النظم الايكولوجية:

إن النشاط السياحي يتداخل مع الحياة النباتية والبرية وتسبب بذلك أضرار لا رجعة فيها على النظم الايكولوجية خاصة إذا لم تكن البنية التحتية على استعداد كاف لا ستعاب هذا النشاط، كما يمكن للنشاط السياحي أن يؤدي إلى اضطراب في الحياة البرية وتزايد الضغوط على الأنواع المهددة بالانقراض فظاهرة التذكارات السياحية تؤدي إلى تدمير البيئة البرية إذ أن العمليات قتل الحيوانات بغرض التجارة قد زادت نتيجة للطلب المتزايد على التذكارات التي تأخذ شكل جلود ...الخ كما يمكن إن يؤدي إلى إزالة النباتات من خلال زيادة الطلب على الحطب وتهديد للمناطق الهشة مثل الغابات والأراضي الرطبة .

هذا وتهدد السياحة النظم الايكولوجية الهشة في المناطق الجبلية من خلال المشي وممارسة التزلج على الجليد فهي واحدة من أخطر المشاكل البيئية في البلدان النامية الجبلية، بالإضافة إلى مشكلة إزالة الغابات الناجمة عن زيادة استهلاك

[1]Soon Manivong, Somxay Sipaaseuth, **Environmental impacts of Trade liberalization in the tourism sector, commissioned for the rapid trade and environment assessment project**, December 2007, p02.

الحطب فهذه النتائج في كثير من الأحيان لا تؤدي إلى تدمير النظم الايكولوجية المحلية فقط ولكن أيضا تسريع عملية التعرية والانهيارات الأرضية.[1]

2- التلوث والنفايات:

بالإضافة إلى كون السياحة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد المحلية الطبيعية فهي نشاط يولد أيضا النفايات السائلة والصلبة والتي أصبحت مشكلة بالنسبة للعديد من البلدان التي تفتقر إلى القدرة على معالجتها.

وبغض النظر عن تلوث المياه العذبة الصرف الصحي فالنشاط السياحي فهي نشاط السياحي يؤدي إلى تلوث الأرض والتلوث الناتج عن الضوضاء التي تحدثها وسائل النقل وتلوث المناطق السياحية والشواطئ الناجمة عن الفنادق والسفن، كما أن استهلاك الطاقة في الفنادق المستخدمة في تكييف الهواء والوقود المستخدم في العمليات المرتبطة بالنشاط السياحي كالنقل، التدفئة، الطهي...إلخ، والتي تساهم بشكل كبير في تلوث الهواء للعديد من البلدان المضيفة.[2]

3- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية:

إن تطوير السياح والبني التحتية ذات الصلة بهذا النشاط غالبا ما يسبب تدهور التربة مثل تآكل التربة والكثبان الرملية وتدهور المناظر الطبيعية بسبب التوسع العمراني.

إن مصادر المياه العذبة محدودة في بعض مناطق ويتم استغلالها في صناعة السياحة بالإضافة إلى سلوك السائح الغير العقلاني فحسب التقديرات تبين أن السائح يستعمل مرتين المياه الأكثر من المقيم بالإضافة إلى أن بعض احتياجات الأنشطة الترفيهية مثل حمامات السباحة وملاعب الغولف، فإذا كانت السباحة تؤدي إلى ندرة المياه فهي كذلك تؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد المحلية مثل: الطاقة، الغذاء والموارد الأولية.[3]

المبحث الثالث: مقومات السياحية والعراقيل التي تواجهها

تعتبر السياحة احد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تمتد أثار نموها لأجيال طويلة فمع مرور الزمن ترتفع الدخول الحقيقية لسكان العالم، كما يزداد وقت الفراغ نتيجة لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة في مختلف الأنشطة ويصاحب ذلك تزايد الطلب على السياحة، ويعتبر توافر مقومات الجذب السياحي من ثروات طبيعية وأثار ومعالم حضارية حديثة بالإضافة إلى استقرار المناخ السياسي والأمني والاجتماعي والبيئي من أهم الركائز الأساسية لنمو وزيادة الطلب

[1]Frederico Neto, Sustainable **Tourism, Environmental protection and Natural Resource management: paradise on earth** International colloquium on regional governance and sustainable development in tourism driven economic, Mexico, 20 -22 February 2002, p 08

[2] idem., p09

[3]Jean-Charles, **Briquet- Laugier, le Tourisme durable dans les pays méditerranéens ; état des lieux et nouveaux cadre d'analyse**, communication pour le cinquième colloque international « Energies, changements climatiques et développement durable Hammamet (Tunisie) ,15 -17 juin 2009, p9

على السياحة ولا يمكن تصور تنمية سياحية دون توفر منظمات تعمل على تنظيم العلاقات بين السياحة والهيئات الرسمية والغير رسمية والشركات والعاملين في مجال صناعة السياحة والسياح.

مطلب الأول: عوامل الجذب والاستقطاب السياحي

أولا: العوامل الطبيعية المؤثرة في النشاط السياحي

حيث تتمثل فيما يلي[1]:

1- الموقع الجغرافي: يشكل الموقع الجغرافي عنصرا أساسيا من عناصر ومقومات الجذب السياحي، وهو يؤثر في تطوير السياحة في منطقة أو إقليم معين، وتبرز أهميته في كونه يمثل ويحدد الإطار الجغرافي للمنطقة والصفات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للمراكز السياحية التي تقع ضمن حدوده من جهة والمسافة الفاصمة بين أماكن انطلاق السياح ومناطق استقبالهم والوقت اللازم لقطع هذه المسافة من جهة أخرى؛

2- توزيع اليابس والماء: يؤثر توزيع اليابس والماء على الأنشطة السياحية من خلال اختيار تلك السواحل كمواقع جذب سياحية، فعند النظر إلى خريطة العالم، نجد أن اغلب المراكز السياحية تكون على طول تلك السواحل وخصوصا سواحل المحيط الهادي بسبب ضحالة المياه ونقاوتها والسهول الساحلية الكبيرة وصفاء السماء؛

3- الأشكال الجيومرفولوجية: جاء الاهتمام بالعلاقة بين هذا العامل والأنشطة السياحية متأخرا رغم وجود ارتباط واضح بينهما من حيث كون الترتيب الجيولوجي المتمثل بالأشكال الطبيعية متميزة وتستحوذ على اهتمام أعداد كبيرة من السياح؛

4- مظاهر السطح: تشكل مظاهر السطح من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في جميع الأقاليم السياحية العالمية التي تتباين في مظاهرها وأشكالها ونمطية توزيعها الذي بدوره يؤثر على خصائصها ومميزاتها ويرافق هذه المظاهر المرتفعات الجبلية والخوانق النهرية والوديان والأنهار والبحيرات والسواحل والجزر البحرية والنهرية وهو ما يعرف (اللاند سكيب) الطبيعي؛

5- المناخ: يعد المناخ بعناصره المختلفة من أهم الأسس التي يرتكز عليها النشاط السياحي وترتبط معها ارتباطا كبيرا، وهو من أهم جوانب العرض الطبيعي في السياحة، فالمناخ الجيد يعد أهم العوامل الجاذبة للسياح، فهذه المواقع تتصف بإمكانات سياحية متعددة ولكنها تفتقر إلى المناخ الملائم وبالتالي أصبحت تلك الإمكانيات بدون قيمة تذكر، كما أن هذه العناصر تؤثر في طريقة وأنماط تصميم المنشآت السياحية تبعا للأشعة الشمسية ودرجات الحرارة وغيرها.

[1] فوزي سعيد الجدبة، **الخطة التدريسية لمساق الجغرافيا السياحية**، جزء 1 واقع ومستقبل السياحة، فلسطين، 2018، ص25.

ثانيا: العوامل البشرية المؤثرة في النشاط السياحي

ان العوامل البشرية المسؤولة عن النشاط السياحي لها أشكال متعددة وهي جميعها منفعا للحياة الاجتماعية والثقافية والإرث والتراث الحضاري وعادات الشعوب وتقاليدها والصناعات اليدوية ذات الطابع المحمي ونماذج السكن الريفي أو البدوي جميعها من صنع الإنسان وتطوره الحضاري، ويمكن تصنيف تلك العوامل إلى[1]:

1- الإنسان: يعد الإنسان أهم مكون من مكونات السياحة البشرية، إذ يسعى من وراء قيامه بالنشاط السياحي إلى تحقيق مكاسب سياحية مهمة ومنها الراحة النفسية والجسدية وممارسة الأنشطة الرياضية والاهتمام بالمناطق التاريخية والأثرية؛

2- النقل والمواصلات: يرتبط التطور الذي شيدته السياحة مؤخرا بالتطور الكبير والسريع في تكنولوجيا النقل والمواصلات، ولا تصبح المواقع السياحية جاذبة للسياح طالما لا تتوفر فيها إمكانية وسيولة الوصول بغض النظر عما توجد فيها من تسهيلات تقدم للسياح؛

3- تسهيلات الإقامة والضيافة: ميما كانت درجة الجاذبية للمنطقة السياحية فان الإقبال عليها يصبح محدودا إذا لم تتوفر فيها التسهيلات الأساسية التي يتطلبها السائح، وتضم هذه التسهيلات قطاع الضيافة، وهو يختلف باختلاف موقع الجذب السياحي، كما أن الضيافة تمثل أحد عوامل الجذب وعليها يقع عبء واختيار الموقع السياحي ومدة البقاء ونمط الأسعار والسفر والأنشطة التي تمارس، فضلا عن الإنفاق؛

4- وقت الفارغ: يعد وقت الفارغ عامل ضروري لممارسة الأنشطة الترويحية سواء كان في المكان نفسه الذي يقصده السائح بشكل مؤقت وفي الأماكن الأخرى في الرحلة، وهو فراغ من الأعمال الجادة المنتجة التي تعود بالنفع المادي المباشر على الإنسان؛

5- العقيدة الدينية: من العناصر الرئيسة والجاذبة والمؤثرة في النشاط السياحي هي العقيدة الدينية والانتماء الديني، إذ يؤثر هذا العامل وخصوصا البيانات التي ليا مريدين وإتباع كثيرون لأداء الطقوس والمناسك المعروفة لدينهم، وهذا ما نلاحظه في مواسم الحج عند المسلمين، اذ تتحرك كتلة بشرية كبيرة يتجاوز عددها 2 مليون حاج من مختلف بقاع العالم لأداء فريضة الحج والتوجه إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة؛

6- الأوضاع السياسية: يمثل الوضع الأمني والاستقرار السياسي تحدي كبير أمام توافد السياح، فالسائح يقوم بالسؤال أولا وقبل كل شيء عن الوضع الأمني في البلد الذي يريد زيارته، ثم يبدأ في السؤال عن الأشياء الأخرى، فاستقرار الوضع الأمني يخلق بدوره استقرارا اقتصاديا واجتماعيا والمناخ المناسب والظروف الملائمة لنمو النشاط السياحي؛

[1] المرجع نفسه، ص ص 26-27.

7- تركيب السكان: هناك أنواع مختلفة من التركيب السكاني منيا النوعي والعمري والاقتصادي والبيئي، فكل نوع من هذه الأنواع يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاط السياحي، فلو أخذنا مثلا التركيب العمري الذي يقسم السكان إلى فئات معينة، وهذا التقسيم يفيد الدارسات السياحية من خلال تشخيص الفئة القادرة على ممارسة النشاط السياحي ويساهم في وضع الخطط التوسعية المستقبلية وتوفير الاحتياجات الضرورية لكل فئة.

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه السياحة

تختلف المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاع السياحي باختلاف الأنشطة والمناطق والأطراف ذات العلاقة، الا أنها في اغلب الحالات تشكو من جملة من العراقيل أهمها:

أولا: المشاكل التي تواجه السياحة

1- نقص المقومات السياحية الذاتية: في بعض الحالات يعيق نقص الموارد السياحية الطبيعية والتاريخية والثقافية في بلد ما إمكانية تطوير قطاعه السياحي، مع العلم أن توفر الموارد السياحية مع أهميته لا يكفي بمفرده لإقامة صناعة سياحية ناجحة؛

2- نقص المعرفة والوعي: لا تزال بعض البلدان تعاني من نقص الوعي بالأهمية الاقتصادية للسياحة كالصناعة من حيث تأثيرها الإيجابي كمصدر للعملات الأجنبية والاستخدامات؛[1]

3- نقص البنى الأساسية السياحية: تعاني الكثير من البلدان من نقص في البنى الأساسية اللازمة لإرساء وتطوير قطاع سياحي ناجح والتي من أهمها الفنادق والخدمات الإيواء والنقل والاتصالات وسلامة والأمن والإعلام السياحي مما يجعل من استيفاء المعايير التي يتطلبها السياح أمرا صعبا؛

4- نقص الاستثمارات السياحية: بينما يعد الاستثمار في الخدمات نشاطا اقتصاديا راسخا في البلدان المتقدمة، فانه لا يزال متأخرا في البلدان النامية، لذلك فعلى الرغم من إمكانية توفر المقومات السياحية الطبيعية، فانه من الصعب على البلدان الفقيرة والبلدان الأقل نمو أن تحصل على التمويل اللازم لمشاريعها السياحية حتى وان نجحت في التعامل مع مشاكل تحديد وتخطيط تلك المشاريع؛

5- نقص التنوع السياحي: اتسمت السياحة العالمية على مدى سنوات طويلة بالتركز في المناطق والمنتجات الساحلية، وفي أشهر الصيف للراحة والاسترخاء والترفيه، إلا أن النشاط السياحي الحديث يتجه بصورة متزايدة نحو التنوع والتغيير مما يجعل من الصعب على الكثير من البلدان، بما فيها تلك التي تتمتع بقطاع سياحي متقدم نسبيا أن تواكب التغيرات السريعة والمعقدة في متطلبات السياح، ومما لا شك فيه انه في ظل المنافسة الحادة

[1] نبيل دبور، **مشاكل وافاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص 14.

التي تشهدها السوق السياحية العالمية وظهور مراكز سياحية جديدة، فان تهيئة الظروف من اجل قيام قطاع سياحي حديث ليست بالأمر العين؛

6- سلامة السياح: تأتي سلامة السياح في مقدمة الأسس التي ترتكز عليها أي صناعة سياحية ناجحة، لذلك فان السلامة يجب أن تكون أحد الأهداف الأساسية التي يتعين على الخطط والقوانين السياحية أن تسعى إلى تحقيقها.

فالمشاكل المتعلقة بسلامة السياح سواء كانت حقيقية أو متوقعة، تؤثر سلبا على سمعة البلد المضيف، وفي هذا السياق فان المخاوف تؤثر سلبا على افاق السياحة لدى الكثير من البلدان، بل حتى أن العوامل مثل الشائعات قد تلحق الكثير من الضرر بمواسم سياحية كاملة.[1]

ثانيا: الأزمات والعوائق التي تواجهها السياحة

لقد تعددت الأزمات التي واجهتها السياحة نذكر من بينها ما يلي [2]:

1- الكوارث الطبيعية المفاجئة والمتدرجة :كالزلزال والبراكين والانهيارات الجبلية والأعاصير، الفيضانات، السيول وحرائق الغابات التي تكون من صنع الطبيعة وحركة الكثبان الرملية والآفات والأوبئة وغيرها. كل هذه الكوارث الطبيعية قد تنتج عنها أزمات في قطاع السياحة إذا ما أصابت المزارات السياحية الطبيعية؛

2- الكوارث التي هي من صنع الإنسان :كالتلوث المناخي الناتج عن التقدم التكنولوجي الصناعي أو التوسع العمراني الذي قد يترتب عنه اختناق المدن أو الإحساس بشدة الازدحام فيها. وكل هذه الكوارث قد تنتج عنها أزمات في قطاع السياحة إذا ما أصابت أي من مكونات العرض السياحي لأنها ستؤثر سلبا على الطلب السياحي؛

3- أزمات العالمية الدولية والحروب :الحروب بجميع أنواعها المحلية والإقليمية والعالمية، وهذه ينتج عنها أزمات في قطاع السياحة لتأثيرها السلبي على الطلب وأيضا العرض السياحيين؛

4- أزمات نقص الموارد الطبيعية :كنقص مصادر المياه، وانقراض بعض أنواع الكائنات الحية النادرة وهذه أيضا قد تنتج عنها أزمات في قطاع السياحة لتأثيرها السلبي على العرض ومنه على الطلب السياحي .

---

[1] نبيل دبور، مرجع نفسه، ص15.

[2] فيصل ذيب، **التنمية السياحية المستدامة وازمات تنمية القطاع السياحي ومعوقاته**، مجلة العلوم الانسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016، ص ص7-8.

لقد تعددت الأزمات التي أثرت على القطاع السياحي في مختلف دول العالم، ومن بينها حرب الخليج 1990، أحداث 11سبتمبر2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، ظاهرة تسونامي 2004، وكذلك أزمة مدينة الأقصر الأثرية بمصر سنة 1997.

5- أثر انتشار فيروس كوفيد 19: كان لتفشي وباء كورونا تأثيرا كبيرا على قطاع السياحة حول العالم بسبب القيود المفروضة على السفر، وذلك بسبب انخفاض حركة الطلب على السفر بين المسافرين، انخفض السفر المخطط له حول العالم بنسبة 80 إلى 90%[1]

حيث أعلنت منظمة السياحة العالمية أن خسائر قطاع السياحة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بلغت 320 مليار دولار، بسبب انخفاض عدد السياح عالميا بنسبة 56% إثر جائحة كورونا، فتم إغلاق العديد من مناطق الجذب السياحي و إيقاف العمل في جميع أنحاء العالم بسبب هذا الوباء، مثل المتاحف والمتنزهات والشواطئ والأماكن الرياضية و غيرها، وقالت المنظمة التابعة للأمم المتحدة في بيان نشرته أن حجم الإيرادات المفقودة في الفترة من جانفي إلى ماي الماضيين يمثل أكثر من 3 أضعاف الخسائر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009، كما أضاف البيان أن مقياس السياحة العالمية لمنظمة السياحة يُظهر أن الإغلاق شبه الكامل المفروض بسبب الوباء أدى إلى انخفاض بنسبة 98% في أعداد السياح العالميين في ماي الماضي مقارنة بعام 2019، وتراجع عدد السياح في العالم بـ300 مليون بين جانفي وماي الماضيين[2].

المطلب الثالث: الهيئات والمنظمات المهتمة بقطاع السياحة

إن التطور الكبير في مجال السياحة العالمية أدى إلى إيجاد أو البحث عن نظام علاقات دولية منظمة لغرض التنسيق والتعاون فيما بين الدول حيث ظهرت منظمات وهيئات سياحية عالمية عديدة دولية إقليمية نوجزها على النحو التالي:

أولا: المنظمات والهيئات الدولية

1- المنظمة العالمية للسياحة

تأسست عام 1946 عن طريق اجتماعات بين المنظمات السياحة الوطنية لبعض الدول في لندن وأصبحت في يومنا الحالي من أكبر المنظمات الدولية التي تعنى بشؤون الساحة العالمية والسفر ومقرها مدريد إسبانيا، وتضم أكثر من

---

[1] ويكيبيديا، **أثر جائحة فيروس كورونا على السياحة 2019-2020**، أطلع عليه يوم 08سبتمبر 2020، على الموقع: https://wikipidia.com.net/ar

[2] الجزيرة الإعلامية، **بيان حول أثر فيروس كوفيد 19 على السياحة-كورونا كبّد 360 مليار دولار والسياحة العالمية تخسر 3 أضعاف ما فقدته في الازمة المالية**-أطلع عليه يوم 08سبتمبر2020، على الموقع https://network.aljazeera.net/ar.

108 دولة عضو فيها، وتتعاون منضمة (**WTO**)* مع منظمة الأمم المتحدة لغرض دفع وتطوير الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم وهذه المنظمة لها ممثلين في الأمم المتحدة ومن أهداف هذه المنظمة[1]:

أ. عمل الإحصائيات السياحية المتعلقة لدول الأعضاء؛

ب. إقامة مؤتمرات للسياحة العالمية؛

ت. تعمل على تطوير اتجاهات الاستراتيجيات العالمية للسياحة الدولية والمحلية للدول الأعضاء وعمل بحوث تتعلق لسياحة العالمية.

2- الجمعية الدولية لوكالات السفر

تعتبر الجمعية منظمة غير حكومية مقرها جنيف بسويسرا ويسمح لجميع وكالات السفر ذات الشهرة والنشاط السياحي لدخول كعضو في الجمعية، وتهدف الجمعية إلى تقديم الحوافز والمزا لأفضل وكالات السفر بهدف الوصول بالخدمات السياحية إلى اعلى المستويات العالمية.[2]

3- جمعية وكلاء السفر الأمريكان

أنشأت هذه الجمعية عام 1930 في نيويورك وتعتبر هذه الجمعية أكبر جمعية عالمية تعنى بشؤون وكلاء السفر في العالم ولها أعضاء كثيرون ومن أهدافها:

أ. التنسيق في عمل وكلاء السفر وربط النقل الجوي والبري والبحري السياحي مع الخدمات السياحة المساندة وكذلك الخدمات الأخرى؛

ب. قدم خدمات إلى وكالات السفر في مجال التنسيق بين الدول المختلفة في مجال النقل وتبادل المعلومات.

4- المجلس العالمي للسياحة والسفر

هذا المجلس تحالف عالمي يتكون من 68 من كبار صانعي القرار في السياحة والسفر على مستوى العالم، ويختص عمل المجلس في نشط السياحي ويهدف إلى:

أ. تنشيط التنمية المستمرة؛

ب. الاهتمام بالبيئة؛

ت. إزالة العوائق التي تعيق العمل السياحي لتعاون مع الوكالات والحكومات.

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **السياحة والسفر**، دار رسلان للنشر والطباعة،2018، ص 174.

[2] المرجع نفسه، ص 191.

* **WTO**: World Trade Organisation

5- مؤسسة النقل الجوي

هي مؤسسة في عضويتها شركات الطيران العالمية التي تسير رحلات نظامية وهي مؤسسة تفتح أبوابها لمن يريد الانتساب إليها، أي أنها ليست مقتصرة فقط على عدد معين من شركات الطيران العالمية والانضمام إليه ليس اجباريا وتهدف إلى:

أ. توفير وسائل التعاون فيما بين شركات الطيران الأعضاء في مختلف المجالات الفنية والمالية والقانونية والتجارية؛

ب. ترويج وتطوير الطيران الدولي التجاري؛

ت. المساعدة في تطوير عمليات نقل الركاب والبضائع؛

ث. تثبيت استقرار أسعار النقل الجوي للركاب والبضائع.

ثانيا: المنظمات والهيئات السياحية الإقليمية

1- المجلس الوزاري العربي للسياحة

تأسس أول اتحاد للسياحة عام 1955 في مدينة القدس ثم جرى تحويله ليحمل اسم المنظمة العربية للسياحة عام 1980، وفيما بعد تم إلغاء هذه المنظمة عام 1989 وبعدها تم إنشاء مجلس الوزراء السياحي العربي عام 1997 ليحقق الأهداف الآتية:

أ. تنشيط السياحة العربية؛

ب. تنسيق الجهود المتعلقة لنشاط السياحي العربي؛

ت. الترويج للمنتج السياحي العربي في الخارج لزيادة حركة السياحة الوافدة إلى الدول العربية السياحية.

2- الهيئة العربية للطيران المدني

تأسست عام 1996 في المغرب وتضم الهيئة 13 دولة عربية، وهذه الهيئة المرجعية العربية التي من مهامها التفاوض باسم الدول العربية على المستوى الدولي للحصول على الحقوق العربية في مجال النقل الجوي ومن أهدافها: [1]

أ. توحيد قوانين الطيران؛

ب. إبراز رؤية عربية موحدة لمواجهة التكتلات العالمية؛

ت. تطوير شبكة الخطوط العربية.

[1] المؤسسات والمنظمات السياحية الدولية، تم الاطلاع عليه يوم 17 سبتمبر2020، على الموقع: https://almerja.com

3- الاتحاد الافريقي للنقل الجوي

تأسس هذا الاتحاد في 14 أبريل 1968 بغانا ومقره الرئيسي بكينيا أهدافه[1]:

أ. تنمية سلامة الطيران والاقتصاد والكفاءة لخدمة النقل الجوي من إفريقيا وإليها وعبرها ودراسة المشاكل المتعلق بها؛

ب. توثيق التعاون بين المنشآت الخاصة لنقل الجوي؛

ت. التنسيق التجاري بما يخدم الشعوب الإفريقية وشركات الطيران؛

ث. تجميع الدراسات والتقارير الدورية عن كفاءة الاقتصاد والتشغيل للشركات الإفريقية وإعدادها وتحليلها.

4- منظمة الشرط الأوسط والبحر المتوسط للسياحة والسفر

تعتبر من أحدث المنظمات، وقد وافق على عقدها مؤتمر عمان الاقتصادي الذي عقد في أكتوبر سنة 1955، ومن أهم أهدافها:

أ. تسعى للتغلب على المعوقات الفنية لتدريب والتسويق وإيجاد برامج مؤهلة لرفع مستوى الأداء لنسبة للعاملين في مجال السياحة؛

ب. تهتم بزيادة الوعي للتعريف لمنطقة من خلال إنشاء مجلة متخصصة عن السياحة تبرز أهم المناطق وطرق الوصول إليها وأسعارها وكل ما من شأنه تقديم خدمة للسائح؛

ت. تم لسياحة الداخلية بين دول المنطقة ما من شأنه تقديم خدمة للسائح.

بالإضافة إلى ذلك لابد من الإشارة إلى أن هناك منظمات وهيئات مختصة لنشاط السياحي على المستوى المحلي نذكر منها ما يأتي:

- وزارة السياحة؛
- المجلس الأعلى للسياحة؛
- جمعية الفنادق وجمعية أصحاب المطاعم؛
- نقابة المرشدين السياحيين.

[1] نعيم الظاهر، إلياس سراب، **مبادئ السياحة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص 67-68.

خلاصة الفصل:

لم تعد السياحة كما كانت في السابق مجرد ظاهرة اجتماعية، فقد تشعبت فروعها وتداخلت وأصبحت تدخل في معظم مجالات الحياة اليومية، فقد أصبحت من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في عملية التنمية، وهي تمثل أحد أهم الموارد الاقتصادية في العديد من الدول العالم.

حيث تعتبر السياحة صناعة قائمة ومتكاملة تعدد خصائصها وأنواعها كما تحظى بعوامل جذب مختلفة ومتنوعة، كما ظهرت منظمات وهيئات إقليمية ودولية لدعم السياحة بالإضافة إلى المحافظة على الموارد بمختلف أنواعها لتطوير القطاع السياحي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة عموما والتنمية المحلية المستدامة بصفة خاصة وهذا ما سوف نتطرق اليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: السياحة

وتحديات دفع التنمية

المحلية المستدامة

تمهيد

يحتل موضوع التنمية المحلية المستدامة مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدارسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، وذلك أنها تعد مدخلا يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم بالإضافة إلى سد وتلبية الاحتياجات الأساسية والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، وتعتبر أفضل مقاربة لتحقيق التوازن بين السكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية والأقاليم المختلفة وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية لدفع نحو تنمية شاملة ومتوازنة.

ونتيجة النمو المتسارع للسياحة وتزايد أهميتها برزت ظواهر عديدة على البيئة وثقافة المحلية وصلاحية الموارد السياحية وتبلورت عن هذه التأثيرات مفاهيم ومواقف وسياسات أبرزها مفهوم الاستدامة، وتزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلبي من خلالها حاجة السياح، وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع، وتولد الدخل للمجتمعات المحلية وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية المحلية المستدامة.

المبحث الثالث: التنمية السياحية كعنصر من عناصر التنمية المحلية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة خاصة الجانب البيئي، وباعتبار التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، وهي التي تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ارتأينا في هذا المبحث التطرق إلى دارسة في مفهوم التنمية المستدامة مع تحديد أهم المؤشرات والأبعاد التي جاء بها المفهوم حيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل و إنما لابد أن تكون النظرة التحليلية لهم متكاملة. وهو ما سنتعرض إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة ومفهومها.

لقد تعددت وتنوعت تعاريف التنمية المستدامة حيث نجد أنه تم تعريفها من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية، وفي هذا السياق نحاول أن نقترب إلى تعريف التنمية المستدامة من خلال دارسة التطور التاريخي لهذا المفهوم وسرد جملة من التعاريف التي تسمح باستخلاص مجموعة من خصائصها والتعرف على ابعاد ومبادئ التنمية المستدامة.

أولا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم يجمع بين بعدين أساسيين هما التنمية كعملية للتغير والاستدامة كبعد زمني، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم هو الإدراك بأن عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تتراجع، ليحل بدلا منه الاهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الانسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه.[1]

1- في عام 1972: حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام دولي خلال عقد السبعينات في مؤتمر الامم المتحدة للتنمية البشرية، والذي ركز أساسًا على قضايا البيئة التي كانت واضحة بصور كبيرة في الدول المتقدمة وارتبطت بالتنمية الصناعية والنمو المتسارع لمعدلات الاستهلاك.

2- في عام 1976: قامت لجنة من كبار الشخصيات العالمية المهتمة بالأوضاع الاقتصادية والتي كان منسقها جان تينبرجين Jan Tinbergen بوضع تقرير شامل بعنوان Reshaping the International Ordre قدم وقتها إلى نادي روما، حول إعادة صياغة النظام العالمي بهدف تناول موضوع غاية في الأهمية بالنسبة إلى الأجيال الحالية والمستقبلية هو موضوع إزالة الظلم الواضح والمتواصل في نظام العلاقات الدولية بين الدول والشعوب بغية إنشاء نظام دولي جديد يصبح فيه للجميع حق غير قابل للتنازل في حياة لائقة ومريحة.

---

[1] سليمان بن حمد البطحي، **مدونة خاصة للإدارة والتخطيط الاستراتيجي حول-التنمية المستدامة-**، 5 ديسمبر 2013.

3- في عام 1980: وضعت المحاولة الحقيقية الاولى لتعريف التنمية المستدامة في الاستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئي والتي أوضحت ضرورة التكامل بين قيم الحفاظ على البيئة وعملية التنمية، وأشارت إلى أنه ((حتى تتحقق التنمية المستدامة، لا بد ان تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية كذلك، وقاعدة الموارد الناضبة والمتجددة).

4- في عام 1983: صدر تقرير عالمي حول التعاون من أجل نهضة دولية وضعته مجموعة من الشخصيات الدولية المرموقة برئاسة ويلي برنت المستشار الالماني السابق. وقد ندد هذا التقرير في مقدمته بمستوى نفقات التسلح، وأشار إلى خطر التدمير الذاتي للإنسانية، ليس فقط نتيجة السباق العالمي على التسلح، وإنما أيضًا نتيجة استغلال الموارد الكلية وتدميرها.

5- في عام 1986: أشارت رئيسة وزراء النرويج آنذاك Gro Harlem Brundtland في محاضرة لها، إلى أن التنمية المستدامة لها أبعاد متعددة وتتطلب ما يلي:

أ. مكافحة الفقر والحرمان؛

ب. الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها؛

ت. توسيع مفهوم التنمية ليشمل بالإضافة للنمو الاقتصادي التنمية الاجتماع والثقافية؛

ث. ضرورة تضمين الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار على كافة المستويات.

6- في عام 1987: صدر التقرير العالمي الشهير (مستقبلنا المشترك) عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي عرفت ايضا باسم لجنة برندتلاند نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج التي كانت ترأس اللجنة Gro Harlem Brundtland وأكد التقرير بأن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الاجيال القادمة على تلبية الحاجات الخاصة بها.

7- في عام 1990: أصدرت الامم المتحدة تقريرها حول الاستشراف العالمي للبيئة لعام GEO 2000 تم مجددًا التركيز على أهمية التنمية المستدامة من حيث ضرورة تدعيم العدالة في توفير الموارد الطبيعية الضرورية للتنمية المستدامة على المستوى الدولي وداخل الاقتصاديات المختلفة، كما أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دراسة بعنوان Environement and Economics On Integrating وأشارت إلى أن التنمية المستدامة تتمثل في بلورة أعمق للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والحفاظ على الموارد البيئية.

8- في عام 1991: صدرت دراسة أعدتها منظمة بيئية دولية هي *UNE – *WWF – *IUCN بعنوان Caring for the Earth وأشارت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة هي عملية تحسن في نوعية الحياة الإنسانية، وفي الوقت نفسه في إطار قدرة النظم الايكولوجية تحمل الضغوط الواقعة عليها.

9- في عام 1992: أصدر البنك الدولي تقريره عن التنمية في العالم، وعرف التنمية المستدامة بأنها تعني وضع السياسات البيئية والتنموية على أساس المقارنة بين التكاليف والعوائد وعلى التحليل الاقتصادي الجيد الذي

سيدعم حماية البيئة ويقود إلى رفع مستويات معيشة الافراد ورفاهتهم واستمراريتها، كما انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية *UNCED والذي عرف بمؤتمر قمة الأرض، وقد توصل المؤتمر إلى خمس اتفاقيات جوهرية هي أجندة القرن 21 وإعلان ريو عن البيئة والتنمية وبيان المبادئ حول الغابات والاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. [1]

10- في عام 2002: عقد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ لمراجعة التقدم الذي تم إحرازه في تطبيق أجندة القرن 21 (خطة عمل الأمم المتحدة للبيئة والتنمية)، وقد صدر عن مؤتمر جوهانسبرغ خطة عمل في مجالات محددة مثل المياه والطاقة والاحتباس الحراري والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والقضايا المتعلقة بالتجارة والصحة ومساءلة الشركات الدولية، كما صدر عنه إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة.

11- في عام 2003: دعت منظمة الأمم المتحدة من خلال تقرير التنمية البشرية حول الأهداف التنموية للألفية إلى ضرورة دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدول وبرامجها ووقف التدهور البيئي العالم والحد من الاستنزاف المتزايد للموارد الطبيعية، كما أصدر البنك الدولي تقريرا عن التنمية في العالم تحت عنوان (التنمية المستدامة في عالم متغير) وعالج التقرير كيفية تحقيق التكامل ما بين نمو الدخل والإنتاجية اللازمة لخفض معدلات الفقر في الدول النامية وبين الاستدامة البيئية والاجتماعية.

12- في عام 2008: أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN أحدث وأهم تقرير بيئي يتعلق بالتنمية المستدامة تحت عنوان (التحول إلى الاستدامة نحو عالمي إنساني وأكثر تنوعًا) وتم إطلاقه في العاصمة الاسبانية برشلونة بحضور حكومات دول عدة ومشاركة كثيفة من قبل مؤسسات المجتمع المدني البيئية، وتم إطلاقه أيضا في دولة الكويت من قبل جماعة الخط الأخضر البيئية الكويتية في 22 ديسمبر 2008.

ثانيا: المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة

في بداية السبعينات كان هناك حوار كبير حول مفهوم التنمية المستدامة الذي تم صياغته عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة للمرة الأولى من خلال تقرير " مستقبلنا المشترك "، الذي صدر عام 1987 فعرفت كما يلي:

- عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تلبي حاجات الحاضرة دون المساومة على قدره الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتهم[2]".
- ووفقا للبعد الاقتصادي التنمية المستدامة هي" اجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر".

[1] سليمان بن حمد البطحي، مرجع سابق، 5 ديسمبر 2013.

[2] محمد كامل عارف، اللجنة العلمية للبيئة والتنمية (أكتوبر 1989)، **مستقبلنا المشترك**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 142.

***UNCED : United Nations Conference on Environment and Development**

- وفقا للبعد الاجتماعي التنمية المستدامة تعني "السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف".
- وبالنسبة للبعد البيئي التنمية المستدامة هي" حماية الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية".
- ومن منظور البعد التكنولوجي هي "محاولة نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنلوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون".

كما ورد في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المعروف بتقرير بروندتلاند سنة 1987 الذي عرف التنمية المستدامة على أنها "تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الاجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها" ويتضح من ها التعريف الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والمحافظة على حقوق الإنسان في العيش الكريم آنيا ومستقبلا[1].

وبناء على ما سبق يمكن القول إن التنمية المستدامة هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة أي ترك المصادرة المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن وأن يوضع في الحسبان عند اتخاذ التنمية الابعاد الاجتماعية والبيئية بجانب الأبعاد الاقتصادي.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

أولا: مبادئ التنمية المستدامة

تتمثل مبادئ التنمية المستدامة في:

1- مبدأ الوقاية: يعد من أبرز المبادئ التي تسهم في تحقيق التطور دون شك وهذا ما يدفع إلى ضرورة تبني مبدأ الوقاية الذي يستند إلى التدرج المرحلي في تصحيح الأخطاء قبل وبعد وقوعها عن الطريق الدارسات العلمية الدقيقة لتفادي تدهور المحيط؛[2]

2- مبدأ المشاركة الشعبية: فالتنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذه؛[3]

---

[1] صالح عمر الفلاحي، **التنمية المستدامة بين التراكم راس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب-مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-** العدد3، 2004، كلية العلوم الاقتصادية وع التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، ص7.

[2] سامية دبابش، **-التنمية المستدامة في الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013/2012، ص19.

[3] إبراهيم مباركي، **ترشيد استخدام الطاقة وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة مستقبلية آفاق 2030-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة،2014/2013، ص 114.

3- مبدأ تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، بالاستناد إلى التحليل التقني للآثار الصحية والإيكولوجية لمشكلات البيئة والتصدي لها بكل فعالي؛

4- مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: من خلال العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة؛

5- مبدأ تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: بوسع المديرين الفاعلين تحقيق تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ففي الجزائر مثلا أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب وتحويل أدائها من أسوء إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.[1]

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الاهداف أبرزها[2]:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا نفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي؛

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛

3- احترام البيئة الطبيعية: من خلال التركيز على العالقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، على أن تكون العالقة في الأخير عالقة تكامل وانسجام؛

4- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وفق نمط يلائم إمكانياته ويسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة دون أن تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل؛

---

[1] سامية دبابش، مرجع سابق، ص ص19-20.

[2] حنيش أحمد وبوضياف حفيظ، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول-**استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول-**، عنوان المداخلة: التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، جامعة البليدة، يومي 23 -24 أبريل 2018، ص4.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي.

6- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية، ويبحث عن بدائل ذات كفاءة بالاعتماد على التطور التكنولوجي، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة تتداخل فيها بينها من شأنها التركيز على معالجتها وإحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المنشودة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد رئيسية ومتفاعلة فيما بينها نذكرها على الترتيب:

أولا: الأبعاد الاقتصادية التنمية المستدامة

تتلخص الابعاد الاقتصادية فيما يلي [1]:

1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: حيث نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33مرة؛

2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية؛

3- مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث: تقع على الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، ويضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بمعالجة هذه الاختلالات البيئية وحماية النظم الطبيعية؛

4- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان؛

5- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع أفراد المجتمع أقرب إلى المساواة.

---

[1] حرفوش سهام، صحراوي ايمان وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 07-08أفريل2008، ص10.

ثانيا: الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة

تتمثل الأبعاد البشرية التنمية المستدامة في [1]:

1- تثبيت النمو الديموغرافي: تهتم التنمية المستدامة بالعمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات اللازمة، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن؛

2- أهمية توزيع السكان: كما أن لتوزيع السكان أهمية، فالاتجاهات الحالية نحو ترسيخ المناطق الحضرية، ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة المساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبل اعتماد الإصلاح الزراعي، اعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى تقليص الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضير؛

3- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية: كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخدامها كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن هذا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل: تعلم القراءة والكتابة، توفير الرعاية الصحية الضرورية، المياه النظيفة وتحسين الرفاه الاجتماعي ومستوى المعيشة، والاستثمار في رأس المال البشري؛

4- أهمية دور المرأة: لدور المرأة أهمية خاصة ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقاتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة، والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل، كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

ثالثا: الابعاد البيئية للتنمية المستدامة

وتشمل ما يلي[2]:

1- اتلاف التربة وتدمير الغطاء النباتي: بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان انتاجها يؤديان إلى التقليص من غلتها ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الافراط في

---

[1] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وابعادها**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي07-08أفريل 2008، ص 06.

[2] سهام بركان، نورية بلهادي، **دور المؤسسات العمومية والاقتصادية في التنمية المستدامة–دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة وحدة سعيدة–**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسير المؤسسة، جامعة سعيدة، 2018-2019، ص 22.

استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية فأنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تقوم بتدميرها؛

2- حماية الموارد الطبيعية: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك، مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدة؛

وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزارعة وامدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد في حجم الغلة، وبالتالي المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية؛

3- صيانة المياه: في بعض المناطق تقل امدادات المياه ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الامدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، وأن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل البلدان تقريبا، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه واحداث التوازن بين المسحوبات من المياه ومعدلات تجددها؛[1]

4- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: تعني التنمية المستدامة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، ويكون من شأنها احداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية والفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الانسان.

المبحث الثاني: مفاهيم التنمية المحلية المستدامة

بعدما أدمج مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي، هذا المفهوم الذي أدى إلى تطوير كبير في المنهج التنموي هنا أصبح من الضروري تطوير جميع المناهج المتعلقة بالمجال التنموي فتحولت التنمية المحلية من دمج للجهود الحكومية والمشاركة الشعبية إلى التنمية المحلية المستدامة تعالج مواضيع التنمية المحلية مع الاخذ بعين الاعتبار مفاهيم الاستدامة.

[1] المرجع نفسه، ص 23.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

ان المتابع لتاريخ التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي يلاحظ التكرر المستمر والواضح لمفهوم التنمية، وكذلك استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت في هذا المجال. وبالتالي فان التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول سواء كانت متطورة أو نامية، ومن هنا نحاول تسليط الضوء على مصطلح التنمية المحلية ومحاولة ربطه بمتطلبات الاستدامة.

أولا: تعريف التنمية المحلية

يقصد بالتنمية المحلية "مجموعة العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها احداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من اجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العملية والمناهج بهدف تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة"[1].

ولا يتحقق ذلك الا بخلق وتعزيز روح التعاون والمشاركة الفعلية بين الحكومات المحلية والمجتمع بشرائحه المختلفة، ومهما تعددت التعاريف والمفاهيم التي تعالج مفهوم التنمية فإننا نجد التنمية المحلية بصفة عامة "عبارة عن عملية وأسلوب واستراتيجية تهدف إلى دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن محافظة أو إقليم أو منظمة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية، وأيضا الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بهدف الارتقاء بالوحدات المحلية حضرية كانت أو ريفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية وهي عبارة عن حجر الزاوية الذي تحقق وتحسن من خلاله التنمية المتوازنة".

ثانيا: تعريف التنمية المحلية المستدامة

يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة على أنها "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا للأولويات مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر"

وهناك من يعرفها بأنها "استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئية الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية

[1] محمد ناصر مشري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية الحلية المستدامة–دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة–**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص88.

والاستدامة، أي العدالة بين أفارد المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات البيئة التي تحافظ على حق الاجيال المستقبلي".[1]

فالتنمية المحلية المستدامة هي "تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنها اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع بما فيها الفقراء والمهمشين مع المحافظة على البيئة".

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول إن التنمية المحلية المستدامة تركز على عنصر الاستدامة في تنمية المجتمعات وادماجه كما أن التنمية المحلية تكون مستدامة شريطة اهتمامها بالجانب البيئي وضمن محورها، ومن هنا فالتنمية المحلية المستدامة تهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للاستراتيجية التنمية المحلية المستدامة

إن كل استراتيجية للتنمية المحلية المستدامة يجب أن يؤخذ في وصفها مجموعة من المبادئ الأساسية التي ليس من الضروري أن تكون مرتبة حسب الترتيب الوارد ولا أن تكون معيارا واجب اتباعه لمراقبة مدى توفر التنمية على الإجراءات الضرورية لاستدامتها باعتبار أن استراتيجية التنمية المحلية المستدامة هي وسيلة تخطيط وأخذ إجراءات بهدف تطوير وتعزيز القيم والمعارف والتكنولوجيات والمؤسسات و لا يمكن تنفيذها كخطط تتطلب مرونة السلطات العمومية، وقد تتضمن أهدافا محددة قابلة للمراقبة تتمثل مبادئ التنمية المحلية المستدامة في:[2]

1- الحاجات الإنسانية الأساسية: إن كل استراتيجية فعالة يجب أن تقوم على حاجات السكان المعنيين، وأن تضمن بأن المجموعات المحرومة والمهمشة يمكنها أن تستفيد على المدى الطويل بإشباع حاجات معنية تعتبر ذات أهمية؛

2- الوفاق على المدى الطويل: بحيث تكون لواضعي الاستراتيجيات حظوظ أكبر في النجاح إذا كانت خططهم على المدى الطويل مقيدة بآجال محددة، والمصادق عليها من طرف الأطراف الاجتماعية (حكومة، أحزاب، منظمات) ويجب تقدير الوسائل الضرورية لم واجهة الحاجات على المدى القصير والمتوسط؛

3- الرؤية الشاملة والمتكاملة: بحيث يكون ضروريا أن تكون الاستراتيجيات التنموية القطاعية متوافقة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة دون الإضرار بحقوق أجيال المستقبل في تحقيق حاجاتها؛

4- الأهداف المحددة والأولوية الموازية: ان تكامل الاستراتيجية مع الإجراءات الموازية حتمي حتى يخصص للخطط الموارد المالية التي تسمح بتحقيق الأهداف التي يجب أن تكون واقعية بالنسبة للقيود المالية والموارد الطبيعية؛

---

[1] عثمان علام ، عمرو العمري، **النظام الوقفي ودوره في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة البويرة، الجزائر، 2017-2018، ص106.

[2] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2012-2013، ص ص93-94.

5- تكامل الإجراءات الدائمة للمتابعة والتحسين: وذلك بوضع آليات للمتابعة والتقييم قائمة على المؤشرات الواضحة والمتكاملة ضمن الاستراتيجية من أجل ادارة العمليات ومراقبة المشروعات واستخلاص المعلومات الناتجة عن الممارسة ووضع التغيرات والتوجيهات اللازمة؛

6- سياق تشاركي فعلي: حيث أن المشاركة الموسعة تفتح الأبواب للأفكار الجديدة، وتوضح المشاكل التي يجب تجنبها، والحاجات والتفضيلات وتضع الوفاق لضمان التنفيذ الفعال ضمن إطار المشاركة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة

بالرغم من ان التنمية المحلية المستدامة تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، الا ان حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية المستدامة يجعلها تعاني من بعض التحديات، ومنها نجد[1]:

أولا: التحديات الاقتصادية

ان أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية المستدامة هو مشكل التمويل المحلي حيث نجد ان هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية مقارنة بتنوع و تعدد النفايات و كذا النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية، و هذا ما يدفع إلى الاعتماد على القروض و الإعانات المشروطة، بالإضافة إلى شكل التحولات الاقتصادية و ما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بأثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية افراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر و تدني مستوى المعيشة، والتضخم، البطالة والتضخم السكاني غير الرشيد، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية، وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم انماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يزيد من اعانة تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

ثانيا: التحديات الاجتماعية

إن من أشد المعوقات فتكا لتنمية المحلية المستدامة نجد مشكل الفقر الذي هو أساس كثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والازمات النفسية والأخلاقية وعلى المجتمعات المحلية الوطنية و الدولية ان تضع من السياسات التنموية ما يقضي على المشاكل إيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية، الاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا والاشد تخلفا، و العمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف إلى تنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب بل يتعدى إلى موارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية فوعي الافراد بمشاكل المجتمع و تحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي

[1] محمد ناصر مشري، مرجع سابق،107.

مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك الا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية من خلال انشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية و القدرة على احداث التغيير.

ثالثا: التحديات الإدارية

إن من أهم التحديات التي تقف امام تحقيق تنمية محلية مستدامة على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ المركزية في اتخاذ القرارات وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية، وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة، الصغيرة والمصغرة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في اصدار الأوامر والقرارات، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة و المدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية وكذا جهل الاعوان الإداريين بالمعارف الجبائية واصول مراجعة الحسابات والتشريعات الضريبية...الخ[1]

رابعا: التحديات السياسية

تعد الصخرة العاثرة في وجه التنمية المحلية المستدامة والتي تتجسد في سيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية، إن اللامركزية تلعب دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية المستدامة ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي–اللامركزية – هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلي إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

إن غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية كإلغاء حقها في الانتخابات...الخ، وغياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعني الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية و يزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية، يؤدي إلي تنامي المشاكل والآفات مثل زيادة معدلات الجريمة، فهذه الأفكار تمثل كلا متكاملا و تمثل نوعا من الإيديولوجيا ت الجديدة التي تسعي الدول إلي دمجها ضمن أقطارها وأقاليمها من أجل دعم الحرية الشخصية التي تعد من أهم متطلبات التنمية المحلية المستدامة.

المبحث الثالث: التنمية السياحية كعنصر من عناصر التنمية المحلية المستدامة

تعاظمت أهمية النشاط السياحي في العالم خلال العقود الأخيرة بالنظر لما أصبح يمثله من مورد اقتصادي هام يضاهي واردات النشاطات الاقتصادية التقليدية، بل إن مداخيل الأنشطة السياحية أصبحت تمثل المورد الرئيسي لعدد من الدول، ولم يعد النشاط السياحي مقتصرا على فكرة الترفيه التي كانت سائدة في العهود الماضية، بل إن الدوافع والمداخل فيه

[1] المرجع نفسه، ص ص78-79.

تعددت من سياحة ترفيهية، علمية ودينية، وهو ما كان دافعا للاتجاه نحو تنمية هذا المجال والاهتمام بالمحافظة على مقدراته، بما يحفظ استمرارية هذا المورد وديمومته وبناء تنمية سياحية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية وأنواعها

أولا: مفهوم التنمية السياحية

يعتبر موضوع التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من المواضيع المعاصرة كونيا تهدف إلى الاسهام في زيادة الدخل القومي للبلد وبالتالي زيادة دخل الافراد وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيمة للتنمية الاقتصادية.

ويمكن تعريف التنمية السياحية على انها "الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وهذا يتطلب تدخل التخطيط السياحي باعتبارها الأسلوب العلمي الذي يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع".[1]

وأشارت شبر في تعريفها للتنمية السياحية على انها جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية الشاملة فعرفتها ب" قيام الدول ذات الإمكانيات السياحية بدفع المتغيرات السياحية لديها باتجاه النمو بمعدلات اعلى من اجل تحقيق اهداف التنمية الوطنية الشاملة".[2]

من خلال التعاريف السابقة للتنمية السياحية يمكننا القول بأن "التنمية السياحية عبارة عن عمليات موجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء تركيب المنتجات السياحية التي تقدمها أي منطقة جغرافية، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق مع ميول احتياجات الحركة السياحية، كما يشير إلى مختلف البرامج التي تهدف الى تحقيق التوسع المستمر المتوازن في الموارد السياحية".

ثانيا: أنواع التنمية السياحية

يمكن تقسيم أنواع التنمية السياحية الى عدة اقسام أهمها:[3]

1- التنمية السياحة الشاملة:

يقصد بالتنمية السياحية الشاملة هي" التنمية في جميع الجوانب السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضارية والسكانية الموجودة في الدولة وهذه التنمية تتطلب الكثير من الأموال والجيود البشرية".

[1] فاطمة الزهراء دحو، **أهمية الاتصال السياحي في تنمية السياحة المحلية-دراسة ميدانية للمركب الترفيهي موستلاند**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص اتصال سياحي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص33.

[2] عصام حسن السعيدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، دار الراية لمنشر والتوزيع، ط1 ،2009، ص133.

[3] فاطمة الزهراء دحو، مرجع سابق، ص ص35-36.

2- التنمية السياحية المستدامة:

يقصد بالتنمية السياحية المستدامة "العمل على استخدام الموارد البيئية السياحية، البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية، وصيانتيها والمحافظة على فطرية كل هذه الموارد لأنها ليست ملكا للجيل الحاضر وانما هي ملكا للأجيال المتعاقبة القادمة".

3- التنمية السياحية المحلية:

يقصد بالتنمية السياحية المحلية "هو الارتقاء بخدمات البنية الأساسية التحتية من حيث شبكات الطرق والاتصالات والنقل، وتطوير مناطق الجذب السياحي والمساعدة في جذب العمالة من الريف إلى مناطق المقاصد السياحية".

4- التنمية السياحية الإقليمية:

تركز التنمية السياحية الإقليمية على تطوير الطرق والمعايير الإقليمية والدولية وتأمين هذه الطرق ومدها بكافة الخدمات مثل محطات البنزين والمطاعم والكافيتريا وتوفير خدمات الاتصالات، وتبني سياسات سياحية وتشريعات من شأنها تفعيل السياحة بين دول المقاصد السياحية كما هو الحال في الدول العربية والاتحاد الأوربي.

5- التنمية السياحية الدولية:

يقصد بالتنمية السياحية الدولية "تطوير وتفعيل البرامج والاتفاقيات الدولية بين العديد من الدول المتجاورة بتقديم تسهيلات في النقل والتنقل، وتيسير إجراءات الدخول والخروج للسائحين والمشاركة في التنظيمات والهيئات والاتحادات السياحية الدولية لاستفادة من التسهيلات المعرفية والإدارية والتبادلات السياحية".

المطلب الثاني: مبادئ التنمية السياحية وأهدافها

أولا: مبادئ التنمية السياحية

لتحقيق التنمية السياحية سنورد بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحا في المواءمة مع رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة اخرى وذلك بهدف تطبيقها وهي[1]:

أ. وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية؛

ب. ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدرسون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية؛

[1] أحلام صدار، ريم زدارية، **دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق تنمية سياحية مستدامة-دراسة حلة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماجستير، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص37.

ت. ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنظمة، يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة؛

ث. ضرورة وجود قوانين وأنظمة تتضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة؛

ج. التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان بأهمية البيئة والمحافظة عليها؛

ح. تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى.

ثانيا: أهداف التنمية السياحية

التنمية السياحية هي جسر للتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتنمية المحلية بصفة عامة وتختلف أهداف التنمية السياحية من دولة إلى أخرى وذلك حسب اختلاف المناطق والمواقع السياحية بإضافة للظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومن هذا نذكر بعض ما تسعى إليه التنمية السياحية[1]:

أ. تحقيق نمو سياحي متوازن وتفادي التذبذبات السياحية بسبب أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية؛

ب. الزيادة من النشاط السياحي جعل الدولة من المناطق السياحية الكبرى؛

ت. المساهمة الفعالة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية حتى تكون سياحة ناجحة في أي دولة تكون قادرة على التعامل مع مشاكل المجتمع، ومساهمتهما في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كخلق فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي ودعم ميزان المدفوعات وكذلك خلق العملات الصعبة؛

ث. استخدام المنتج المحلي سواء من سلع وخدمات أو إدارات وهياكل قاعدية فكل الدول السياحية تعتمد على مواردها المحلية في التنمية السياحية؛

ج. زيادة عدد السائحين فالدولة تعتمد على سياسات التنمية السياحية من أجل زيادة عدد السائحين للمنطقة، وبهذا يكون توسيع حجم الطلب وخلق عرض منتجات سياحية جديدة وكذلك فتح مناطق وأسواق سياحية جديدة؛

ح. زيادة نصيب الدولة من النشاط السياحي لتنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للسائحين والمقيمين بالدولة؛

خ. زيادة من فرص العمل وامتصاص معدلات البطالة.

---

[1] غانية قارة، تومي جمعية، **دور السياحة في الاقتصاد المحلي–مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية وهران–**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2015، ص ص94-95.

المطلب الثالث: أشكال التنمية السياحية ومراحل إعدادها

تعتبر التنمية السياحية أحد الأساليب الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية لإحراز التقدم في نوعية الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء الاقتصادي، ولجذب السياح إلى هذه المنطقة قد تعتمد على المناخ، الطبيعة، التاريخ أو أي عامل آخر تتميز بيه المنطقة السياحية لذا فإن للتنمية السياحية أشكال مختلفة ومراحل عدة لتحقيق أهدافها تنموية نذكرها كالآتي[1]:

1- **تطوير المنتوجات السياحية**: وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتوجات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه، الاستراحة والاستجمام؛

2- **القرى السياحية**: وهي شكل من أشكال السياحية المنتشرة جدا في أوروبا بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، بحيث أن الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن وتستهوي سكان المدن حبا في التغيير والبساطة، ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ مناطق الموانئ، الجبال، الحدائق، مواقع طبيعية، مواقع أتربة...إلخ.

تختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقليمية ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية، خدمات الترفيه ومرافق مسكنيه خاصة مختلفة الأحجام، يتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية؛

3- **منتجات المدن**: يتطلب هذا النوع من المنتجات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية مع عدم اهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع (فنادق، استراحات...إلخ) في المنطقة وتحتاج إلى إقامة هذا النوع من المنتجعات؛[2]

4- **منتجعات العزلة**: أصبح هذا النوع من المنتجعات من المناطق السياحية المفضلة في جميع انحاء العالم وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشمولها وعادة يتم اختيار مواقعها عن المناطق المأهولة مثل الجزر الصغيرة، الجبال أو الوصول إليها عن طريق القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة؛

5- **سياحة المغامرات**: وهذا الشكل من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة الإقامة للسائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام

[1] فاطمة الزهراء دحو، مرجع سابق، ص37.

[2] المرجع نفسه، ص ص 38-39.

وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية، الثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة واستثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة لكنه يتطلب إدارة جيدة للدلالة على سياحة مؤهلة وخبيرة خدمات النقل والمرافق لاستقبال تكون عليه النوعية وبحالة مؤكدة سليمة.

المطلب الرابع: متطلبات ومعوقات التنمية السياحية

أولا: متطلبات التنمية السياحية: تتمثل فيما يلي:[1]

1- متطلبات بشرية: برز الاهتمام بإعداد القوى البشرية في قطاع السياحة ورفع مستوى كفاءة كي تستطيع مواكبة التطور الحديث في حركة السياحة ولذلك فإنه من الضروري الاهتمام بالتعليم الفني الفندقي كأحد مداخل التنمية السياحية ولذلك لرفع كفاءة العمالة وتحسين مستوى الخدمات السياحية وذلك في إطار خطة شاملة لتنمية مصادر الثروة البشرية في قطاع السياحة؛

2- متطلبات تنموية للتنمية السياحية: يعتبر التخطيط أساس الانطلاق في طريق التنمية السياحية لإمكان الوصول إلى نمو سياحي يتلاءم مع إمكانية الدول السياحية، وتضافر الجهود بين السياحة وبين القطاعات الإنتاجية الأخرى لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة تحقق الرخاء للمواطنين؛

3- متطلبات تكنولوجية: يتطلب انجاز هذا الهدف لتطوير قدرة ذاتية في العلم والتكنولوجيا وتتمحور حول حاجات التنمية في المجتمع ما يلي:

أ. ضرورة تطوير النظم التعليمية التي تستوعب البحث العلمي وربطة مع حركة المجتمع التنموي؛

ب. تصوير الأنظمة الإدارية وتحريك آلياتها للتكيف مع المتطلبات الجديدة ولتحقيق الوصل بين البحث والدراسات صنع القرار؛

ت. التوصل إلى التكنولوجيا المتصلة بالإنتاج الحديث في الصناعات الأساسية اللازمة للبنية التحية التكنولوجية والصناعية ولخدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثانيا: معوقات التنمية السياحية: من أهم هذه المعوقات ما يلي:[2]

1- معوقات تخطيطية

أ. عدم الأخذ بالبعد التكاملي في التنمية: التكامل يعني ان تسير التنمية في مختلف قطاعات الدولة في خطوط متوازنة، ولذا من الصعب تحقيق التنمية السياحية دون تنمية التعليم وتنمية الصناعة؛

[1] طارق عبد الفتاح الشريعي، **تنمية المبيعات السياحية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية**، مؤسسة حورس الدولية، ط1، الإسكندرية، مصر،2009، ص ص33-40.

[2] مرجع نفسه، ص ص25-28.

ب. إغفال المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية السياحية: من الخطورة ألا يضع المخططون في حسابهم أهمية المشاركة الشعبية عند تخطيط وتنفيذ برامج التنمية السياحية، فدور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثير وانعكاساتهم على انجازات خطوط التنمية ومدى تحقيقها.

2- معوقات إدارية

توجد بعض لمعوقات الإدارية التي لها أثرها المباشر في تنمية السياحة ومن أهمها ما يلي:

أ. ندرة وجود قواعد واضحة لتشجيع الاستثمار في المجال السياحي؛

ب. البطء في تنفيذ المشروعات السياحية وعدم مواكبة الدور الذي قامت به المجهودات التسويقية والتنشيطية المختلفة إزاء نتائج التدفق السياحي؛

ت. قلة توفر القيادات الإدارية المتطورة: تلك القيادات المؤمنة بالتغيير والترشيد في قراراتها والقادة على توجيه الأفراد واستشاراتهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في تحقيق التنمية السياحية؛

ث. البطء الشديد في الإجراءات الإدارية والتكرار والازدواج وقلة متابعة إنتاجية المشروعات الإنتاجية وتقييمها، والتستر على الأخطاء الموجودة وعدم نشر ميزانيات المشروعات العامة.

3- معوقات اقتصادية

من أهم هذه المعوقات ضعف في استخدام الموارد الطبيعية القصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة وضعف استغلالها الأجنبية في مجال السياحة، فالمشكلة الأساسية ليس هي مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حد ذاتها بقدر ما هي مشكلة استغلال هذه الموارد كالأراضي الزراعية أو الثروة المائية أو المعدنية، ومن العوامل التي تؤدي إلى هذه المشكلة عدم إتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستغلال الأمثل لتلك الموارد.

4- معوقات اجتماعية

أ. ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج، مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة؛

ب. شيوع بعض العادات والتقاليد أو التصرفات المعوقة للتنمية، مثل السلبية والافتقار إلى الجدية؛

ت. التأثير السلبي على السلوك الاجتماعي ككل، نظم القيم في المجتمع، أو تحول السياحة إلى تجار ة للحصول على أكبر عائد للمقيم واستغلال أقصى منفعة من قبل السائح.[1]

[1] طارق عبد الفتاح الشريعي، مرجع نفسه، ص29-30.

خلاصة الفصل

إن السياحة اليوم أصبحت ضرورة حتمية حيث يعتبر القطاع السياحي مورد إضافي إن أحسن استغلاله، كما أن السياحة مرتبطة بالوعي لدى أفراد المجتمع، وهذا ما يتطلب التمويل مع تحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد لبلوغ أهداف سياحية، ودورها بناء التنمية السياحية المنشودة، فهي تتيح فرص كبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان مدفوعاته، فالاهتمام بالسياحة يعتبر مطلبا اقتصاديا مهما للاستثمار في الأماكن السياحية.

فالجزائر مطالبة بالاهتمام أكثر بهذا القطاع وإعطائه مكانته في التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمارات، والاهتمام أكثر بالتكوين لتوفير يد عاملة مؤهلة، كما يجب الاهتمام أكثر بالسياحة المحلية المستدامة التي تساهم هي الأخرى في التنمية الاقتصادية من خلال وضع مخطط توجيهي لتهيئة السياحية وهذا ما سنتطرق له في الفصل التالي.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

حول واقع التنمية السياحية

المحلية المستدامة لولاية

برج بوعريريج

تمهيد

ان النهوض بالقطاع السياحي يتطلب رؤية استراتيجية يتم من خلالها توضيح الأهداف المرجوة من تطوير هذا القطاع، فالجزائر تتوفر على طاقات سياحية لا نظير لها على حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي تصبو إلى الارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة وبناء قطاع سياحي جذاب لذلك سارعت للبحث في بعث سياسة سياحية جديدة تترجم فيها إرادتها في تثمين وجهة الجزائر وتثمين قدراتها الطبيعية، الثقافية، التاريخية للبلاد وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة ولكن من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق sdat 2025، فهو المرآة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وتنمية المستدامة المحلية

وبرج بوعريريج ولاية من ولايات الهضاب الشرقية لا تختلف عن باقي مناطق الوطن، ونظرا لموقعها الجغرافي المتميز واحتوائها على العديد من الأماكن الطبيعية والمعالم الأثرية ومنابع معدنية علاجية، ومعالم تاريخية وصناعية، كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكل دافعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني وذلك حفاظا للأجيال القادمة.

وبهدف إعطاء صورة واضحة عن السياحة المحلية المستدامة في الولاية تم القيام بدراسة تطبيقية حول معرفة تأثير مختلف آثار النشاط السياحي، وواقع الاستثمار فيها لجعل ولاية برج بوعريريج مقصدا سياحيا من وجهة نظر السياح ومن وجهة نظر السياح المحليين لتساهم في التنمية المحلية المستدامة وبالتالي تم تقسيم الفصل الى:

المبحث الأول: التخطيط الاستراتيجي لقطاع السياحة في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي بولاية برج بوعريريج

المبحث الاول: التخطيط الاستراتيجي لقطاع السياحة في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025

في سياق ترقية صورة الجزائر في الأسواق السياحية العالمية وجعلها وجهة للسياح وإزالة الصورة النمطية التي تظهر بها حاليا على المستويين الداخلي والخارجي، جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 لتنمية هذا القطاع الذي يندرج ضمن استراتيجية تنويع الاقتصاد.

المطلب الاول: تعريف ومراحل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق(2025) *Sdat

أولا: تعريفه

إن هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بموجب القانون رقم 02 / 01 المؤرخ في 12سبتمبر2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وبالتالي تسعى الدولة من خلال هذا المخطط إلى تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة حيث عمدت الدولة إلى اختيار المحطة الأولى خلال سنة 2009، ثم المحطة الثانية تكون على المدى المتوسط وذلك في آفاق2015، والمحطة الأخيرة تكون على المدى البعيد وذلك في آفاق2025[1].

ثانيا: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2025

لقد مر إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 بخمسة مراحل أساسية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

[1] ابتسام غجاتي، الهادي بوقلقول، **مؤتمر حول دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة –المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة آفاق Sdat 2025**، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017، ص8.

***SDAT : Le Schéma directeur d'aménagement touristique**(المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية)

شكل رقم (02): مراحل إعداد sdat 2025

المصدر: عبد القادر عوينات، السياحة في الجزائر، الامكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية، السياحية الجديدة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 291.

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)

تعد السياحة في العصر الحالي موردا هاما لكثير من الدول-خاصة دول الجوار- يتطلب الاهتمام به والقيام بتطويره وتنميته، ليصبح موردا مستداما تستفيد منه الأجيال المتعاقبة، وفي هذا الشأن بادرت الجزائر-نظرا لما تملكه من منتجات سياحية هامة ومتنوعة- بمشاريع استراتيجية موجهة أساسا لتنمية قطاع السياحة وجعله أكثر جاذبية لسواح الداخليين والخارجيين، ويأتي المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية لآفاق2025 بأهدافه وبرامجه وآلياته، ليضع معالم قيام صناعة سياحية جذابة شعارها التميز والنوعية لضمان موارد بشرية ومالية إضافية أكثر استقرار.

بحيث يمكن التمييز بين أربع أصناف من السياحة في الجزائر:

السياحة الساحلية التي تتربع على طول يتجاوز 1600 كلم، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية وسياحة الحمامات المعدنية؛[1]

[1] لحسين عبد القادر، **استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، لعدد02، 2013، ص197.

أولا: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة (SDAT)2025

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية، حيث يعد بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين والقطاعات والمناطق عن مشروعها الطويل الأجل، فهو أداة تترجم إرادة الحكومة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية، التاريخية ووضعها في خدمة القطاع، بحيث يمكن حصر أهدافه في مجموعتين مادية ونقدية.[1]

1- أهداف عامة

أ. توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى مثل الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات والصناعة؛

ب. تحسين التوازنات الكلية كالتشغيل، النمو، الميزان التجاري والاستثمار؛

ت. التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛

ث. تثمين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة؛

ج. التحسين الدائم للبلد حيث يرمي البرنامج إلى احداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.

2- الأهداف المادية:

يمكن تلخيص الأهداف المادية من 2008-2015في الجدول التالي:

جدول رقم 01: عرض بالأرقام لخطة الأعمال لآفاق 2015

السنة	2007	2015
-عدد السياح	-1,7 مليون	-2,5 مليون
-عدد الأسرة	-84869 يعاد تأهيلها	159869منها75000سرير فخم
-المساهمة في الناتج المحلي الخام	-1,7	-3
-إيرادات (مليون دولار)	-250	-2000-1500
-مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة	-200000	-400000
-تكوين مقاعد بيداغوجية	-51200	-91600جديد ليبلغ الإجمالي 142800

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 الكتاب الأول ص 18

[1] خديجة يحياوي، **قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025**، مجلة محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، العدد22، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، جوان 2017، ص117-118.

من خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر تسعى إلى تحقيق 1,7 مليون سائح مقابل 84869 سريرا، بالإضافة إلى المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة 1,7% مقابل 250 مليون دولار للإيرادات، أما مناصب الشغل المتوقعة لسنة 2007 فهي 200000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، وتكوين 51200 مقعد بيداغوجي، اما خلال سنة 2015 فمن خلال مخططها تسعى لتحقيق ضعف ما حقق خلال سنة2007

3- الأهداف النقدية: من أجل تنفيذ خطة الأعمال، والوصول إلى الأهداف المادية للمخطط التوجيهي تحتاج الجزائر إلى:[1]

ميزانية معتبرة بحيث قدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري لإنجاز المشاريع السياحية بين 2008-2015 ب 2,5 مليار دولار، على مدى سبعة سنوات أي 350 مليون دولار سنويا، حيث عملت الجزائر من خلاله على وضع الاستراتيجية اللازمة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري وبيان الاستثمارات على المدى المتوسط 2015 والبعيد 2025، ومن بين هذه الاستثمارات الواجب القيام بها هناك مشاريع جاري إنجازها ومنها ما هو في طريق الإنجاز.

والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم02: المشاريع الفندقية قيد الانجاز بالأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب	الفنادق	الأسرة
القطب السياحي شمال الشرق	86	5965
القطب السياحي شمال الوسط	49	9295
القطب السياحي شمال الغرب	85	10146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي	01	150
القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجموع	**274**	**29386**

المصدر: خديجة يحياوي، قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2025، مجلة محكمة، ص121.

[1] نور الدين براي، **التخطيط الاستراتيجي كآلية فاعلة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة Sdat 2025**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة العربي بم مهيدي، ام البواقي، تاريخ النشر 17-06-2018، ص335-336.

تحليل:

من خلال الجدول نلاحظ توزيع الفنادق 274 المرتقب إنجازها موزعة على الأقطاب السبعة، فالأقطاب الشمالية تحتل الصدارة ب220 فندق، بينما 54 فندق موزعة على الأقطاب الجنوبية، ويرجع هذا التفاوت في التوزيع إلى النشاط الدائم الذي تشهده الأقطاب الشمالية طيلة السنة من سياحة الأعمال إلى السياحة الجبلية في فصل الشتاء والسياحة الشاطئية صيفا، ولو أن الجنوب أكثر استقطابا للسياح الأجانب إلا أن السياحة فيه فصلية تنحصر في فصل الخريف والشتاء مما قلص نسبة الفنادق فيه، وفي إطار دفع عجلة التنمية السياحية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025، تم التخطيط لإنجاز 20 قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي عبر كامل الأقطاب.

ثانيا: مخططات إنعاش السوق السياحية الجزائرية التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025

تشكل المخططات الآتي ذكرها طرق إنعاش سريع ومستدام للسوق السياحية، تضمن إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه على مستوى السياحة الدولية، وضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، ولقد شرع في الجزائر العمل ببرنامج السياحة ذات الأولوية ابتداء من سنة 2008 قصد تفعيل التحول السياحي للجزائر، وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب الأولى للامتياز أو القرى السياحية الأولى للامتياز المدرجة كمشاريع ذات أولوية وكدافع للانطلاق السياحي ابتداءا من سنة 2008، مدعومة بمخطط التمويل السياحي، وفيما يلي عرض إجمالي لهذه المخططات الخمسة التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025.

1- مخطط وجهة الجزائر:

تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية، وأيضا غياب الصورة والاستثمار السياحي، لذا عليها اختيار أوراقها القوية بغية تقوية صورتها، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة، وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، وتكون أبرز ملامحها الأصالة والابتكار والنوعية، ففي هذه المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

الأقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، والثقافي،

والإقليمي، والتجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق، وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هذا الإطار سبعة أقطاب سياحية للامتياز المذكورة أعلاه وهي:

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق :ويشمل كل من :عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس؛
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط :ويشمل كل من :تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو؛
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب :ويضم كل من :مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان؛
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق :ويضم كل من :الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب :توارق، القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار؛
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير الطاسيلي: ويضم كل من :طاسيلي، إليزي، جانت؛
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير الأهقار: أدرار، تمنراست.

2- مخطط النوعية السياحية :

أصبحت النوعية اليوم مطلب ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على التكوين والتعليم كما يدرج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم، وعليه فمخطط النوعية السياحية يشمل ما يلي:

أ. تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛

ب. منح رؤية جديدة للمحترفين؛

ت. حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛

ث. نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

ج. الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025 أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاث أهداف استراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحيا آفاق 2025هي:

- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛

- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛
- الابتكار واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

3- مخطط الشراكة العمومية الخاصة:

لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية، فإذا كانت الدولة تمارس دورا مهما في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية :كالطرق، والمطارات في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام وحفظ الأمن وتجديد المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، ويثمن الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية الخاصة إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا.

4- مخطط تمويل السياحة:

أخذ بعين الاعتبار قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقي أو المطور، أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة فالأمر يتعلق ب:

أ. مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرارات وفي تقدير المخاطر، وفي تمويل عتاد الاستغلال؛

ب. خفيف إجراءات منح القروض البنكية؛

ت. التمديد في مدة القرض؛

ث. الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع من خلال:

- نظام مرافقة مالي؛
- مساعدات للتكوين؛
- تشجيع شامل للنوعية؛

- إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل :إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

المطلب الثالث: معيقات تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 وبعض الحلول

يعرف تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على أرض الواقع مجموعة من الصعوبات تتمثل في المشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة في الجزائر والمتمثلة فيما يلي: [1]

أولا: معيقات تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025

1- مشكل العقار السياحي: يتطلب النشاط في المجال السياحي توفر العقار وبمساحات كبيرة تمكن المستثمرين من إنجاز مشاريعهم بأريحية كبيرة، كما يجب أن تكون هذه العقارات محل ملكية المستثمر قصد خلق جو من الاطمئنان، ومن ثم جاء القانون رقم 03 / 01 المؤرخ في 17 -02 -2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي، ورغم هذه الإجراءات القانونية إلا أنه هناك مجموعة من العراقيل التي حالت دون تثمين مناطق التوسع السياحي ومنها:

أ. الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمال للتوسع السياحي؛

ب. عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي؛

ت. عدم اكتمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنتهي فيما يخص مراحل الانجاز والتمويل؛

ث. عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي.

2- ضعف جودة المنتج السياحي الجزائري: يتجلى ذلك من خلال العناصر التالية

أ. ضعف نوعية الخدمات السياحية؛

ب. إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة؛

ت. ضعف نوعية النقل.

3- ضعف الإعلام وغياب الثقافة السياحية: إن عدم وجود ثقافة سياحية سواء بالنسبة للأفراد أو حتى بالنسبة لمسيري المؤسسات السياحية يؤدي إلى ضعف السياحة داخل البلد، ويعود ذلك إلى ضعف الإعلام على المستوى الداخلي والخارجي، وضعف توعية الأفراد بعدم الإساءة للسياح وبأهمية السياحة، فالإعلام من شأنه أن يحسن صورة الجزائر وينشط الحركة السياحية.

[1] ابتسام غجاتي، الهادي بوقلقول، مرجع سابق، ص 13-14-15.

4- صعوبة تمويل الاستثمارات: تشير بعض الإحصائيات الواردة في تقرير المجلس الوطني للسياحة أن الاستثمار السياحي لاسيما ما تعلق بالقطاع الفندقي يتميز بالخصائص التالية:

أ. يستلزم رؤوس أموال كبيرة وتمويلات طويلة المدى؛

ب. يتطلب آجال طويلة نسبيا تتراوح عادة ما بين 3 سنوات و5 سنوات؛

ت. تبدأ مردوديته المالية على المدى المتوسط بعد فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات حسب طبيعة الاستثمار.

هذه المعطيات تجعلنا نقر بصعوبة الاستثمار في القطاع السياحي ومن ثم على الحكومة أن ترافق المستثمرين في القطاع السياحي سواء عن طريق القروض طويلة الأجل وبفوائد جد منخفضة أو إقامة مشاريع مشتركة تكون الدولة مساهمة فيها برأس المال.

5- نقص الخدمات البنكية والمصرفية والصحية: من أهم مشاكل القطاع السياحي في الجزائر ما يلي:

أ. عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح؛

ب. عدم وجود مكاتب مختصة في صرف العملة قصد تسهيل العملية وعدم اللجوء إلى البنوك التي تعرف الكثير من التعقيدات؛

ت. نقص الهياكل الصحية بالقرب من المنشآت والمناطق السياحية مما يسهل عملية الاستقطاب للسياح؛

6- ضعف دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال: تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مجموع الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أداءه، وتجمع مجموعة الأجهزة الضرورية لمعالجة المعلومات وتداولها من أجهزة الإعلام الآلي وبرامج الحفظ والاسترجاع الإلكتروني السلكي واللاسلكي، فجودة الخدمات السياحية لن تتم إلا بإتاحة استخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات السياحية والفندقية، وهذا ما أكدت عليه المنظمة العالمية للسياحة في توجيهاتها للحكومات والمهيآت والمؤسسات السياحية.

وبالرجوع إلى الجزائر فإنها لا تزال تعاني من نقص كبير في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا راجع إلى النقص الكبر في تدفق الانترنت وضعف البنية التحتية التكنولوجية للاتصال، زيادة على ضعف البنية القانونية المنظمة لتكنولوجيا الاتصالات.

ثانيا: الحلول المقترحة

من أجل مواجهة التحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق التنمية السياحية المستدامة وفقا لما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 يمكن اقتراح جملة من الحلول التي من شأنها كسر تلك التحديات والعقبات كما يلي:

1- يجب على الجهات الوصية في قطاع السياحة متابعة ومرافقة المستثمرين في جميع مراحل إنجاز مشاريعهم السياحية وفرض رقابة مستمرة عليهم؛

2- تفعيل القوانين واللوائح الخاصة بحماية مناطق التوسع السياحي وتطبيقها على أرض الواقع؛

3- إنشاء جهاز خاص بتسيير العقار السياحي وتسخير الآليات الضرورية لتفعيل دوره؛

4- تخصيص أغلفة مالية معتبرة من شأنها أن تساهم في دفع وتيرة إنجاز المشاريع السياحية المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، حيث أنه من الملاحظ أن ميزانية قطاع السياحة هي ضعيفة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى؛

5- تكثيف الحملات الإعلامية التي من أجل نشر الوعي والثقافة السياحية لدى الأفراد وتحفيزهم على المشاركة في دفع عجلة التنمية السياحية، واعتبارهم أطراف فاعلين يلعبون دورا جد فعال في نجاح وتحقيق الأهداف المنشودة؛

6- منح القروض والتسهيلات البنكية للمستثمرين من أجل تمويل مشاريعهم السياحية، بالإضافة إلى بعض الامتيازات الجبائية؛

7- ضرورة إصلاح المنظومة البنكية التي تشكل عائقا كبيرا أمام التنمية السياحية ودعمها بوسائل دفع ومكاتب لصرف العملة ترقى إلى تطلعات السياح وتلبي احتياجاتهم؛

8- عصرنة المؤسسات السياحية ودعمها بالوسائل التكنولوجية الحديثة وإدخالها في مختلف العمليات التي تقوم بها من أجل تحقيق جودة أعلى في الخدمات المقدمة.

ونظرا لوجود بعض الصعوبات في تحقيق الأهداف المسطرة الذي هو عبارة عن مرحلة طويلة من البحوث والتحقيقات والخبرات والاستثمارات التي توضح إرادة الدولة لتطوير الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية للجزائر تم تحديد المخطط من آفاق 2025 إلى 2030.

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي بولاية برج بوعريريج

بما أن ولاية برج بوعريريج تعتبر همزة وصل بين الشرق والغرب والجنوب، فهي لا تختلف عن غيرها من ولايات الهضاب–الشرقية–من ناحية الموارد السياحية فهي تتوفر على العديد من فرص الاستثمار التي سنبينها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: لمحة عن ولاية برج بوعريريج

تعتبر ولاية برج بوعريريج ولاية جزائرية من ولايات الهضاب العليا الشرقية، تقع في الشرق الجزائري وهي ملتقى عدة طرق ومناطق، عندما تحط الرحال بها تجد نفسك أقرب إلى معظم ولايات الوطن فهي أقرب إلى الشمال والبحر عبر ولاية بجاية والى الجنوب والصحراء عبر بوابة المسيلة وإلى الشرق والهضاب الشاسعة عبر منفذ ولاية سطيف فلقبت " **بعاصمة البيبان** " ، تعتبر من أغنى الولايات لكثرة رجال الأعمال وأصحاب الشركات حيث تضم منطقة صناعية هامة توظف أعداد هامة من أبناء الولاية، وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني بعدة منتجات غذائية واستهلاكية وإلكترونية وكذلك منتجات تجميلية وكذا نظم معظم شركات الاستيراد[1].

أولا: بطاقة فنية لولاية برج بوعريريج

وللتعرف أكثر على ولاية برج بوعريريج نتطرق من خلال هذا المطلب الى:

1- الموقع: تقع برج بوعريريج شمال شرق الجزائر بالهضاب العليا يحدها من الشمال ولاية بجاية وجبل مريصان ومن الجنوب ولاية مسيلة وجبل معاضيد وغربا البويرة وجبل تفرطاست وشرقا ولاية سطيف وغابة بومرقد، تشقها ثلاث أودية متذبذبة المنسوب واد الزعامشة في وسط المدينة واد صليب عند المدخل الغربي وواد بومرقد عند المدخل الشرقي وهي تتربع على مساحة تبلغ 4115 كم^2 ويقطنها ما يقارب المليون نسمة (903621 نسمة حسب تقديرات2014)[2]

ويتمركز موقع الولاية حسب الشكل الموالي:

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، معلومات مقدمة عن ولاية برج بوعريريج، مؤرشف من الأصل، أطلع عليه يوم 18سبتمبر2020، على الموقع:https://ar.wikipedia.org/wiki/ برج بوعريريج#cite_note-1

[2] مديرية السياحة والصناعة التقليدية، أطلع عليه يوم 18سبتمبر2020، على الموقع:
http://www.dtourismebba.gov.dz/page4.html

شكل رقم (03): موقع ولاية برج بوعريريج على الخريطة

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi) ولاية برج بوعريريج (ملحق 01)

2- تاريخ الولاية: تعود تاريخ منطقة برج بوعريريج إلى العصر الحجري الحديث، حيث وجدت محطات أثرية مثل العلمون، بوصفري، وتحتوي على قطع من حجر الصوان المصقول وبعض القلل والفؤوس كما وجد بإقليم الولاية آثار تعود للفترة النوميدية وهي عبارة عن أحجار كبيرة الحجم لمعاصر الزيتون لتدخل منطقة برج بوعريريج مرحلة الإحتلال الروماني بعد هزيمة النوميديين والقرطاجيين، حتى مجيء الفتح الإسلامي على يد الفاتح الإسلامي موسى بن نصير في عهد الخليفة الأموي عبد الله بن مروان سنة 79هـ، واعتنق أهل المنطقة الإسلام، ودخل إقليم برج بوعريريج تحت الحكم العثماني سنة 1559م، حيث أسس حسان باشا بن خير الدين حصنا سماه البرج لأنه يدل على المكان المرتفع أي برج المقراني حاليا، بعد صراع العثمانيين نشأت إمارة المقرانيين التي سقطت على يد الاحتلال الفرنسي[1]

3- المناخ والتضاريس: مناخ برج بوعريريج قاري شبه جاف يتميز بشتاء شديد البرودة وصيف بدرجة حرارة بشكل كبيرم ع هبوب رياح الشهيلي الجافة، كما تتنوع تضاريس الولاية وتنقسم الى ثلاثة مناخات:

- منطقة الهضاب العليا: تمتد من سلسلة البيبان في الغرب الى غاية سد عين زادة شرق في الشرق وهي محدودة بمرتفعات ثنية النصر وبرج زمورة شرقا وجبال المعاضيد جنوبا
- المنطقة الجبلية: تمتد ما بين سلسلة البيبان على محيط اولاد سيدي ابراهيم في الغرب وبرج زمورة في الشرق
- المنطقة السهبية: تقع في الناحية الجنوبية الغربية للولاية وهي منطقة رعوية يعبر ها الواد الاخضر

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية، مرجع نفسه، أطلع عليه يوم 18سبتمبر2020، على الساعة 15:30، على الموقع:
http://www.dtourismebba.gov.dz/page4.html

4- التقسيم الاداري: نصبت كولاية بموجب القانون رقم09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتضمن التقسيم الإداري للتراب الوطني، وتضم 10 دوائر و34 بلدية موزعة حسب الدوائر[1]

ثانيا: مؤهلات الولاية

1- اقتصاديا: تعرف ولاية برج بوعريريج في الجزائر على انها عاصمة الإلكترونيك، نظرا لما تتميز به من كثافة في صناعة المنتجات الإلكترونية والإلكترو منزلي، حتى إنها أضحت تمثل قطبا لهذه الصناعة بالجزائر، هذا بالإضافة إلى الصناعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهو ما جعلها قبلة للعديد من المستثمرين والتجار، مما ساعد على تطور سياحة الأعمال بها. ويجدر التنبيه إلى أن التطور النسبي في الهياكل القاعدية بالولاية والتي تدعمت بفضل برنامج تنمية الهضاب، كان أيضا عامل جذب للمستثمرين ونذكر هنا على سبيل المثال استفادة الولاية من منطقة صناعية جديدة المسماة مشته فطيمة بمساحة 400 هكتار، والتي جاءت كتوسعة للمنطقة الصناعية الحالية التي أنشئت سنة 1979 والمقدرة 180 هكتار، بعد أن ضاقت عن تلبية الحاجات العقارية للمستثمرين، هذا إلى جانب مناطق الأنشطة الأخرى المنتشرة عبر الولاية والتي تصل الى 260 هكتار؛[2]

2- شبكة طرق مهمة: تمتلك ولاية برج بوعريريج شبكة طرق هامة متشكلة من طرق وطنية بطول 304.22 كلم وطرق ولائية بطول 164.5 كلم ما يعادل 77.57 %، إلى جانب الطريق السيار (شرق/غرب) على مسافة 93 كلم كما يوجد بالولاية محطتان للنقل البري للمسافرين ومحطة نقل بري للبضائع، أما النقل بالسكك الحديدية فهو يتم بواسطة تسع محطات للسكك الحديدية وبطول 103.3 كلم على خط العاصمة عنابة، بالإضافة إلى طريق السكة الحديدية البرج –مسيلة، ويعد مطار سطيف الواقع على بعد 70كلم عن مقر الولاية مرفقا هاما في الهياكل القاعدية ,الطريق الوطني رقم 05 امتيازا آخر يشجع المستثمرين في قطاع السياحة؛

3- سياحة الأعمال: عرفت الولاية في السنوات الأخيرة إقبال واهتمام المستثمرين لموقعها الاستراتيجي والتسهيلات الإدارية المتاحة مما يشجع على ازدهار سياحة الأعمال، فأصبحت قبلة لبعض الشركات الأجنبية قصد الاستثمار، خاصة في ميدان الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية، وتبقى ولاية برج بوعريريج رائدة في مجال الصناعة الإلكترونية وتستحق لقب عاصمة الإلكترونيك؛

4- سياحة علاجية: ونشير هنا الى السياحة الحموية، التي تعد نمطا من السياحة العلاجية حيث تتوفر الولاية على حمامين معدنيين هما حمام البيبان بالمهير (شرق الولاية) وحمام ايباينان بمنطقة أولاد حالة بالماين (شمال الولاية)، إضافة إلى

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 38 من **قانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد**، رقم 149.

[2] رحيم حسين، بن منصور موسى وآخرون، **السياحة والتنمية السياحية-مع دراسة خاصة حول مناطق الهضاب العليا بالجزائر-**، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2014، ص297-298.

المستشفى الحالي بمقر الولاية وهناك مستشفى متخصصا في أمراض العظام، يتم إنجازه في إطار برنامج تنمية الهضاب. يتم استعماله في الظروف الحالية للإستعجالات ومأخرا خصص لمعاينة لفيروس كوفيد 19 كورونا؛

5- سياحة الثقافية والعلمية: هناك عددا من المواقع التي تمثل نقاط جذب للكثير من المهتمين بالتاريخ والثقافة منها برج المقراني الذي يعد من أبرز المعالم الأثرية بالولاية، ويقع بقلب مدينة برج بوعريريج، وقلعة بني عباس (أصل الشيخ المقراني)، والتي يعود تاريخها إلى القرن الخامس عشر، وقد أسسها الأمير عبد الرحمن الإدريسي وقدم إليها من قلعة بني حماد بعد احتلالها من طرف العرب الهلالين، مستشفى جيش التحرير الوطني إبان الثورة (بوسط مقر الولاية)، وطائرة الهيلوكوبتر التي ما تزال معلقة على أحد سفوح جبل شكبو.

بالإضافة إلى وجود جامعة (جامعة محمد البشير الإبراهيمي) تحتوي على ثمانية كليات في مختلف التخصصات بها عدة أساتذة وطلبة من خارج الولاية وبالتالي هناك زيارات من أهاليهم، كما يزورها باحثون من خارج وداخل الوطن لأغراض تعليمية وبحثية، أو للمشاركة في الملتقيات التي ينظمها مختلف الأقسام. [1]

6- صناعة التقليدية: تعتمد الصناعة التقليدية بالولاية على المهارة الفنية وتتميز بطابعها الخاص في التنوع والانسجام منتشرة في كل انحاء الولاية على عدة مناطق كالأشغال اليدوية بالرسم الزخرفي على القماش وتختص في حياكة الزرابي والاغطية الصوفية وأنواعها كما تشتهر المنطقة الجنوبية بصناعة النسيج ذو الالوان المستقرة وتتميز المنطقة الغربية بصناعة الحلي التقليدية من مجوهرات ومواد منقوشة من فضة والأواني الفخارية؛[2]

7- الاعلام والاتصال: اذاعة البيبان على الموجة أف أم بارتداد 96.2 و98.7 ميغاهارات التي يمكن استغلالها في الترويج لقطاع السياحة من خلال حصص إذاعية.

8- السياحة الطبيعية والمناخية: هناك عدد من مناطق نذكر منها[3]:

أ. **غابة بومرقد:** تقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 05 بين حدود شرق بلدية برج بوعريريج على بعد 03 كلم باتجاه ولاية سطيف وغرب بلدية العناصر على بعد 04 كلم وتتربع على مساحة قدرها 400 هكتار يتجه إليها سكان المدينة للراحة خاصة في فصل الربيع من خلال تظاهرة شاو الربيع التي تشارك فيها أغلب العائلات البرايجية ونظرا لما لها من اهمية استفادت من عملية دراسة كمنطقة توسع سياحي؛

---

[1] مرجع نفسه، ص302-303.

[2] مديرية السياحة والصناعة التقليدية، أطلع عليه يوم 20سبتمبر2020، على الموقع:
http://www.dtourismebba.gov.dz/page4.html

[3] معلومات مقدمة من مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج.

ب. غابة أفيغو (بني يعدل) جعافرة: تقع بالناحية الغربية لبلدية الجعافرة على بعد 400 متر من مقر البلدية، تشكل لوحة فنية رائعة تستلهم كل عشاق السياحة الجبلية، كما استفادت من عملية دراسة تهيئة كغابة ترفيهية وذلك بهدف خلق فضاء للراحة؛

ت. غابة وادي التوت: تقع جنوب مدينة رأس الوادي تتربع على مساحة تفوق 489 هكتار وهي من بين الثروات الطبيعية التي تمتلكها البلدية والتي يمكن استغلالها في مجال السياحة الغابية، استفادت من عملية دراسة تهيئة كمنطقة توسع سياحي وذلك لتوفرها على عدة مقومات طبيعية من شأنها أن تجعلها فضاء للراحة والاستجمام؛

ث. غابة مجانة: تتنوع غابات منطقة مجانة بين تلك الواقعة على الجبال مثل غابات اغبول والغابات الواقعة بالمنخفضات كغابات دار الزيتون على امتداد 770هـ كما يتنوع الغطاء النباتي لهذه الغابات من الاشجار المثمرة كاللوز، الجوز، المشمش، التوت، الأشجار الغير المثمرة كالصنوبر الحلبي، العرعار، الضرو، القندول، والديس، وتسكنها نفس الحيوانات تقريبا مثل الأرنب البري، الحجل، وغيرها؛

ج. سد عين زادة: يقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 05 بين الحدود الإقليمية لولايتي سطيف وبرج بوعريريج على بعد 06 كلم شرق بلدية عين تاغروت وحوالي 40 كلم شرق مقر الولاية البرج ويتربع على مساحة تقدر بحوالي 50 هكتار يوجد بالمنطقة أشجار الصنوبر الحلبي، الأوكالبتوس، الاكاسيا وبعض الأصناف الأخرى كما يتوفر على ثروة سمكية معتبرة وأصناف حيوانية برية أخرى منها الذئب، الثعلب، الأرنب، السمان، الحجل ...إلخ، ولتثمين هذا الموقع الذي يعتبر وجهة للسياح من مختلف الولايات إلى جانب تنظيم بعض التظاهرات كظاهرة الربيع البيئي ومسابقة الصيد القاري، استفادت المنطقة من التصنيف كمنطقة توسع سياح.

كما يوجد مناطق أخرى تمتاز بطابع سياحي مثل: جبال اولاد عيسى بتقلعيت، جبال ومنخفضات اولاد براهم براس الوادي، مرتفعات ثنية النصر، مرتفعات حسناوة (جبال مريسان)، مرتفعات البيبان، مرتفعات توكشوف بالمنصورة، جبل جغاليل، مرتفعات عين النسور، جبال تفرطيست.

9- سياحة ترفيهية: نشير هنا لهياكل الترفيهية الموجودة داخل الولاية كمركب الرياضي (club stangoula) الذي يستقطب كل الفئات العمرية وهو مركب جيد للترفيه سواء بالنسبة لسكان المحليين بدائرة برج بوعريريج او دوائر الأخرى للولاية وهو موجود على الطريق الوطني رقم 05 يحتوي تقريبا على كافة الاحتياجات للزبون يعتبر إضافة ومكسب جيد للولاية، كذلك هناك حديقة النور والنسيم التي تحتوي على الألعاب ومساحات خضراء للراحة والاستجمام وتوفير كل من احتياجات السياح سواء محليين أو خارج الولاية وهو أيضا يستقطب كافة الأعمار خاصة الصغار، ويقوم أيضا بتنشيط معارض كتاب او صناعات تقليدية، كما يحتوي على حديقة مائية العملاقة (aqua-parc-bba)، حديقة حيوانات، كذلك تم إقامة مركب رياضي الأكبر في الولاية في حي الحدائق طريق الولاية، لازال قيد الإنجاز تقريبا يحوي جميع النشاطات الرياضية وبتشغيل موظفين جدد مما يقلل من نسبة البطالة في الولاية كذلك مكسب بالنسبة للخزينة العمومية المحلية.

10- سياحة التسوق: نظرا للخصائص الاقتصادية والجغرافية للولاية، وتوفر مساحات العرض التجارية المتنوعة والفريدة من نوعها جعل منها مقصدا للمواطنين من مختلف الولاية بهدف التسوق، لتصبح ولاية برج بوعريريج مقصدا لعدد هائل من الزوار، كذلك هناك مشروع أول مركز تجاري بمواصفات عالمية بالشراكة مع (Carrefour) وهو قيد التسليم مع بداية 2021 كذلك منح رخصة التوسع ليصبح أكبر مركز بالعديد من الهياكل سواء (إيواء، أعمال، ترفيه ...إلخ) وهو بمثابة انطلاقة مهمة للتنمية المستدامة المحلية.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار السياحي بولاية برج بوعريريج

لا تختلف ولاية برج بوعريريج عن باقي مناطق الوطن نظرا لموقعها الجغرافي المتميز فأصبحت قطبا صناعي، إلا أن الاستثمار السياحي لم يواكب الاستثمار الصناعي ولذلك فإن النهوض بهذا القطاع لن يتحقق الا ضمن سياسة وطنية شاملة.

فحددنا أهداف ووضعنا استراتيجية لدعم الاستثمار السياحي الذي يجب أن يساير باقي الاستثمارات من أجل إفساح المجال للسياحة لتساهم في التنمية المحلية وخلق مناصب عمل وحركية دائمة بالولاية.[1]

[1] معلومات مقدمة من مديرية سياحة ولاية برج بوعريريج.

واقع منشآت الإيواء بالولاية

تعتمد ولاية برج بوعريريج في استقبالها للمستثمرين خارج الولاية والأجانب على المنشآت الفندقية والتي نتعرف عليها من خلال الاحصائيات التالية التي توضح عددها وطاقة استيعابها

1- المنشآت الفندقية: تتوفر الولاية على 10 فنادق تساهم في تفعيل النشاط السياحي كما تسجل 17مشروع استثماري جديد بطاقة استيعاب 403 سرير وتوفر 202 منصب شغل.

وهو ما يبينه الجدولين التاليين:

جدول رقم (03): القائمة الاسمية للمؤسسات الفندقية المشكلة للحظيرة الفندقية لولاية برج بوعريريج:

رقم	اسم الفنادق	درجة التصنيف	العنوان	عدد الغرف	عدد الأسرة
1	**بني حماد**	4نجمات	بلدية ب ب ج	84	168
2	**القربي**	نجمة	بلدية عين تاغروت	26	51
3	**البيبان**	3.1نجمات	بلدية ب ب ج	17	34
4	**دار المعلم**	نجمتين	بلدية ب ب ج	22	42
5	**السلم**	0	بلدية ب ب ج	29	50
6	**الساحة**	0	بلدية ب ب ج	11	27
7	**مونية**	0	بلدية ب ب ج	20	44
8	**تيبورتين**	4نجمات	بلدية الياشير لاشبور	11	22
9	**الترقي بلاس**	3.7نجمات	بلدية ب ب ج	50	110
10	**لينة**	4نجمات	بلدية العناصر	50	100
مجموع				**320**	**648**

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج

بالنسبة لتطور الفنادق نوضحها بالجدول الموالي:

جدول رقم (04): تطور عدد الفنادق والاسرة ومناصب الشغل خلال الفترة (2016-2019)

	2016	2017	2018	2019
عدد الفنادق	07	08	13	15
عدد الأسرة	416	438	841	1005
مناصب الشغل	116	120	267	389

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الحصيلة النهائية لمديرية السياحية لولاية برج بوعريريج خلال الفترة (2016-2019).

وهذا ما نوضحه في الشكل التالي:

شكل رقم (04): مدرج توضيحي لمداخيل السياحة من خلال هياكل الايواء الولاية

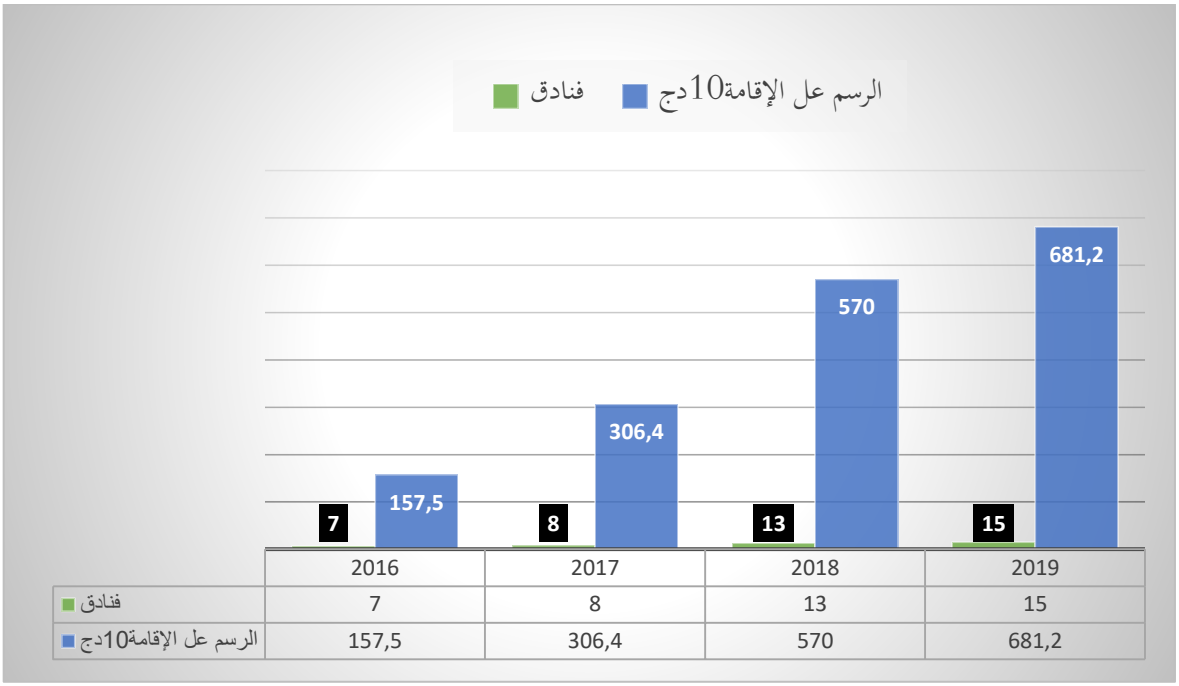

	2016	2017	2018	2019
فنادق	7	8	13	15
الرسم عل الإقامة10دج	157,5	306,4	570	681,2

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج

تحليل:

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن هناك زيادة بفندق واحد بين 2016-2017 حيث أصبح عدد الفنادق 8 وهذا بمنح رخصة استغلال فندق ب 22 سرير لتصل طاقة الاستيعاب إلى 438 سرير سنة 2017 وستدعم الخزينة العمومية المحلية برسم على الإقامة ب3060.4 دج، وفي الفترة من 2017 إلى 2018 ارتفعت عدد الفنادق الى 13 فندق برخصة استغلال فندق ب400 سرير لتصل طاقة الاستيعاب ل841 سرير مما أضاف بالإيجاب في مناصب الشغل ب147 منصب جديد ليصبح العدد 267 منصب شغل، وبزيادة سنة أصبح عدد الفنادق 15 في سنة 2019 بمنح رخصة استغلال فندق ب163 سرير لتصبح طاقة الاستيعاب 1005 سرير وبتشغيل 122 منصب عمل جديد.

وفي مجال دعم الإيواء فقد تم اعتماد 17 مشروع استثماري جديد بطاقة استيعاب 403 سرير وتوفر 202 منصب شغل

2- الوكالات السياحية: ان وكالات السياحة تلعب دورا مهما جدا في جلب السياح لمقصد سياحي معين بحيث سنتعرف على عددها في ولاية برج بوعريريج وكذا النشاطات التي تقوم بها.

كما نسجل 22 وكالة سياحة والاسفار ناشطة، يرتكز نشاطها اساسا على السياحة الخارجية (عمرة) ولا تساهم في الترويج للسياحة الداخلية، أما بالنسبة للوضعية السياحية للولاية فتم تقديم 15 طلب انشاء وكالة (المرحلة الاولى) ستشغل حوالي 37 عامل و13 وكالة تنتظر الاعتماد للمرحة الاولى ستشغل حوالي 32 عامل.[1]

وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05): تطور عدد الوكالات السياحية والاسفار بولاية برج بوعريريج خلال 2017-2020

	2017	2018	2019	2020
عدد الوكالات	22	22	23	24

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الحصيلة النهائية لمديرية السياحة برج بوعريريج (ملحق2)

تحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الوكالات السياحية خلال فترة 2017-2018 هو 22 وكالة وهو عدد معتبر بالنسبة للولاية لكنها تركز فقط على السياحة الخارجية وهو لا يعود بالمنفعة للنهوض بالسياحة المحلية للولاية، لتصبح 23 وكالة في سنة 2019 ومعظم نشاطها رحلات العمرة والحج وفي سنة 2020 أصبح عددها 24 وكالة معتمدة بحيث تشغل 60 عامل.

أهم النشاطات التي تقوم بها وكالات السياحة والاسفار هي عبارة عن السياحة الخارجية كالعمرة الحج، رحلات منظمة إلى تونس، تأشيرات تركيا، ومؤخرا أصبحت تدعم سياحة صحراوية كذلك، وبالتالي نستنتج أن تقريبا كل الوكالات الموجودة لا تدعم السياحة المحلية للولاية.

3- دار الصناعة التقليدية:

بلغ تعداد الحرفيين المسجلين إلى غاية 2017/11/30 على مستوى سجل الصناعة التقليدية والحرف 7637 حرفي، يشغلون 15322 عامل موزعين كما يلي:

جدول رقم (06): احصائيات الصناعة التقليدية والتشغيل

الرقم	مجالات الصناعة التقليدية	عدد الأنشطة الحرفية	التشغيل	%
1	الصناعة التقليدية الفنية	935	1.870	12,23
2	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	2.850	5.748	37,46
3	الصناعة التقليدية للخدمات	3.852	7.704	50,29
المجموع		**7.637**	**15.322**	/

المصدر: مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج.

[1] معلومات مقدمة من مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج

وهو ما نوضحه في الشكل:

شكل رقم (05): نسبة التشغيل في مجال الصناعة التقليدية

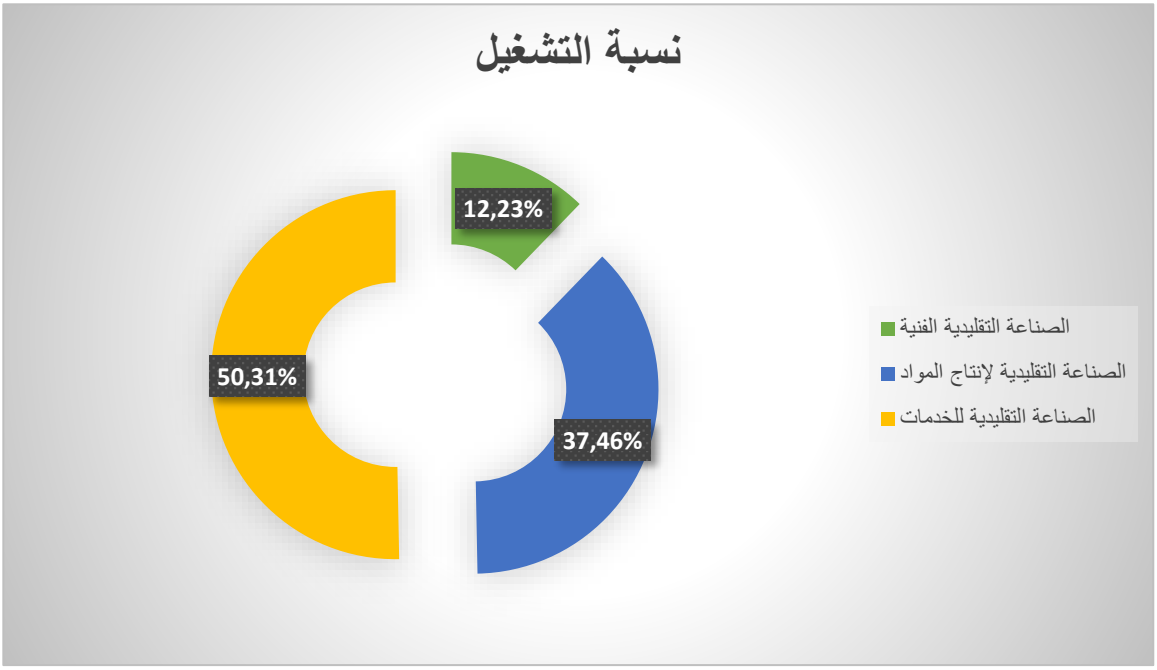

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول أعلاه

تحليل:

يوضح الشكل لنا نسبة التشغيل للحرفيين في مجال الصناعة التقليدية بحيث تحوز الصناعة التقليدية للخدمات أكبر نسبة تشغيل تفوق النصف أي 50,31% بحيث تشغل حوالي 7700 عامل فتليها الصناعة التقليدية لإنتاج المواد ب37,46 %، وفي المرتبة الأخيرة الصناعة التقليدية الفنية ب 12,23% بتشغيل حوالي عامل1900 وهذا خلال سنة 2017.

ومنه فإن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يلعب دورا في تحسين ودعم القطاع السياحة، فالسائح يبحث دائما عن أخذ منتوج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره، فالصناعة التقليدية والفنية تجعل السياحة أكثر انتعاشا، بحيث يكتسي دور الصناعة التقليدية في ترقية السياحة بنفس الأهمية التي يحظى بها القطاع السياحة في تسويق المنتج السياحي.

أ. **توزيع الحرفيين على الدوائر:**

يوضح الجدول الموالي توزيع الحرفيين على كافة دوائر الولاية:

جدول رقم (07): عدد الحرفيين وتوزيعهم على الدوائر خلال فترة 2018-2019

الرقم	الدائرة	الحرفيين	النسبة %	التشغيل	النسبة%
01	**برج بوعريريج**	3.264	%42.71	6.560	%42.72

02	رأس الوادي	764	%10.02	1.528	%12.04
03	الحمادية	381	%5.02	762	%5.11
04	مجانة	913	%11.95	1.834	%11.97
05	الجعافرة	184	%2.38	368	%2.37
06	برج زمورة	240	%3.10	480	%3.09
07	منصورة	542	%7.13	1.076	%7,17
08	برج الغدير	706	%9.21	1.420	%7.05
09	بئر قاصد علي	474	%6.26	948	%6.20
10	عين تا غروت	169	%2,22	338	%2.20
المجموع		**7637**	**%100**	**15.322**	**%100**

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج

يوضح لنا الشكل الموالي عدد الحرفيين الموزعة على كافة دوائر الولاية

شكل رقم (06): توزيع الحرفيين على دوائر برج بوعريريج

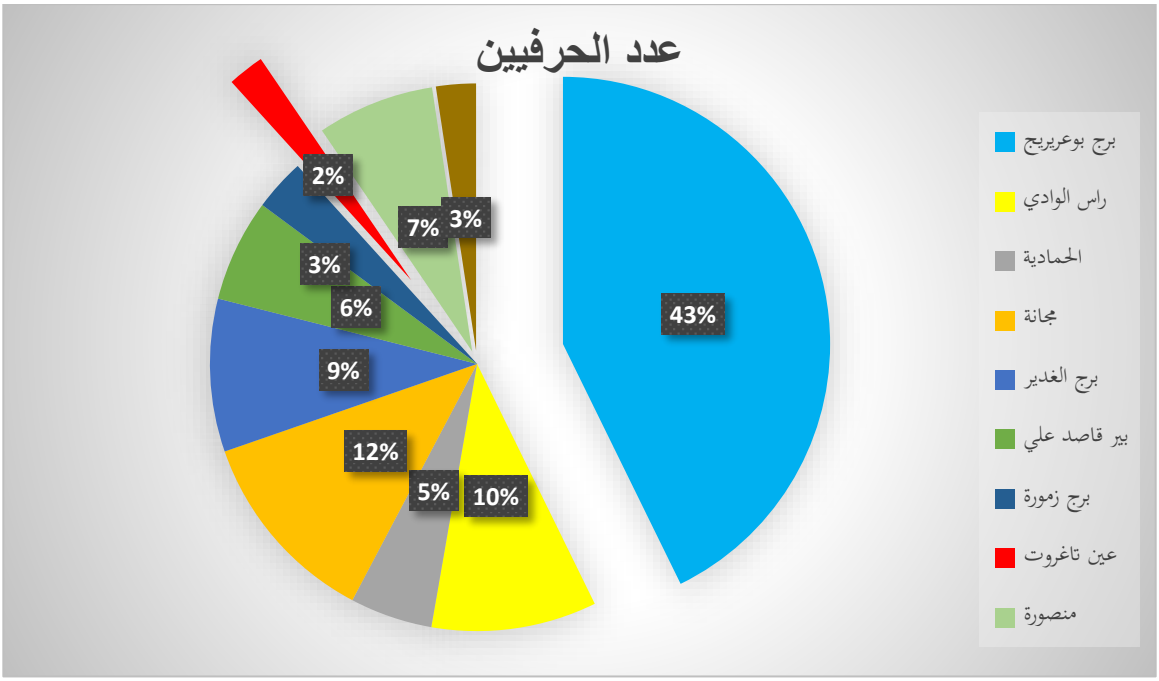

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

تحليل:

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن دائرة برج بوعريريج تحتل المرتبة الأولى من ناحية عدد الحرفيين بنسبة حوالي 43% بطاقة تشغيل 6560 عامل، ثم تليها راس الوادي بنسبة 10% حيث تحتل دائرة عين تاغروت المرتبة الأخيرة في عدد الحرفيين كونها ذات طابع فلاحي فمعظم نشاطها في الفلاحة لتأخذ نسبة حوالي 2.22% بطاقة استيعاب 338 عامل.

ب. **دور الصناعة التقليدية:** تمارس مهامها في مجال الترقية والتكوين بحيث تتمثل في مشروعين هما دار الصناعة التقليدية ببرج بوعريريج وتسامرت، وهي عبارة عن هياكل دعم ترقويه تهدف إلى:

- **الترقية والترويج:** باعتبارها فضاء عرض دائم لمنتوجات الصناعة التقليدية ومكان التقاء ممارسي الحرف الفنية؛
- **التكوين والتمهيـن:** بتوفرها على قاعات تكوين وتمهين للمحافظة على الحرف وتثمين القدرات المعرفية لكبار الحرفيين وتوريثها للأجيال؛
- **تدعيم العملية الإنتاجية:** من خلال توفرها على ورشات للإنتاج.

وبالتالي تم استقبال 144 من طلبيات المحلات المنجزة في إطار برنامج تشغيل الشباب الى غاية 2018/11/30 ليصل العدد الإجمالي المودع لدى مصالحنا إلى 1422 طلب وقد تم حضور 06 اجتماعات على مستوى دائرتي: برج بوعريريج ومجانة، تم فيهما التركيز على اولوية استفادة الحرفيين[1]

4- الحمامات المعدنية: تعد السياحة الحموية أهم مرتكزات السياحة بالولاية نظرا للقدرات التي تحوزها فإلى جانب الخصائص العلاجية لمياهها تقع هذه الحمامات في محيط غابي وجبلي وقروي يساعد المستثمرين في القطاع على تنويع منتجاتهم السياحية، ويوضح الجدول التالي أهم الحمامات وخصائصها وما يمكن أن يحاط بها من مشاريع:

جدول رقم (08): أهم منبعين في إقليم الولاية

الاسم	البعد عن الولاية	خصائص المياه	الفوائد العلاجية	المشاريع الملحقة
حمام البيبان	40 كلم	-منسوب المياه 1.16ل/ثا -غني بالمواد المعدنية خاصة الكلور والصوديوم	-الامراض الجلدية -امراض المفاصل والعظام -أمراض الروماتيزم -بعض أمراض جهاز التنفسي	-بناء مركبات سياحية -إقامة مربط للراحة
حمام ايبينان(اولاد حالة) بالماين	60 كلم	-منسوب المياه 1,1ل/ثا -درجة حرارة 60°	-الالتهابات الجلدية -امراض المفاصل والعظام	-بناء مركبات للتدريب الرياضي

[1] معلومات مقدمة من مديرية السياحة للولاية

		-غني بالمواد المعدنية كلور وصوديوم	-بعض أمراض جهاز التنفسي	-إقامة مخيمات عائلية ومرابط للراحة

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج.

تحليل:

يعتبر حمام اولاد حالة تحفة سياحية ولوحة فنية قبلة للتداوي والاستجمام وهذا ما يعود بالمنفعة على الولاية، فنظرا لموقعه الجيد كونه همزة وصل بين 3 ولايات (برج بوعريريج، بجاية، سطيف) يتوافد إليه أصحاب هذه المناطق بكثرة من أجل التداوي (لأنه حمام معدني 100%) ومن أجل الراحة والاسترخاء، كذلك يستقطب أيضا أصحاب ولايات أخرى كقسنطينة، الجزائر، وهران، فيتضاعف عدد الوافدين إلية في فصل الربيع وهذا لانتشار فوائده الجمة عبر انحاء الوطن.

كذلك بالنسبة لحمام البيبان فحسب الجدول أعلاه فهو لا يختلف عن الآخر من حيث فوائده، فهذان الحمامان يلعبان دورا هاما في جذب السياح داخل وخارج الولاية ومكسبا لنهوض بالسياحة العلاجية للوطن عامة وللولاية خاصة.

ورغم ذلك لازال في انتظار ان يتم استغلالهم من أجل جعلهم قطب سياحي بامتياز ليعود بفائدة كبيرة للمنطقة كلها في ظل هاته الظروف الاقتصادية.

وفي انتظار حصول القائمون على الحمامان لعقود الامتياز فسيتم انجاز محطات حموية علاجية حديثة ستساهم في زيادة استقطاب السواح للولاية.

5- منشآت المطاعم والجمعيات:

أ. **المطاعم**: تتوفر الولاية على أزيد من 400 مطعم تتوزع على مختلف البلديات تقدم خدمات متنوعة كما تشتهر الولاية بمطاعم الشواء على الجمر على طول الطريق رقم05 التي أصبحت تعرف بها المنطقة ومن أهم المطاعم المتواجدة عبر محيط الولاية سلسلة مطاعم الياشير المصنفة مثل الأشير بأربع نجمات، سلسبيل بأربعة نجمات كذلك داخل الولاية مطعم الفريد الخاص بالأكل الحديث (gastronomique) ب 4نجمات، ومطعم كارفور الجديد على الطريق الوطني رقم 05 قيد التصنيف، طاسيلي3 نجمات، الفردوس كذلك خيمة الحضنة المشهورة بالمأكولات التقليدية. بحيث يبقى المجال مفتوحا للمستثمرين في هذا القطاع التنافسي لترقية قطاع السياحة بالولاية.

ب. **الجمعيات**: تساهم الجمعيات في التعريف بالمناطق السياحية وترقيتها على المستوى المحلي التي سنذكرها في الجدول الموالي:

جدول رقم (09): قائمة الجمعيات الناشطة في القطاع السياحي

اسم الجمعية	مقر الجمعية
الديوان السياحي المحلي لبلدية برج بوعريريج	مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج
جمعية الشواترة للتنمية	بلدية برج الغدير
جمعية القليعة للتنمية والتراث	بلدية تسامرت
الديوان المحلي للسياحة لبلدية المهير	بلدية المهير
جمعية الجوال السياحية لولاية برج بوعريريج	دار الشباب خليفي الطاهر ببرج بوعريريج
الجمعية الجزائرية لتبادل وترفيه وتطوير سياحة المعاق حركيا	دار الشباب خليفي الطاهر ببرج بوعريريج
الجمعية الولائية لتنمية وترقية السياحة –الجعافرة	المركب الرياضي الجواري بلدية القلة

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج

وفي ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد والعالم جميعا، كشف رئيس الجمعية الوطنية للسياحة والأسفار والصناعة التقليدية "ز.م" بولاية برج بوعريريج، أن الوكالات السياحية والفنادق والسياحة الحموية تكبدت خسائر وخيمة بسبب وباء كورونا، وتأثرت تأثرا سلبيا كبيرا بالنظر للحجر الصحي المطبق الذي أدى إلى شلل كبير وتوقيف الرحلات الجوية وزيارة المناطق السياحية[1].

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار السياحي بالولاية

في إطار ها التوجه الجديد لإعادة الاعتبار لقطاع السياحة بدأت ولاية برج بوعريريج تشهد نوعا ما من الانتعاش في مجال الاستثمارات السياحية، وهو ما تجسد في إطلاق عدة مشاريع إنشائية أو ترميمية منها من أنهى ومنها ما هو قيد الإنجاز منها ما هو استثمار عمومي ومنها ما هو خاص.

أولا: مشاريع الاستثمار السياحي الخاص

على مستوى المديرية تم تسجيل **17** مشروع سياحي معتمد من طرف اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة مخططات المشاريع الفندقية موزعة كما يلي:

05 مشاريع قيد الانجاز (منجزة على أرضيات ذات ملكية خاصة).

10 مشاريع غير منطلقة (05 منها متحصلة على عقود الامتياز و05 الاخرى ملكيات خاصة).

02 مشروعين متوقفين (منجزة على أرضيات ذات ملكية خاصة).

[1] توفيق جندي، **وباء كورونا–كبّد الوكالات السياحية خسائر وخيمة–**، أطلع عليها يوم 25-09-2020، على الموقع: رئيس-الجمعية-الوطنية-للسياحة-والأسفار/https://elmaouid.com

ثانيا: بالنسبة للحظيرة الفندقية

تبعا لما سبق وحسب سير اشغال انجاز المشاريع السياحية المسجلة على مستوى مديرية السياحة، فإن الحضيرة الفندقية للولاية ستتدعم بدخول عدة فنادق حيز الخدمة وستساهم في دفع عجلة التنمية المحلية من خلال خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة وستدعم الخزينة العمومية المحلية بالرسوم المفروضة قانونا، وتجدر الاشارة الى انه من المتوقع استلام ثلاثة (04) فنادق خلال سنة 2020 وهي كالاتي[1]:

- فندق قمار للمستثمر قمار فريد الكائن بحي الشهداء شارع أ رقم 31 قسم 104 مجموعة ملكية رقم 07 برج بوعريريج؛
- فندق عيدل للمستثمر عيدل مبروك الكائن بحي 52 فيلا طريق بئر صنب برج بوعريريج (إذا تمت تسوية وضعيته)؛
- فندق مجموعة عمارة بالاشتراك مع كارفور العالمية على الطريق الوطني رقم 05 بداية دخول الى بومرقد برج بوعريريج بطاقة استيعاب 90 غرفة؛
- فندق شملال للمستثمر شملال السعيد الكائن بمحاذاة محطة الخدمات شملال طريق زمورة (إذا تمت تسوية وضعيته).

ثالثا: الاجراءات المتخذة من اجل اعادة بعث الاستثمار السياحي بالولاية

كمبادرة لتشجيع الاستثمار السياحي الخاص تم تشكيل لجنة بالمديرية يرأسها المدير مختصة في:

1- استقبال المستثمرين؛

2- دراسة مخططات المشاريع الفندقية وتحويلها الى الوزارة الوصية في أسرع الآجال؛

3- تقديم كل التوجيهات والنصائح اللازمة من اجل حسن سير المشروع؛

4- المرافقة الحقيقية للمشاريع، ودراستها على المدى المتوسط والطويل؛

5- عمل جواري لإقناع المستثمرين في القطاعات الاخرى لتبني مشاريع سياحية؛

[1] معلومات مقدمة من مديرية السياحة برج بوعريريج.

6- الاتصال الدائم بالمستثمرين، من اجل الاطلاع على مدى سير الاشغال والتدخل لدي المصالح المختصة في حال ما تطلب الوضع ذلك.

وعموما يمكن القول إن مسار التنمية السياحية بالولاية في مرحلة الانطلاق، وبالتالي فهو يحتاج إلى جهود كثيرة ومتعددة الاتجاهات ونعتقد أنه من الأهمية إشراك القطاع الخاص في هذا المسعى.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نستنتج ان ولاية برج بوعريريج تمتلك عدة موارد اقتصادية وثقافية وكذا مؤهلات سياحية جيدة قادرة على النهوض باقتصاد الولاية، إلا أن ذلك وحده لم يكن كافيا لتحقيق التنمية السياحية المستدامة المحلية بالرغم من المساعي التي تقوم بهم الجهات المختصة وخاصة مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج للنهوض بهذا القطاع.

إضافة الى الركود العام الذي يشهده قطاع السياحة بمختلف أرجاء القطر هناك هشاشة للبنى التحتية ونقص المرافق بالمناطق الريفية ببرج بوعريريج، وهي التي تحتضن أكثر المواقع السياحية لاسيما تدني مستويات الدخل وانتشار البطالة والفقر بهاتة المناطق، وبالتالي صعوبة المستثمرين بالتوجه نحو هذه المناطق لاستثمار السياح.

خاتمة

خاتمة:

أصبحت السياحة مؤخرا تحتل مكانا بارزا في العديد من استراتيجيات التنمية المستدامة، وتندرج ضمن بنود جدول أعمال الكثير من المؤتمرات الدولية بشأن التنمية المستدامة، وهي تشير إلى حدوث تنوع تدريجي في مضمون السياسة السياحية فلم يعد يقتصر على المنظور الاقتصادي، وإنما الى جواره المنظور الاجتماعي والثقافي والبيئي، حيث أن التأثيرات السلبية والإيجابية للسياحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية متلازمة مع التأثيرات البيئية، فالسياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية، وأكيد أنه رغم ما تملكه من طاقات نفطية إلا أنه لتحقيق التنمية الفاعلة عليها الاستعانة بأكثر من مورد (صناعي، زراعي، سياحي)، ويعتبر القطاع السياحي مورد إضافي إن أحسن استغلاله، فلقد أولت الدولة اهتماما متناميا لتحسين القطاع السياحي، وبالرغم من مؤشرات النمو الإيجابية التي يسجلها القطاع حاليا، إلا أن الجزائر تفصلها اشواط كبيرة للتميز والوصول لمصاف الدول السياحية المتوسطية، مما يتطلب تضافر الجهود والتنفيذ الفعلي للاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في إطار تنموي مستدام لزيادة حركية الأنشطة السياحية من خلال وضع مخطط أعمال لآفاق مستقبلية هو المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025.

وبرغم من أن ولاية برج بوعريريج تمتلك عدة موارد اقتصادية وثقافية قادرة على النهوض باقتصاد الولاية، إلا أن ذلك وحده لم يكن كافيا لتحقيق التنمية السياحية المحلية المستدامة، بالرغم من المساعي التي تقوم بهم الجهات المختصة، وهذا راجع الى نقص الهياكل السياحية بالإضافة الى ضعف في نوعية الخدمات المقدمة وارتفاع أسعارها وهذه الوضعية نتيجة الإهمال الميزة التي تتمتع بها هذه الولاية.

فتم التوصل من خلال الدراسة التطبيقية أن قطاع السياحي على مستوى ولاية برج بوعريريج عبارة عن صورة مصغرة الحالة القطاع على مستوى الوطني، اذ يشير الى نفس المفارقة، إمكانيات ومقومات هائلة يقابلها ضعف في الأداء على مختلف المستويات، وبهذا الشكل لا يمكن الحديث عن مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية الا عبر الإسراع في استغلال هذه الإمكانات وفق التنمية المستدامة.

أولا: النتائج

سمحت لنا عملية اختبار مختلف الفرضيات كإجابات أولية على إشكالية بحثنا هذا، التوصل إلى النتائج نقدمها بشكل نختبر فيه مدى صحة تلك الفرضيات المقدمة:

- لقد تطورت السياحة تطورا كبيرا وأصبحت اليوم من الصناعات الهامة حيث أصبحت ضرورة ورغبة ملحة للإنسان قصد التغيير في حياته وكسر الروتين حيث انعكس ايجابيا خاصة على اقتصاد هذه الدول السياحية

المستقبلة للسياح، مما أدى إلى تحسين ميزان مدفوعاتها بالإضافة إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية وكذا تقليص نسبة البطالة وبالتالي تحسين ظروف العيش بالنسبة للمجتمع؛

- بدأت المنظمات السياحية والدول تهتم بالسياحة في إطار السياسة التنموية العامة، وبالفعل فإن تطور السياحة العالمية يبرز المساهمة المتزايدة لهذا القطاع في النمو العالمي، لأنه يحتوي على مردودية سريعة ولا يكلف كثيرا مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، حيث واجهت عدة تحديات من خلال التنمية المحلية المستدامة وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى والثانية؛
- ان ولاية برج بوعريريج تتوفر على العديد من فرص الاستثمار السياحي المتنوعة الطبيعية، لكنها لم تجد المناخ المناسب للاستثمارات حيث تعاني من ركود سياحي وفي إطار التوجه الجديد لإعادة الاعتبار لقطاع السياحة بدأت الولاية تشهد نوعا ما من الانتعاش في مجال الاستثمارات السياحية وهو ما تجسد في إطلاق عدة مشاريع إنشائية بحيث يمكن القول انها في مرحلة الانطلاق، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- عدم وجود تمويل كافي للمشاريع الاستثمارية في المجال السياحي؛
- نقص الخدمات المرتبطة بالسياحة من هياكل إيواء، وكالات السفر، النقل...الخ؛
- هناك توجه نحو تطبيق تنمية سياحية مستدامة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛
- تبقى الولاية في تطوير واستغلال الموارد السياحية محدودة جدا، حيث لم يولى لهذا القطاع العناية الكافية التي تمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة؛
- انعدام الوعي السياحي سوآءا على مستوى الهيئات أو أفراد المجتمع.

ثانيا: توصيات

وبناء على النتائج السابقة ارتئينا تقديم جملة من التوصيات للارتقاء بقطاع السياحة في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها القطاع:

- ضرورة بناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة ويتعلق ذلك بفن الاستضافة وبتعميق الوعي بأهمية السياحة وعوائدها لدى المواطنين من خلال إدراج هذه الثقافة في مناهج التعليم والقيام بحملات اشهارية متنوعة، أو عمل ورشات عمل صيفية لتنسيق مع وزارة التربية والتعليم؛
- تطوير البنية التحتية وشبكة المواصلات وتشجيع جذب استثمارات سياحية وفندقية الأمر الكفيل بزيادة فرص العمل وبالتالي محاربة البطالة والفقر، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للأفراد ودفع العجلة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات؛

- ضرورة الاهتمام لإمكانيات السياحية للولاية وإعطائها الأهمية اللازمة من خلال الاستغلال الأمثل، بالإضافة المحافظة على الآثار من الاندثار والزوال بفعل السرقات والتلوث باعتبارها مفتاحا للتنمية السياحية المستدامة؛
- ضرورة الاستمرار والإسراع في التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)2025 وكذا المرور الى المخطط 2030؛
- العمل على تنمية الصناعات التقليدية والحرفية فهي تمثل التراث وتعكس صورة حقيقية عن الولاية بحضارتها وثقافتها باعتبار السياحة والصناعة التقليدية تشكلان نشاطا متكاملا، بالإضافة إلى القيام بتقديمها للزبائن على المستوى المحلي والعالمي من خلال الأنشطة التسويقية والترويجية والتي تلعب دورا مهما في تطوير هذا القطاع؛
- توفير وسائل النقل والموصلات المريحة لتسهيل تنقل السياح؛
- انشاء معاهد تدريب مهني ترفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة في السياحة خاصة في المجتمعات المحلية الفقيرة وللأفراد الذين لم يحالفهم الحظ لإكمال دراستهم الجامعية؛
- التنسيق مع غرفة الصناعة التقليدية لضمان تنشيط واستغلال داري الصناعة التقليدية: برج بوعريريج، تسامرت؛
- إنجاز أشرطة بصرية لتثمين وترويج المؤهلات السياحية للولاية.

آفاق البحث:

ان موضوع استراتيجية ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة يبقى مفتوحا لدراسات أخرى يمكن ان تساهم في اثرائه. وكان هذا البحث الا ذرة من الاستطلاع على ميدان واسع تساؤلنا فيه كثيرا، ومن هذه التساؤلات نقترحه كمواضيع بحث:

- مساهمة الاستثمار السياحي في خلق الثروة من خلال الرفع من مستوى الدخل الوطني؛
- ادماج التنمية المحلية المستدامة في القطاع السياحي؛
- استعمال اليات التسويق السياحي لدفع حركة السياحة المحلية؛
- دراسة العرض والطلب السياحي.

وفي نهاية البحث نأمل بان نكون قد تعرضنا بالشكل والمنهجية التي تساهم ولو بشكل بسيط في اظهار استراتيجية ترقية القطاع السياحي والاستفادة منه.

قائمة المراجع

مراجع اللغة العربية

أ- الكتب:

1- أدهم وهيب مطر، **التسويق الفندقي-مبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة-**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، جرمانا الشرقية، دمشق، ط1، 2014.

2- إبراهيم خليل بظاظو، **الجغرافيا السياحية-تطبيقات على الوطن العربي-**، دار الوراق لنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2010.

3- آسيا محمد امام الانصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، طبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2002.

4- خليل محمد سعد، **إدارة السياحة**، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ،2017.

5- رحيم حسين، بن منصور موسى وآخرون، **السياحة والتنمية السياحية-مع دراسة خاصة حول مناطق الهضاب العليا بالجزائر-**، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2014.

6- طارق عبد الفتاح الشريعي، **تنمية المبيعات السياحية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، مؤسسة حورس الدولية**، الإسكندرية، الطبعة الثانية،2009.

7- عصام حسن السعيدي، **إدارة مكاتب وشركات وكلاء السياحة والسفر**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2009.

8- عبلة عبد الحميد بخاري، **اقتصاديات السياحة -مقدمة في اقتصاديات السياحة الفصل الأول-**، دار الوفاء للنشر، بيروت، لبنان، 2012.

9- فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.

10- ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر، 2016.

11- مرزوق عايد، **مبادئ السياحة**، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الإمارات، 2011.

12- مصطفى يوسف كافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار جامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016.

13- محمد الصيرفي، **مهارات لتخطيط السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.

14- مصطفى يوسف كافي، **السياحة والسفر**، دار رسلان للنشر والطباعة، 2018.

15- محيي محمد مسعد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

16- نعيم الظاهر، إلياس سراب، **مبادئ السياحة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.

17- وفاء زكي إبراهيم، **دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية**، مصر، 2006.

18- هبة كافي مصطفى يوسف كافي، **جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية**، دار الجامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

ب- الأطروحات والرسائل:

1- أحلام صدار، ريم زدارية، **دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق تنمية سياحية مستدامة-دراسة حلة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماجستير، جامعة العربي التبسي، تبسة.

2- إبراهيم مباركي، **ترشيد استخدام الطاقة وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة مستقبلية آفاق 2030-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013.

3- سهام بركان، نورية بالهادي، **دور المؤسسات العمومية والاقتصادية في التنمية المستدامة-دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة وحدة سعيدة-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسير المؤسسة، جامعة سعيدة، 2018-2019.

4- بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية -حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

5- حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

6- خديجة عزوزي، **التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانات والافاق-دراسة حلة ولاية قالمة-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2014.

7- فاطمة الزهراء دحو، أهمية الاتصال السياحي في تنمية السياحة المحلية-دراسة ميدانية للمركب الترفيهي موستلاند، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص اتصال سياحي، جامعة عبد الحميد بن بأديس، مستغانم، 2017-2018.

8- سامية دبابش، **-التنمية المستدامة في الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013/2012.

9- علي موفق، **أهمية السياحي في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

10- عثمان علام وعمرو العمري، **النظام الوقفي ودوره في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة البويرة، الجزائر، 2017-2018.

11- عبد القادر عوينات، **السياحة في الجزائر-الامكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة-**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2013.

12- غانية قارة، تومي جمعية، دور السياحة في الاقتصاد المحلي-مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية وهران-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2015.

13- فوزي سعيد الجدبة، الخطة التدريسية لمساق الجغرافيا السياحية، جزء 1 واقع ومستقبل السياحة، فلسطين، 2018.

14- مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

15- محمد فوزي شعوبي، **السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية1974-2002**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007.

16- محمد ناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة-دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة-**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011.

ت- القوانين والمراسيم:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 38 من **قانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد**، رقم 149.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر بتاريخ 19 فيفري 2003.

ث– ملتقيات ومداخلات:

1- نور الدين أحمد قايد، **الأهمية والاثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة–حالة الجزائر–**، الملتقى الوطني حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية السياحة، جامعة بسكرة،28-29 أوت، 2010.

2- أحمد حنيش حفيظ وبوضياف، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول–**استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول–**، عنوان المداخلة: التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، جامعة البليدة، يومي 23 -24 أفريل 2018.

3- سهام حرفوش وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 07-08 أفريل2008.

4- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وابعادها**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي07-08أفريل 2008.

5- إبتسام غجاتي، الهادي بوقلقول، مؤتمر حول دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة –المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة آفاق sdat 2025، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يوم 29-30.

6- موسى سعداوي، حكيم بوجطو، **أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة،2010.

ج–المقالات:

1- نور الدين براي، التخطيط الاستراتيجي كآلية فاعلة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة sdat 2025، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، جامعة العربي بم مهيدي، ام البواقي، تاريخ النشر 17-06-2018.

2- سليمان بن حمد البطحي، **مدونة خاصة للإدارة والتخطيط الاستراتيجي حول–التنمية المستدامة–**، 5ديسمبر 2013.

3- صالح عمر الفلاحي، **التنمية المستدامة بين التراكم راس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب–مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–**العدد3، 2004، كلية العلوم الاقتصادية وع التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة–الجزائر.

4- فيصل ذيب، **التنمية السياحية المستدامة وازمات تنمية القطاع السياحي ومعوقاته**، مجلة العلوم الانسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016.

5- عبد القادر لحسين، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2013.

6- محمد كامل عارف، اللجنة العلمية للبيئة والتنمية (أكتوبر 1989)، **مستقبلنا المشترك**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 142.

7- نبيل دبور، **مشاكل وافاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004.

8- خديجة يحياوي، قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، مجلة محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، العدد22، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، جوان 2017.

مراجع باللغة الأجنبية.

1- Frederico Neto, Sustainable **Tourism, Environmental protection and Natural Resource management: paradise on earth** International colloquium on regional governance and sustainable development in tourism driven economic, Mexico, 20 -22 February 2002.

2- Jean-Charles, **Briquet- Laugier, le Tourisme durable dans les pays méditerranéens ; état des lieux et nouveaux cadre d'analyse**, communication pour le cinquième colloque international « Energies, changements climatiques et développement durable Hammamet (Tunisie) ,15 -17 juin 2009.

3- Soon Manivong, Somxay Sipaaseuth, Environmental impacts of Trade liberalization in the tourism sector, commissioned for the rapid trade and environment assessment project, December 2007.

مواقع الانترنيت:

1- www.elmaouid.com
2- www.network.aljazeera.net/ar
3- www.philadelphia.edu.jo
4- www.almerja.com
5- www.dtourismebba.gov.dz
6- www.wikipidia.com.net/ar
7- www.ar.wikipedia.org/wiki

الملاحق

ملحق رقم (01): موقع ولاية برج بوعريريج على الخريطة

INVEST IN ALGERIA

I-1 Situation géographique

La wilaya de Bordj Bou Arreridj occupe une place stratégique au sein de l'Est algérien. Elle se trouve à mi-parcours du trajet séparant Alger de Constantine.

Le Chef lieu de la wilaya est située à 220 km à l'est de la capitale, Alger. La wilaya de Bordj Bou Arreridj s'étend sur une superficie de 3 921 km².

La wilaya est située au Nord- Est du pays sur les Haut-Plateaux. Elle est limitée par les wilayas suivantes:

- Au Nord: par Bejaia
- A l'Est: par Sétif
- Au Sud: par M'Sila.
- A l'Ouest: par Bouira.

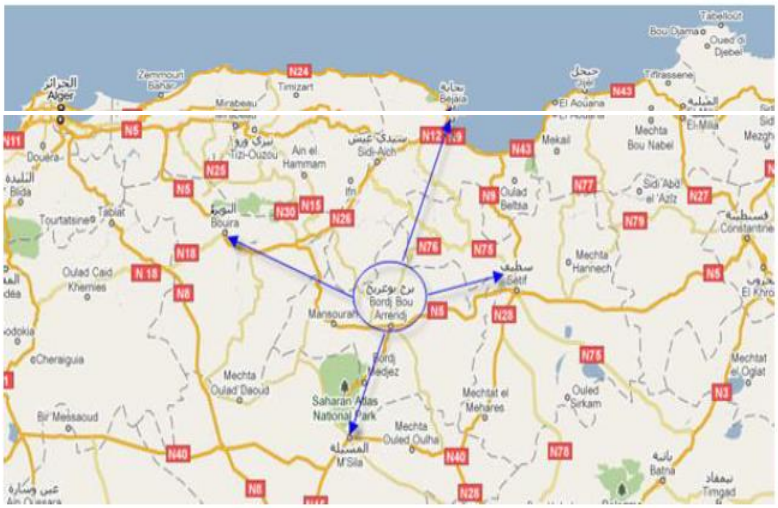

ANDI 2013

Wilaya de Bordj Bou Arreridj

ملحق رقم (02): وكالات السياحية والأسفار بولاية برج بوعريريج

الوكالات	اسم صاحب الوكالة	اسم مسير الوكالة	العنوان
وكالة البيبان	ب. م	ب. م	المركز التجاري بشارع عبد القادر الباريكي محل رقم:03 برج بوعريريج
وكالة فداء	ل. ع	ل.ع	شارع صالح معزوز بلدية راس الواد
وكالة التل	و. د	و. د	23 شارع عبد السلام عبد الله برج بوعريريج
وكالة محمودي	م. م	م.م	نهج هواري بومدين شارع عبد المؤمن محل رقم 12 و13 برج بوعريريج
وكالة رحيل	ب.ح	ب.ح	03 شارع حميدة صالح برج غدير مركز
وكالة حموش	ح. ع	ن. م	شارع 130 مسكن عمارة «E"رقم 135 مقابل مقر الولاية برج بوعريريج
وكالة المعمورة	ن. خ	ب. س	شارع عبد المؤمن رقم 08 برج بوعريريج

وكالة السعي	ب. ج	ب. ج	**12 شارع 20 مسكن الحدائق برج بوعريريج**
وكالة المقراني	ح. ر	ج. ف	**482 قطعة رقم 21 برج بوعريريج**
وكالة الالفية	ب. ت	ب. ت	**شارع ربعي زواوي رقم 32 برج بوعريريج**
وكالة بوجلال	ع. ل	ع. ك	**حي 136 مسكن البيع بالايجار دوار السوق عمارة**
وكالة هميس	هـ. م	هـ. م	**شارع زيغود يوسف رقم 20 برج بوعريريج**
فرع وكالة النجاح	ب. ج	ز. س	**محل رقم 01 شارع شراد بلقاسم بلدية راس الواد**
فرع وكالة فداء 01	م. ش	ا. س	**10 نهج هواري بومدين رقم 03 برج بوعريريج**
فرع عبد الدايم	ع. ن	ب. م	**حي الملعب بلدية الحمادية**
فرع المواسم	ش. ذ	ن. ج	**40 مسكن تساهمي رأس الواد**
أنواع الصباح	ش. ل	س. ع	**شارع عبان رمضان برج بوعريريج**

الحاج التومي	م. م	ل. ح	**شارع الجمهورية حي الشيخ بلحداد رقم 10**
موساوي	م. ب	س. ا	**شارع محمد مقدمي برج بوعريريج**
فرع فداء	م. ر	م. ر	**نهج هواري بومدين مقابل سوق الفلاح سابقا برج بوعريريج**
وكالة خليفي	خ. ع	ص. م	**حي 17 اكتوبر شارع رقم 22 محل رقم 03 برج بوعريريج**
وكالة دريدي	د. ع	ب. ح	**تجزئة ولد سليمان قسم 128 رقم 132 برج بوعريريج**
وكالة باغورة	ب. ي	ب. ي	**تجزئة 1044 برج بوعريريج**
وكالة السلامة	ب. ج	ب. ج	**حي الحدائق برج بوعريريج**

Abstract:

The objective of the study is to highlight the promotion strategy of the tourism sector as a tool for sustainable local development, and the evaluation of this strategy is based on the utilization of the tourism capabilities and capabilities needed to promote this sector ,to achieve the objective, the role of the sector as a contributing sector to national economic, social or environmental development was highlighted and the importance of the cooperation of various actors in order to achieve sustainability was emphasized,the study was divided into two parts, a theoretical and a practical part, where we found through the theoretical part that tourism has strategic characteristics that make it an important part of contemporary economic activity, It is also an effective tool for sustainable development by advancing growth and community promotion, and for sustainable tourism development, the process of distributing tasks among all parties, whether governmental or private, must be undertaken,

As the state of Bordj Bou Arreridj is a state of the highlands, particularly the eastern one, we arrived through the application study, they do not benefit greatly from tourism qualifications, although they are provided with good infrastructure, as they have many opportunities for diversified tourism investment, but there are several obstacles that need to be overcome in order to create an environment conducive to promoting tourism investments to achieve sustainable local development.

Keywords : Development, sustainable Development, Tourism sector, Strategy, Bordj Bou Arreridj state.